



مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2022



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقواء
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2022



الأمم المتحدة
بيروت

توجّه طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيّما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: org.un@escwa-publications؛ الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أيّ رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنّ الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أيّ من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

الآراء الواردة في هذه المطبوعة التقنية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

”مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية“ منشور رئيسي يصدر سنوياً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بقرار الجمعية العامة 56/35 الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (د-27) الفقرتان 1 و2. يسعى المسح إلى مؤازرة جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد، لتمكين التخطيط الاقتصادي وضّع السياسات دعماً لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. ويركّز المسح في إصدار 2022-2023 على تحليل آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية، للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2022 إلى حزيران/يونيو 2023. ولهذا المنشور هدفان رئيسيان: تحليل المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية المرصودة بانتظام في المنطقة العربية في سياق عالمي (الفصل الأول والثاني والثالث)، والتركيز على التضخم وتطوّر سعر الصرف في المنطقة العربية (الفصل الرابع).

شكر وتقدير

أعدّ هذا المسح بإشراف السيد مختار محمد الحسن، مدير مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا وبتوجيه منه. وتولّى أحمد مومي، منسّق التقرير، قيادة فريق الإعداد الرئيسي الذي ضمّ ثرياً زين، وجان غاسكا، ونتالي خالد، وخالد أبو اسماعيل، وفلاديمير هلاسني، وجيمي الحاج. وأعدّ الفصل 4 حاتم صلاح، خبير استشاري لدى الإسكوا، تحت إشراف منسّق التقرير. وقدم كل من مارون لاوون وبلال فرحات ومحمد الموسوي وأربي أتاميان المساعدة في إجراء البحث والدعم الإداري. ويُعرب فريق العمل عن جزيل امتنانه للدعم الذي قدّمه فريق مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا التابعة للإسكوا.

واستشار الفريق عدداً من صانعي وصانعات السياسات والجهات المعنية طوال عملية إعداد المسح. واستعرض مسودة المسح ووافق عليها فريق خارجي من الخبراء والخبيرات بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2023، تضمّن كلاً من علي عودة، وحاتم صلاح، والجاز كونسيتش، وريدان السقاف، وكلوديا أسمان، وسامية حمودة.

جاءت التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024 على قدرٍ من التفاؤل على ضوء تعافي البلدان ذات الدخل المرتفع والمتقدّمة من صدمة كوفيد-19 وتداعيات الحرب في أوكرانيا. فالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتقدّمة قد تمكنت على ما يبدو من احتواء التضخم في أسعار السلع الأساسية. أما البلدان ذات الاقتصاد النامي، بما فيها البلدان العربية، فتعاني من ارتفاع أسعار الفائدة، وهروب رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدّمة، وارتفاع تكاليف الاقتراض. كذلك يعاني العديد من البلدان النامية من توسّع الاقتصاد غير النظامي في سوق العمل، وتعمّق الفجوة بين الجنسين، وعدم اليقين بشأن الموارد الطبيعية وأسعار الأغذية العالمية. أما السياحة العالمية، فمن المتوقع أن تستعيد في عام 2023 مستويات ما قبل الجائحة. واستعاد الاستهلاك العالمي للنفط في حزيران/يونيو 2023 مستوى كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قبل كوفيد-19.

ومع استقرار أسعار النفط والغاز عند مستويات معتدلة في عام 2023، وقبل اندلاع الحرب على غزة، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بوتيرة معتدلة في عام 2024 تناهز 3.6 في المائة، ثم بوتيرة أسرع في عام 2025 تناهز 4.2 في المائة. ويشكّل انتعاش السياحة والقطاع المالي، ومشاريع البنية التحتية التوسّعية، محرّكات رئيسية أخرى للنمو في المنطقة. لكن ستؤدي الحرب على غزة التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي في المنطقة. وفي حال استمرت الحرب لمدة ثلاثة أشهر، يتوقع السيناريو أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 في المائة فقط في عام 2024. وبلغ التضخم 12.3 في المائة في عام 2023، نتيجة أساسية لتوقف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والتأثير السلبي الكبير على أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها البلدان العربية. ويُتوقع أن يتراجع التضخم إلى حوالي 7.5 في المائة في عام 2024، ثم إلى 6 في المائة في عام 2025، وذلك في كل من سيناريو ما قبل الحرب وسيناريو حرب الثلاثة أشهر.

وفي حين يُتوقع أن يؤدي خفض إنتاج النفط وتراجع الطلب عليه إلى إبطاء النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ستساهم عوامل عدة، ولا سيّما التوسّع في القطاعات غير الهيدروكربونية، وخاصة قطاع الترفيه، وانتعاش قطاع السياحة، وازدهار قطاع الخدمات، والعديد من مشاريع البنية التحتية في تسارع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو إلى 4.1 في المائة خلال الفترة 2023-2025. لكن من المتوقع أيضاً أن يكون لانخفاض أسعار النفط العالمية من جهة، وازدياد الإعانات وبرامج الدعم الوطنية من جهةٍ أخرى، تأثير سلبي على الإيرادات، وأن يؤدي إلى عجز مالي يبلغ حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشمولة بالتوقعات.

كذلك من المتوقع أن تؤدي الزيادة في إنتاج الفوسفات والغاز من البلدان العربية متوسطة الدخل إلى دفع النمو الاقتصادي، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7 في المائة في المتوسط في الفترة 2023-2025 حسب سيناريو ما قبل الحرب. ومع ذلك، فالمخاطر تتجه إلى التراجع وسط ارتفاع التضخم وتكاليف التمويل من جهة، والحرب المستمرة على غزة من جهة ثانية وأثرها على الدول المجاورة. ويتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر تباطؤاً في النمو الاقتصادي إلى حوالي 3.3 في المائة خلال الفترة 2023-2025 وذلك نتيجة الأثر الكبير للحرب على قطاع السياحة وتدفق رأس المال في الأردن ولبنان ومصر، بالإضافة إلى ارتفاع المخاوف من توسع الحرب لتتحول إلى صراع إقليمي. ومن المتوقع أن تواصل البلدان المتوسطة الدخل مواجهة قيود الحيز المالي وآثار التقلّبات في أسعار السلع الأساسية. وقد أبقى العديد منها على دعم الغذاء والطاقة رغم كلفته المرتفعة. ويرجّح أن يزداد العجز المالي ليصل إلى 7.3 في المائة في عام 2024، ثم إلى 6.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تتحسن مستويات الدين نتيجة لتحسن وضع الدين في مصر، وللتغيّرات في لبنان.

أن ينخفض الفقر بشكل رتيب من 11.4 في المائة في عام 2019 إلى 10.3 في المائة في عام 2023 و9.7 في المائة في عام 2025. وتتماشى اتجاهات الفقر المتباينة هذه في المنطقة مع الاختلاف في مستويات عدم المساواة.

ولا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى علامة في قياس الفجوة بين الجنسين بين جميع مناطق العالم هي 0.62، ما يعني أن الفجوة بلغت 0.38 نقطة في عام 2023. وتشير هذه العلامة إلى تحديات عميقة الجذور، تشمل معايير اجتماعية وثقافية، وحواجز سياسية، وقضايا مرتبطة بسوق العمل. ويُقدَّر الوقت اللازم لسد الفجوة بما يزيد على 150 عاماً.

وفي ما يتعلق بتعليم المرأة، تبلغ الفجوة التعليمية حوالي 4.6 في المائة، ما يدل على التزام المنطقة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وفي المشاركة الاقتصادية، تبلغ الفجوة بين الجنسين 40.33 في المائة في عام 2023 لتتموضع المنطقة في المرتبة ما قبل الأخيرة في العالم، قبل جنوب آسيا ودون المتوسط العالمي البالغ 60.1 في المائة. وبلغ معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية 19.89 في المائة في عام 2023، وهو رقم منخفض يمكن تفسيره بمجموعة من الأسباب الثقافية والقانونية والعملية. ذلك أنّ الأعراف المجتمعية تُملي على النساء إعطاء الأولوية للمسؤوليات المنزلية. وتفرض القوانين في بعض البلدان قيوداً على مكان عمل المرأة وكيفيته. أما غياب الدعم العملي، مثل خدمة رعاية الأطفال بأسعار معقولة، فيشكّل عائقاً رئيسياً.

وبشكل عام، يُقدَّر معدّل البطالة في المنطقة العربية بحوالي 11.6 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى 11.5 في المائة بحلول عام 2024. ويبلغ معدّل بطالة الإناث 20.1 في المائة، بينما يبلغ معدّل بطالة الذكور 8.19 في المائة. وحالة الشباب مروعة، إذ يبلغ المعدّل العام للبطالة في صفوفهم 26.4 في المائة، أو حوالي 22.2 في المائة للشبان و42 في المائة للشابات.

وللتضخم سببان، خارجي وداخلي، وقد وُلدَ أزمات حادة في العملة في بعض البلدان، مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان. ورغم أن العديد من البلدان تمكن من إبقاء معدّلات التضخم عند مستويات منخفضة إلى معتدلة، فقد سجلت ستة بلدان معدّلات مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، هي تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن.

ولا يزال الوضع في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات مُبهِماً، تطغى عليه الحرب على غزة والانقسامات السياسية والمخاوف الأمنية. وكان من المتوقع أن يرتفع معدّل النمو بنسبة 4.5 في المائة في المتوسط في الفترة 2023-2025 حسب سيناريو ما قبل الحرب. ويتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2 في المائة خلال الفترة نفسها. ومن المرجح أن تشهد البلدان المتضررة من الصراعات تدهوراً في وضعها المالي من 3.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى 6.2 في المائة في عام 2024 و8 في المائة في عام 2025. أما الحرب على غزة، حيث يُمارَس مستوى شديد من العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، فتُغرق القطاع في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، عمّت دولة فلسطين بأسرها. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4 في المائة خلال الفترة 2023-2025، وأن يؤدي العدد الهائل من القتلى والجرحى والدمار الساحق إلى دفع دولة فلسطين 10 إلى 15 عاماً إلى الوراء.

وبالنسبة لأقل البلدان العربية نمواً، فالتوقعات غير مؤكدة وقائمة إلى حد كبير، وتتأثر بالصراع المتصاعد في السودان. ومن المتوقع أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.8 في المائة في المتوسط في الفترة 2023-2025. ولا يزال الحيز المالي في أقل البلدان نمواً ضيقاً والظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن العجز المالي من 3.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى 2.6 في المائة في عام 2025 و2.3 في المائة في عام 2025.

ويقع ثلث سكان المنطقة، أي 35.4 في المائة منهم، تحت عتبة الفقر للإسكوا، التي يمكن مقارنتها بخطوط الفقر الوطنية. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة ببطء إلى 35.1 في المائة بحلول عام 2025. ومن المتوقع أن تشهد البلدان العربية المتوسطة الدخل تعافياً تدريجياً من معدّلات الفقر التي بلغت مستويات شاهقة خلال سنوات الجائحة، فتنخفض من 24.4 في المائة في عام 2022 إلى ما يُقدَّر بنحو 23.8 في المائة بحلول عام 2025. وفي البلدان العربية المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من الصراعات، قفزت معدّلات الفقر من 56.7 و45.5 في المائة في عام 2019، على التوالي، إلى 63.5 و50.3 في المائة في عام 2023. ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها إلى 63.7 و50.4 في المائة بحلول عام 2025. وتهدّد الحرب على غزة بإغراق جميع سكان قطاع غزة، أي حوالي 2.3 مليون فلسطيني، في فقر متعمّد الأبعاد، وبارتفاع نسبة الفقر في فلسطين ولبنان. وفي البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع

الأجور بالتغيّرات في الأسعار، وله آثار توزيعية ضارة على المجتمعات الأكثر عرضةً للمخاطر. كما أنّه يزيد من حدة الفقر، ويوسّع القطاع غير النظامي، ويؤثر على المالية العامة.

وبشكل عام، يُظهرُ التقييم أن التضخم لا يزال يقضّ مضجع المنطقة العربية، ولا سيّما في البلدان الستة الأكثر تضرراً. لذلك، ينبغي أن يكون احتواء الآثار غير المرغوب فيها لارتفاع التضخم من أولويات السياسات النقدية والضريبية فيها، ولا سيّما من خلال خفض الإنفاق العام واحتواء الدّين العام. وتستوجب عملية تخفيض معدّلات التضخم تنسيقاً بين السياسات المالية والنقدية. ويتطلّب تعزيز استقلالية المصارف المركزية تحسين مصداقية السياسات النقدية. أمّا الحفاظ على الاستقرار السياسي فشرط أساسي لنجاح أي سياسة.

ويمكن تفسير الارتفاع الحاد في معدّلات التضخم بالعديد من الأسباب، منها أسعار الطاقة، والنفقات الحكومية، وانعكاس سعر الصرف على التضخم، والمعرض النقدي. ويبيّن التحليل أنّ المصادر الرئيسية للتضخم في البلدان العربية الستة ذات المعدّلات المرتفعة هي الإنفاق الحكومي، والمعرض النقدي، وسعر الصرف الفعلي الإسمي. وقد واصلت بعض البلدان دعم الطاقة، ما جعل أثر التقلّبات في أسعارها محدوداً. والجمود بالصور الذاتي يظهر بشكل واضح، إذ يعتمد مستوى السعر الحالي على مستوى السعر في الفترة السابقة، مما يشير إلى درجة عالية من الثبات في هبوط الأسعار.

والتضخم يؤثر على الجميع، بما في ذلك الأسر والشركات. وهو يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين في حال لم تُربط

3	تمهيد
4	شكر وتقدير
5	موجز تنفيذي
11	ملاحظات توضيحية
12	السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية
13	ألف. السياق العالمي
19	باء. السلع من الموارد الطبيعية
24	جيم. التجارة والروابط المالية وشروط التمويل
27	دال. ملاحظات ختامية
28	الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية
29	ألف. مجموعات البلدان العربية: لمحة عامة
31	باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي
35	جيم. البلدان المتوسطة الدخل
39	دال. البلدان المتضررة من الصراعات
43	هاء. البلدان الأقل نمواً
45	واو. ملاحظات ختامية
46	التطورات الاجتماعية والديناميات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين
74	ألف. الفقر وعدم المساواة
48	باء. المساواة بين الجنسين
35	جيم. القوى العاملة
62	تقييم سياسات التضخم في البلدان العربية
36	ألف. مقدمة
63	باء. محرّكات التضخم: الجوانب النظرية والتجريبية
76	جيم. سياسات الحدّ من التضخم
77	دال. التداعيات الاجتماعية غير المرغوب فيها لسياسات خفض التضخم
81	هاء. استنتاجات وتوصيات
83	المراجع
85	الحواشي

1

2

3

4

قائمة الجداول

13	الجدول 1-1 نمو الناتج والتضخم في الاقتصادات الرئيسية في العالم، 2021-2024
29	الجدول 1-2 أسعار الفائدة حسب البلد
30	الجدول 2-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم حسب مجموعة البلدان، 2023-2025
31	الجدول 3-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية حسب مجموعة البلدان
31	الجدول 4-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسب مجموعة البلدان العربية
33	الجدول 5-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2023-2025
34	الجدول 6-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2023-2025
35	الجدول 7-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي
37	الجدول 8-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان المتوسطة الدخل، 2023-2025
38	الجدول 9-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان المتوسطة الدخل، 2023-2025
39	الجدول 10-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل
41	الجدول 11-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان المتضررة من الصراعات، 2023-2025
42	الجدول 12-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان المتضررة من الصراعات، 2023-2025
42	الجدول 13-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من الصراعات
43	الجدول 14-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان الأقل نمواً، 2023-2025
44	الجدول 15-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان الأقل نمواً، 2023-2025
54	الجدول 16-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً
47	الجدول 1-3 معدلات الفقر ومؤشرات جيني لعدم المساواة في المنطقة العربية
52	الجدول 2-3 النساء في البرلمانات الوطنية
95	الجدول 3-3 إسقاطات الإسكوا بشأن معدلات البطالة، 2023-2024
46	الجدول 1-4 معدلات التضخم
66	الجدول 2-4 مساهمة المحرّكات المختلفة في التضخم في مصر
68	الجدول 3-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في لبنان
70	الجدول 4-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في اليمن
71	الجدول 5-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في السودان
73	الجدول 6-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في الجمهورية العربية السورية
74	الجدول 7-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في تونس
75	الجدول 8-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم: ملخص للناتج الرئيسية على مدى 24 شهراً
76	الجدول 9-4 التغيرات في سوق المنتجات وسياسات التحويلات الاجتماعية في البلدان العربية في ظلّ ارتفاع التضخم منذ شباط/فبراير 2022
80	الجدول 10-4 البيانات السنوية المتعلقة بتراجع التضخم

قائمة الأشكال

14	الشكل 1-1 أسعار الفائدة بالدولار واليورو
16	الشكل 2-1 أسعار الفائدة في بلدان مختلفة حسب فئة الدخل وتوزيع البلدان المنخفضة الدخل حسب حالة المديونية
17	الشكل 3-1 تجارة السلع
20	الشكل 4-1 أسعار النفط، 2015-2024
21	الشكل 5-1 أسعار الغاز الطبيعي
21	الشكل 6-1 صادرات الفوسفات وأسعاره
23	الشكل 7-1 الواردات الغذائية وأسعارها
25	الشكل 8-1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم
26	الشكل 9-1 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم
30	الشكل 1-2 الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان
34	الشكل 2-2 الصادرات والواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي
37	الشكل 3-2 الصادرات والواردات في البلدان المتوسطة الدخل

41	الشكل 2-4 الصادرات والواردات في البلدان المتضررة من الصراعات
44	الشكل 2-5 الصادرات والواردات في البلدان الأقل نمواً
49	الشكل 1-3 درجات الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين حسب المنطقة، 2023
49	الشكل 2-3 الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي، 2007-2023
49	الشكل 3-3 الفجوة بين الجنسين في الصحة والبقاء على قيد الحياة، 2007-2023
49	الشكل 4-3 الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية، 2007-2023
49	الشكل 5-3 الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية، 2007-2023
51	الشكل 6-3 معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية، 2000-2023
51	الشكل 7-3 معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، عام 2022
54	الشكل 8-3 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، المتوسطات الإقليمية، عام 2023
56	الشكل 9-3 معدلات بطالة الإناث والذكور، المتوسطات الإقليمية لعام 2023
66	الشكل 1-4 اتجاه أسعار الصرف الإسمية الفعلية والتضخم في مصر
66	الشكل 2-4 اتجاه التضخم والأسعار في مصر
67	الشكل 3-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في مصر
67	الشكل 4-4 اتجاه سعر الصرف الفعلي الإسمي والتضخم في لبنان
67	الشكل 5-4 اتجاه أسعار النفط والتضخم في لبنان
68	الشكل 6-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في لبنان
69	الشكل 7-4 اتجاه سعر الصرف الإسمي والتضخم في اليمن
69	الشكل 8-4 اتجاهات أسعار النفط والتضخم في اليمن
70	الشكل 9-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في اليمن
71	الشكل 10-4 اتجاه سعر الصرف الإسمي الفعلي والتضخم في السودان
71	الشكل 11-4 اتجاه أسعار النفط والتضخم في السودان
71	الشكل 12-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في السودان
72	الشكل 13-4 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وسعر الصرف الإسمي الفعلي في الجمهورية العربية السورية
72	الشكل 14-4 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و أسعار النفط في الجمهورية العربية السورية
73	الشكل 15-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في الجمهورية العربية السورية
74	الشكل 16-4 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وسعر الصرف الإسمي الفعلي في تونس
74	الشكل 17-4 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وأسعار النفط في تونس
74	الشكل 18-4 اتجاهات أسعار الصرف الحقيقية والإسمية في تونس
74	الشكل 19-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في تونس
77	الشكل 20-4 التضخم ونسبة الفقر حسب البلد
78	الشكل 21-4 التضخم والقطاع غير النظامي
79	الشكل 22-4 اتجاهات التضخم

قائمة الأطر

15	الإطار 1-1 ظاهرة النيبو وتأثيرها المحتمل على الانتعاش العالمي
50	الإطار 3-1 أزمة خفية: التدقيق في تأثير ارتفاع معدلات النساء خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب
54	الإطار 2-3 إضاءات من المسح العالمي للقيم: تحليل أدوار المرأة والرجل والمعتقدات بشأن الجنسين في المنطقة العربية
57	الإطار 3-3 مرصد الإسكوا للمهارات: شرح ديناميات سوق العمل في المنطقة العربية
60	الإطار 4-3 التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لندرة المياه والغذاء في المنطقة العربية

صنفت البلدان لأغراض هذا المسح في المجموعات التالية على أساس عدة معايير هي مستويات نصيب الفرد من الدخل، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل المجموعات:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
- البلدان العربية المتوسطة الدخل: الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب.
- البلدان العربية التي تشهد صراعات: الجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.
- أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا.

1

السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

الرسائل الرئيسية

بعد ما خلفته جائحة كوفيد-19 من اضطرابات في الفترة 2020-2022، والحرب في أوكرانيا، ودخول التضخم بمعدلات مرتفعة من الباب العريض على الاقتصادات المتقدمة، جاءت توقعات عام 2023 متفائلة ولو باعتدال، تبشر بتباطؤ في معدلات التضخم، وانخفاض في أسعار السلع الأساسية، وبتفادي أزمة في الصناعات الأوروبية.



تكبدت البلدان ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة التقدم تكاليف باهظة جزاء ذلك. فأدى الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة إلى زيادة كلفة رؤوس الأموال وحول التدفقات نحو الاقتصادات المرتفعة الدخل. والحاجة ماسة إلى إصلاحات كبرى للهيكل المالي الدولي لتحقيق مزيد من الإنصاف في توزيع التكاليف والمكاسب.



تدارك العالم أزمة غذاء بإطلاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتسجيل مستويات محاصيل فاقت المعتاد. غير أن دورة تيار النينيو/التذبذب الجنوبي قد تتسبب بكارث طبيعية غير مسبوقه وتعيد أسعار الأغذية العالمية إلى مستويات مرتفعة.



لم تتأثر الاقتصادات المتقدمة بالوقف المفاجئ لحركة صادرات الهيدروكربون من الاتحاد الروسي. ويعود ذلك إلى اتخاذها إجراءات حازمة، وتدابير لحفظ الطاقة، واعتمادها تغييرات سلوكية. وفي المنع التي أبدتها هذه الاقتصادات ما يشير إلى أن العالم يتخلص تدريجياً من اعتماده على النفط والغاز، ويتوقع أن تتراجع الأسعار على المديين المتوسط والطويل، ومصدرو النفط العرب مدعوون إلى اتخاذ إجراءات لتسريع تطوير نماذج نمو جديدة.



ألف. السياق العالمي

اعتماد هذا النهج بموجة كبيرة من الإفلاس في المؤسسات المالية (كما حصل في النصف الأول من عام 2023 مع إفلاس بنك سيليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية والاستحواد على بنك كريدي سويس بوساطة من البنك الوطني السويسري) وحكومات البلدان النامية. يرتبط التحدي الثاني بتغير المناخ. فظاهرة النينو تتطور في منطقة المحيط الهادئ، وقد ارتفعت درجة حرارة مياه السطح في حزيران/يونيو 2023 إلى مستويات غير مسبوقة. ويُتوقع أن يكون عام 2024 الأشد سخونة على الإطلاق، لبتفوق على عام 2016 الشديد السخونة. فيؤدي إلى موجات جفاف غير مسبوقة في الجنوب الأفريقي، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وفي بلدان مصدرة للأغذية على غرار أستراليا، والبرازيل وجنوب أفريقيا، فيرفع أسعار السلع الزراعية ويهدد الأمن الغذائي في المنطقة العربية (الإطار 1-1).¹ وإذ يُتوقع أن ترهق السياسات النقدية المتشددة قدرة البلدان النامية على تحمّل الدين، وأن ترتفع أسعار الموارد الزراعية، من غير الواضح بعد كيف ستبلور هذه المخاطر.

لم يكن عام 2022 عاماً سهلاً على الاقتصاد العالمي. نمو بطيء وتضخم ملحوظ، وآمال التعافي ما بعد الجائحة تبددت مع اندلاع الحرب في أوكرانيا والاضطرابات التي ألحقتها في التجارة. وأثر الارتفاع الشاهق في أسعار الحبوب والزيوت الصالحة للأكل والهيدروكربونات بشكل ملحوظ على الاقتصادات الناشئة. لكنّ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والتغييرات التي طرأت في سلاسل الإمداد أوجدت حلاً لمعظم هذه المشاكل في النصف الثاني من العام. ومع بداية عام 2023، كانت أسعار الأغذية والهيدروكربونات عند مستويات ما قبل الحرب. وخفّت حدة مشاكل التضخم في الاقتصادات المتقدمة نتيجة لاعتماد سياسات نقدية متشددة.

ويبدأ آفاق التعافي في عام 2024 وما بعده تحديان إثنان: التحدي الأول هو تأثير الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على البلدان النامية، والتشديد النقدي في البلدان المتقدمة. وفي عالم يشهد مستويات قياسية في ارتفاع الدين، قد يتسبب

الجدول 1-1 نمو الناتج والتضخم في الاقتصادات الرئيسية في العالم، 2021-2024 (بالنسبة المئوية)

	التضخم				الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
	2025	2024	2023	2022	2025	2024	2023	2022
العالم	4.1	4.9	7.7	9.8	4.1	2.5	2.3	3.1
الاقتصادات المتقدمة	2.1	2.4	4.8	7.8	3.3	1.2	1.0	2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	2.4	4.4	8.7	2.4	1.0	1.1	2.1
اليابان	1.3	0.8	2.1	2.5	2.1	1.0	1.2	1.1
الاتحاد الأوروبي	2.6	2.8	6.1	8.8	4.5	1.5	0.9	3.5
منطقة اليورو	5.4	6.0	6.5	9.4	3.5	1.4	1.3	3.2
الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية	4.7	6.6	9.1	14.1	6.2	3.0	2.0	3.2
الاتحاد الروسي	4.1	6.2	8.2	13.8	1.9	1.4	-0.6	-2.1
الاقتصادات النامية	7.1	8.9	12.2	12.8	5.2	4.2	4.2	3.9
أفريقيا	10.8	12.6	17.4	18.4	4.4	3.8	3.3	3.8
شرق آسيا	2.6	2.2	2.2	2.8	5.9	4.3	4.7	3.2
الصين	2.4	2.0	1.5	2.0	6.1	4.5	5.3	3.0
الهند	6.3	5.0	5.5	5.9	6.1	6.7	5.8	6.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	15.4	22.7	33.8	29.2	2.7	2.4	1.4	3.8
أقل البلدان نمواً	9.8	10.1	15.0	26.0	6.1	4.9	2.9	4.3
التجارة الدولية					4.2	3.7	2.3	5.1
نمو الناتج العالمي والأوزان الترجيحية لتعادل القوة الشرائية					4.4	3.0	2.7	3.3

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2023.

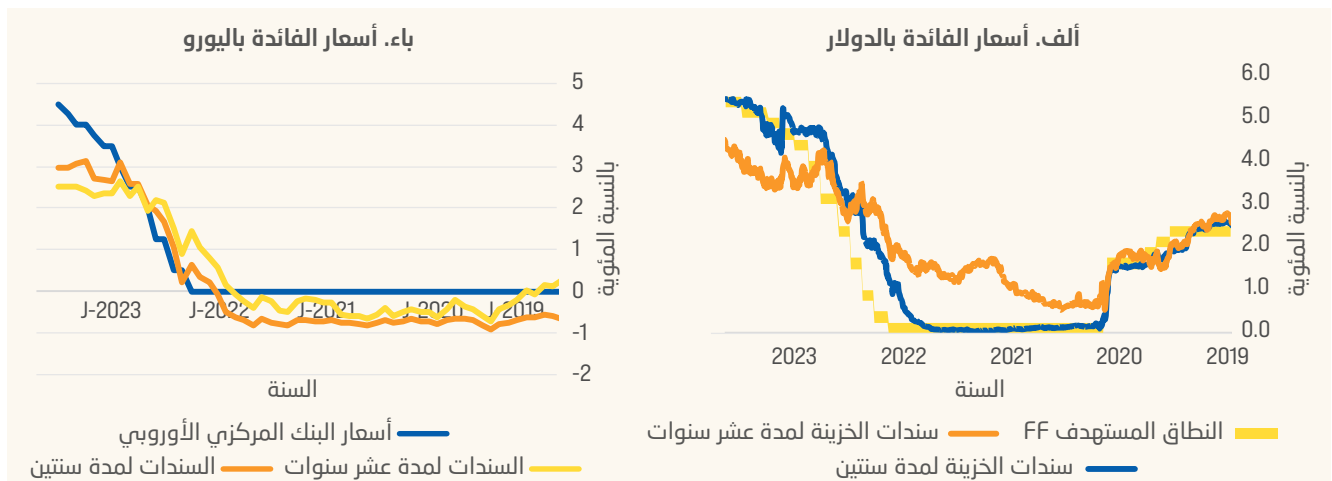
التضخم إلى 4.4 في المائة في عام 2023، و2.4 في المائة في عام 2024، قبل تحقيق هدف 2 في المائة في عام 2025. ومن المرجح أن يتراجع التضخم في منطقة اليورو بشكل أبطأ بسبب اتخاذ البنك المركزي الأوروبي إجراءات متأخرة وأقل وضوحاً، فيسجل 6.5 في المائة في عام 2023، و6 في المائة في عام 2024. وسيبقى التضخم منخفضاً في اليابان فيسجل 2.1 في المائة في عام 2023 و0.8 في المائة في عام 2024. وفي هذه البلدان، سينتج تراجع التضخم بشكل أساسي عن إجراءات المصارف المركزية، ما سيرقل تعافي طلب المستهلكين.

وستنجذب الاستثمارات بارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، فيتحسن وضع الدولار، واليورو، والين. وسيتمتع على المصارف المركزية في البلدان النامية أن تختار بين احتمالين - إما ترفع أسعارها للحد من خروج رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة، فتقلص الأموال المتاحة للحكومات والمقترضين المحليين، وإما تسمح بانخفاض قيمة عملاتها، ما يرفع أسعار السلع المستوردة ويحدث تضخماً. ويبدو الخيار الثاني أكثر احتمالاً بسبب الصعوبات المرتبطة بالحوكمة، وبالنتيجة، فمن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً للغاية. وهذا ينطبق بوجه خاص على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث من المحتمل أن يبلغ التضخم 33.8 في المائة في عام 2023، و22.7 في المائة في عام 2024. كذلك، سيبقى التضخم مرتفعاً في أفريقيا ليلعب 17.4 في المائة في عام 2023، و12.6 في المائة في عام 2024، لا سيما في جزء القارة الغربي حيث سيبلغ 19.4 في عام 2023 و16.3 في المائة في عام 2024. ومن المرجح أن يبقى معدل التضخم منخفضاً في الصين والهند، لأنهما لا يعتمدان كثيراً

في هذا السياق، من المتوقع أن يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً ليسجل 2.3 في المائة في عام 2023 و2.5 في المائة في عام 2024، أي دون معدل منتصف المدّة البالغ 3.1 في المائة. وسيكون التعافي بالحد الأدنى في الاقتصادات المتقدمة، مع توقعات بنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1 في المائة في عام 2023، و1.2 في المائة في عام 2024، نتيجة السياسات النقدية المتشددة التي ستكبح الاستثمار. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسات ثمارها في النصف الثاني من عام 2023، وتخفف التضخم إلى المعدلات المرجوة. ومن المتوقع أن تُجرى هذه العملية بوتيرة أسرع في الولايات المتحدة لأن دورة رفع الأسعار بدأت في المصرف الاحتياطي الاتحادي قبل البنك المركزي الأوروبي. ومع ذلك، يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 1.1 في المائة في الولايات المتحدة، و1.2 في اليابان و0.9 في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتحسن النمو في عام 2024 ولو بشكل طفيف فتسجل الاقتصادات المتقدمة 1.2 في المائة: 1 في المائة في الولايات المتحدة واليابان، و1.4 في المائة في الاتحاد الأوروبي. ولا يُتوقع أن تتعافى هذه البلدان بشكل كامل قبل عام 2025 (الجدول 1-1).

تراجع معدل التضخم في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، ومن المحتمل أن يواصل تراجعته في عام 2024، لكنه سيبقى مرتفعاً رغم ذلك لبضعة أعوام مقبلة. وعلى المستوى العالمي، يُتوقع أن يبلغ مؤشر أسعار الاستهلاك 7.7 في المائة في عام 2023، و4.9 في المائة في عام 2024، ما يفوق بكثير معدل 3.1 في المائة المتوسط المدى. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تثمر الإجراءات التي اتخذها المصرف الاحتياطي الاتحادي، في تراجع

الشكل 1-1 أسعار الفائدة بالدولار واليورو



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى عمليات السوق المفتوحة لمجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي؛ وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن على مدى ثلاثة أشهر بحسب إدارة المعايير القياسية المرجعية؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس وقاعدة بيانات البنك المركزي الألماني.

2024، مدفوعاً بارتفاع الطلب وتدقق السياح إلى الصين التي تتعافى. وستخفف الضغوطات على الطلب قليلاً في بلدان رابطة الدول المستقلة إثر العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي وآثارها غير المباشرة على البلدان المجاورة؛ ومن المتوقع أن يبلغ التضخم 9.2 في المائة في عام 2023 و6.7 في المائة في عام 2024.

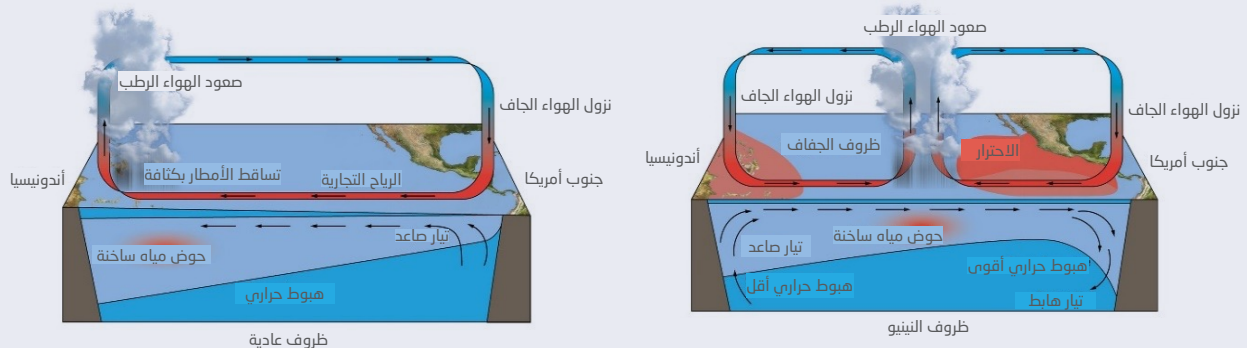
على الواردات، ولقدرة مصرفيهما المركزيين على التأثير على مستويات الأسعار. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم في الصين 1.5 في المائة في عام 2023 و2 في المائة في عام 2024، وفي الهند 5.5 في المائة في عام 2023 و5 في المائة في عام 2024. لكنّه سيبقى مرتفعاً في المنطقة الآسيوية برمتها، فيبلغ 11 في المائة في جنوب آسيا في عام 2023 و9.4 في المائة في عام

الإطار 1-1 ظاهرة النينو وتأثيرها المحتمل على الانتعاش العالمي

وفقاً للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية، تقع السنوات العشر الأكثر سخونة في التاريخ المسجل جميعها خلال السنوات الثلاثة عشرة الماضية، وقد كان عام 2016 الأكثر سخونة، إذ شهد زيادة في متوسط درجات الحرارة في العالم بمقدار درجة مئوية واحدة فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وكان من المحتمل كسر هذا الرقم القياسي منذ ذلك الحين دون حدوث ثلاث حلقات متتالية من النينيا بين عامي 2020 و2022. وهذه الحلقات تصدت لآثار تغير المناخ بفعل الإنسان. ومع ذلك حلّ عام 2022، في المرتبة الثانية على قائمة السنوات الأكثر سخونة، ومن المتوقع أن يكون عام 2023 أكثر سخونة مع زيادة قدرها 1.1 درجة مئوية، مما يعرّض العالم لخطر الدنو من علامة 1.5 درجة المحدّدة في اتفاقية باريس في عام 2015 بشأن تغير المناخ. ويتخطى هذه الحدود، ستزداد على البشرية آثار موجات الحر الشديد، وارتباك النظم الإيكولوجية، والفيضانات، والجفاف، وفشل المحاصيل، وانقراض الأنواع.

وتعدّ دورة النينو/التذبذب الجنوبي من أهم العوامل التي تؤثر على الطقس في أستراليا وجنوب شرق آسيا والأمريكيتين خلال الأعوام القليلة المقبلة (الشكل 1أ). وخلال دوران المحيطات العادي، تهب الرياح التجارية الاستوائية غرباً، مما يؤدي إلى تحريك المياه السطحية الدافئة في المحيط الهادئ بعيداً عن الأمريكيتين نحو آسيا. ثم تحلّ محلّ هذه المياه مياه باردة ترتفع من الأعماق إلى السطح من خلال عملية تسمى ارتفاع مياه القاع. ويقطع هذه الظروف الطبيعية نمطان مناخياً متعارضان يسميان النينو (الولد الصغير) والنينيا (الفتاة الصغيرة)، ومعاً يشكلان دورة التذبذب الجنوبي للنينيو. وتمثل ظاهرة النينو مرحلة الاحترار وتتميز بزيادة في مياه سطح المحيط عبر المحيط الهادئ، مما يؤدي إلى إطلاق المزيد من الحرارة في الغلاف الجوي، وبالتالي إلى زيادة درجات الحرارة العالمية. وتشكّل ظاهرة النينيا مرحلة التبريد، وتكون لها تأثيرات مناخية عالمية معاكسة لتلك الناجمة عن ظاهرة النينو. ويمكن أن تؤثر كلتا المرحلتين تأثيراً كبيراً على حالة الطقس العالمي والنظم الإيكولوجية والاقتصادات. وتقع هذه الأحداث في المتوسط كل سنتين إلى سبع سنوات. وتستمر عادة لفترة بين 9 و12 شهراً، ويمكن أن تستمر لسنوات أحياناً، ويتكرر حدوث النينو عموماً أكثر من حدوث النينيا.

الشكل 1أ. تأثير ظاهرة النينو على الطقس



المصدر: وكالة الفضاء الأوروبية.

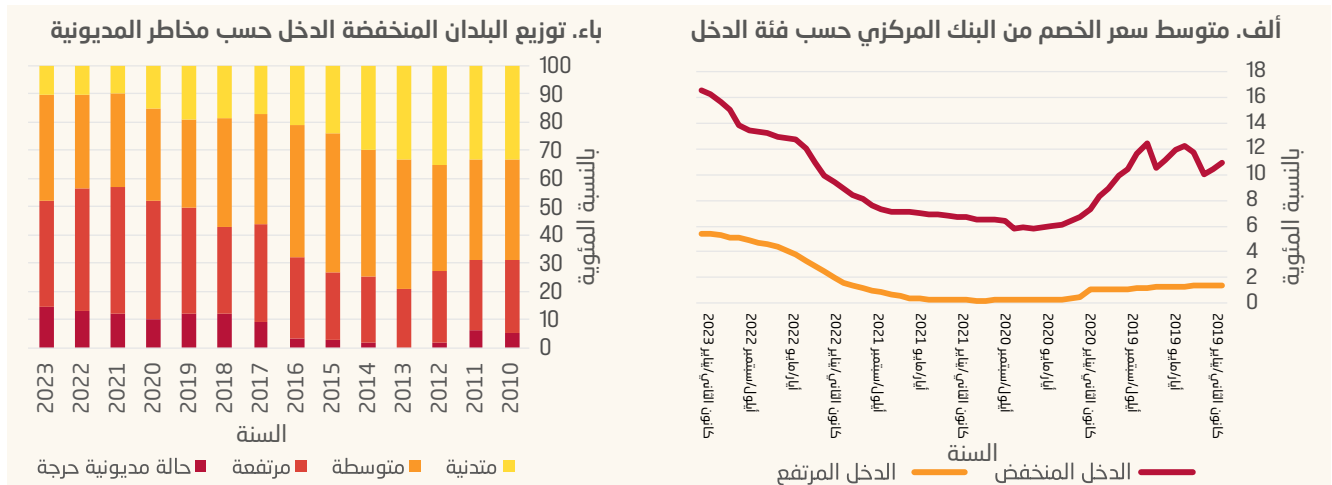
من المتوقع أن يؤدي وصول ظاهرة النينو الجديدة في عام 2023 إلى تعطيل الاقتصاد العالمي، الذي يكافح جاهداً للتعافي من آثار كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وإلحاق أكبر الأضرار خاصة في أكثر البلدان انكشافاً على المخاطر. وتسهم انبعاثات الكربون في تضخيم آثار الظواهر المناخية التي تحدث بشكل طبيعي وتؤدي إلى تسارع تغيّر المناخ، مما يمهد لحدوث ظاهرة النينو الأعلى تكلفة حتى الآن. وقد أثقلت ظاهرة النينو السابقة كاهل الاقتصادات وتسببت في ارتفاع التضخم العالمي، إذ وقعت آثارها مباشرة على أسعار النفط والسلع من غير الطاقة. كما أثرت على النمو الاقتصادي، ولا سيّما في البلدان المعرّضة لهذه الظاهرة، مثل أستراليا والبرازيل والصين والهند. وخُصت دراسة أجرتها جامعة دارتموث إلى أن ظاهرة النينو 1997-1998 أوقعت خسائر قدرها 5.7 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس التالية. وقدّر نفس النموذج أن تكرر ظاهرة النينو في المستقبل قد يقطع نحو 87 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية القرن. ويزداد الخطر بالقرب من المناطق المدارية وفي نصف الكرة الجنوبي. ففي الأرجنتين والهند مثلاً، قد تصل الخسائر بفعل ظاهرة النينو إلى نصف نقطة مئوية من معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

وقد يكون للتحوّل من ظاهرة النينيا تداعيات بالغة على الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر انحسار الرياح الموسمية على إنتاج الأرز والقطن والذرة وفول الصويا في الهند. ويمكن أن تعوق موجات الجفاف المحتملة في أجزاء من غرب وجنوب أفريقيا إنتاج الكاكاو والذرة. وستشهد الولايات المتحدة الأمريكية عودة العواصف الشتوية على الرغم من انخفاض عدد الأعاصير. ويمكن أن يضرب الجفاف البرازيل وكولومبيا، فيعوق إنتاج البن، في حين قد تشهد بيرو فيضانات واسعة النطاق وانخفاضاً في مصيد سمكة الأنشوجة. وفي أستراليا، يمكن أن يؤدي الجفاف الشديد إلى اندلاع حرائق في الغابات، قد تعرّض إنتاج القمح والمحاصيل الأخرى للخطر. وفي شيلي، ستؤدي الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تعطيل الوصول إلى المناجم التي توفر 30 في المائة من النحاس في العالم، مما يتسبّب في تأخير الإنتاج وارتفاع أسعار الإلكترونيات. وفي الصين، ستهدّد موجات الحر بقاء الماشية على قيد الحياة وتجهّد شبكة الكهرباء، مما يدفع المسؤولين إلى قطع التيار الكهربائي.

ومع أنّ مدى قوة دورة النينو المقبلة لم يُعرف بعد، يُتوقّع أن تكون لها آثار جسيمة على الاقتصاد العالمي بفعل إطالة أمد الجفاف، وتعاقد الفيضانات، والتسبّب بالمزيد من الأعاصير المدارية الكارثية. ونظراً لارتفاع هطول الأمطار خلال مرحلة النينو، قد تنتعش بعض المناطق الزراعية لأن الأمطار تكون عادة مفيدة للمحاصيل. والمؤكد أن تغيّر المناخ غير المسبوق سيُجلب على الاقتصاد العالمي المزيد من عدم اليقين خلال العقود القليلة المقبلة.

College Dartmouth, 2023.

الشكل 1-2 أسعار الفائدة في بلدان مختلفة حسب فئة الدخل وتوزيع البلدان المنخفضة الدخل حسب حالة المديونية



المصدر: الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات تحليل القدرة على تحلّل الديون في البلدان المنخفضة الدخل.

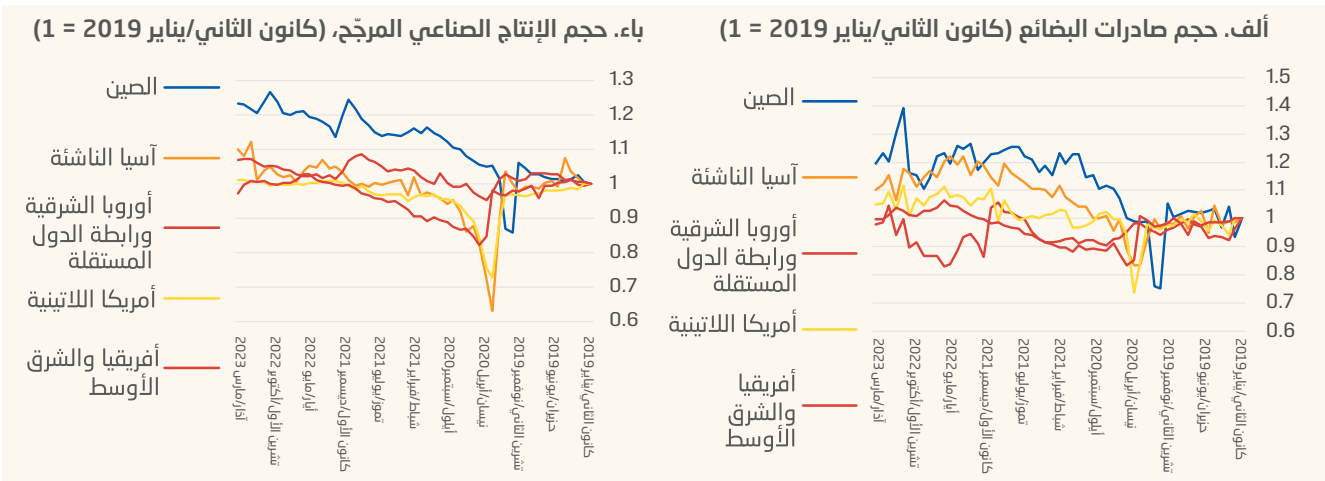
فتدفع لتحقيق ذلك سوق العمل إلى الانكماش. واعتباراً من آب/أغسطس 2023، بلغ سعر الفائدة الأساسي 118 في المائة في الأرجنتين، و13.25 في المائة في البرازيل، و13.25 في المائة في كولومبيا، و13 في المائة في المجر، و11.25 في المائة في المكسيك، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي. وبعد أن كانت تركيا تتبّع سياسة نقدية غير تقليدية، غيّرت موقفها جذرياً ورفعت سعر الفائدة من 8.5 في المائة إلى 25 في المائة في ثلاثة أشهر فقط، بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2023. واعتباراً من نهاية أيلول/سبتمبر 2023، بلغت عائدات السندات الحكومية لمدة 10 سنوات 12.9 في المائة في الاتحاد الروسي، و49.7 في المائة في الأرجنتين، و11.8 في المائة في البرازيل، و28.1 في المائة في تركيا، و24.9 في المائة في مصر. وتظل الأسعار مرتفعة، حتى مع عدم حدوث زيادة كبيرة مقارنة بعام 2022، إلى حد يهدّد ملاءة البلدان التي واجهت مشاكل من قبل، مثل الأرجنتين وتركيا ومصر. وانخفضت نسبة البلدان التي تعاني من ضائقة الديون أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة من 56 في المائة في عام 2022 إلى 52 في المائة في عام 2023. وفي هذا الانخفاض ما يشي بأن انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية، مع مبادرة تعليق خدمة الدين، خفف بعض الشيء من الأعباء على البلدان المستوردة للنفط (الشكل 1-2). ومع ذلك، لا تزال المخاطر مرتفعة، خاصة وسط حالة عدم اليقين في العالم والاستمرار في رفع أسعار الفائدة في البلدان المتقدّمة. وقد يقع مزيد من البلدان في ضائقة الديون.

وقد انعكست هذه التطورات فوارق في حركة سوق العمل في جميع أنحاء العالم. ففي البلدان المرتفعة الدخل، أظهرت سوق العمل منعة أقوى من المتوقع إزاء ارتفاع أسعار الفائدة، ولا سيّما

وفي النصف الأول من عام 2023، واصل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية رفع أسعار الفائدة. ومع استمرار ارتفاع التضخم، واصل البنك رفع أسعار الفائدة، وإن بوتيرة أبطأ من عام 2022. وارتفعت الأسعار بمقدار ربع نقطة مئوية في شباط/فبراير وآذار/مارس وأيار/مايو (الشكل 1-1). ثم "توقفت" دورة الارتفاع رسمياً في حزيران/يونيو 2023، على الرغم من أن الاحتياطي الفيدرالي استمر في خفض حيازاته من الأوراق المالية. وقد أصدر بيانات أشارت إلى أنه قد يكون من الضروري الاستمرار في رفع أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى هدف 2 في المائة. ولا يزال عدم اليقين يكتنف المستقبل حيث أن آثار الزيادات السابقة على الاقتصاد الكلي لم تتضح بعد. وفي أوروبا، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في حزيران/يونيو. ولكن من المتوقع أن يُقلع عن رفع أسعار الفائدة في منتصف عام 2023 مع تباطؤ التضخم. وساعدت الانخفاضات السريعة في أسعار السلع في الأسواق الدولية على تخفيف ضغوط التضخم في النصف الأول من عام 2023، غير أن كيفية انعكاس هذه التغييرات على توقّعات التضخم على المدى الطويل لا تزال غير مؤكّدة، وما إذا كانت ستساعد البنوك المركزية على إعادة التضخم إلى الأهداف المحدّدة.

والفارق بين أسعار الفائدة في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل لم يبقَ على اتساعه في عامي 2022 و2023 فحسب، بل كَبُرَ مع انتشار المخاوف من الركود في جميع أنحاء العالم (الشكل 1-2 أ). وقد يكون خفض التضخم أكثر صعوبة على البنوك المركزية في البلدان الأقل نمواً، إذ يُنظر إليها بشيء من عدم اليقين، لصعوبة إعادة تركيز توقّعات التضخم. وبالتالي، قد تحتاج البنوك المركزية إلى الاستمرار في زيادة أسعار الفائدة،

الشكل 1-3 تجارة السلع



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مرصد التجارة العالمية التابع لمكتب هولندا لتحليل السياسات الاقتصادية.

في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إذ بالكاد تأثرت بتشديد السياسة النقدية. وساهمت بيانات سوق العمل الإيجابية بقوة في تغذية الموقف المتشدد للبنوك المركزية. غير أن الصورة أسوأ بكثير في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي الاقتصادات المرتفعة الدخل، من المتوقع أن يصل معدّل البطالة إلى 4.6 في المائة في عام 2023، أي دون معدّل 4.8 المسجّل في عام 2019. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع أن تصل البطالة في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان العربية إلى 11.2 و6.3 و9.3 في المائة على الترتيب، وهذه معدّلات أعلى من أرقام ما قبل الأزمة البالغة 10.9 و5.7 و8.7 في المائة على الترتيب. وأسواق العمل في آسيا هي المستفيد الرئيسي من الانتعاش العالمي، حيث يتوقع أن تصل البطالة إلى 7.8 في المائة في وسط وغرب آسيا و5.5 في المائة في جنوب آسيا، في انخفاض كبير عما كانت عليه ما قبل الأزمة، أي من 9.2 و6.4 في المائة على الترتيب. ومن المتوقع أن تصل البطالة في عام 2023 إلى مستويات ما قبل الأزمة في مناطق أخرى من العالم.

في النصف الأول من عام 2022، تعافت التجارة العالمية إلى مستوى ما قبل الجائحة وتجاوزته. ثم ساهمت العقوبات على النفط الروسي التي دخلت حيّز التنفيذ في نهاية عام 2022 في تقليص حجم التجارة العالمية في النصف الأول من عام 2023. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن يرتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 1.7 في المائة في عام 2023، ثم بنسبة 3.2 في المائة في عام 2024، بفعل انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيّما في الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة التجارة أكثر نتيجة للارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية. كما هي حال اتجاهات أخرى على صعيد الاقتصاد الكلي في عام 2023 إلى 2024، سيكون مسار الحرب في أوكرانيا ومدى التشدد في السياسة النقدية وتأثيرها على الميزانيات الحكومية للبلدان الناشئة من المحرّكات الرئيسية لحجم التجارة. ويمكن للعقوبات والحصار الشديد الذي يفرضه التحالف الغربي ضد الاتحاد الروسي أن يحدّ كثيراً من حركة التجارة العالمية. وقد يؤدي وقف إطلاق النار المحتقّل وإعادة إعمار أوكرانيا وكذلك التغييرات الهيكلية في أوروبا لجعل الصناعة الأوروبية مستقلة عن الطاقة الروسية، إلى تكثيف حركة السلع والخدمات إلى أوروبا وأوكرانيا.

وتشابهت الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدّمة من حيث اتجاهات نمو التجارة في عامي 2022 و2023. وحدث النمو في كل مكان ما عدا في الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة، وإن كان هامشياً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 1-3 ألف). وأدت الحرب في أوكرانيا والتباين بين الولايات

المتحدة الأمريكية والصين إلى تسارع في اتجاه أُطلق عليه اسم تكثّل الأصدقاء، أي اندماج البلدان التي تتشارك في القيم في سلاسل القيمة. ولم تلاحظ أي زيادة في الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة. ومن المتوقع أن يستمر نمو التجارة في جميع المناطق مع انتعاش النشاط الاقتصادي الذي يُرتقب أن يكون في قطاع الخدمات أسرع بقليل منه في قطاع السلع. وسيظل الإنتاج الصناعي على ركوده في جميع الاقتصادات الكبرى (الشكل 1-3 باء). ويُستثنى من هذا التوقع الاتحاد الروسي وأوكرانيا، حيث تبقى التطورات رهناً بما يجري على أرض الواقع. فنهاية الصراع بمعاودة سلام يمكن أن تجلب موارد هائلة إلى أوكرانيا. وانطلاق أنشطة التعمير يولد انتعاشاً تجارياً في المنطقة.

ويُفترض أن تستفيد اقتصادات البلدان الأفريقية المصدّرة للسلع الأساسية من الانتعاش في الصين. ويُفترض أن يسفر الحظر المفروض على النفط الذي ينتجه الاتحاد الروسي زيادة في حركة التجارة في المنطقة العربية، مع الاستعاضة عن سلع الطاقة من الاتحاد الروسي بالغاز الطبيعي المسال والنفط من البلدان العربية. ولم يتضح بعد ما إذا كان سيُستعاض عن هذه السلع بواردات من جهات أخرى أو بمصادر الطاقة المتجدّدة. ومن المرجّح الذهاب إلى هذا الخيار في الأجل المتوسط والطويل.

وفي عام 2023، من المرجّح أن تتعافى السياحة العالمية مستعيدة مستويات ما قبل الجائحة. وهذا ما تشهده منطقة الشرق الأوسط، حيث سجّلت السياحة نمواً بنسبة 15 في المائة في الربع الأول من عام 2023. وكانت منطقة الشرق الأوسط أول منطقة تستعيد أعداد ما قبل الجائحة من السياح الوافدين. وأما أوروبا، فاستعادت 90 في المائة من مستوى ما قبل الجائحة، وذلك بفعل قوة الطلب من داخل المنطقة نفسها. واستعادت كل من أفريقيا والأمريكيتين 85 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة، بينما بلغت النسبة 54 في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2022، تجاوزت إيرادات السياحة الدولية تريليون دولار، لكن قيمتها الحقيقية لا تزال أقل بنسبة 36 في المائة من أرقام ما قبل الجائحة. ومن المرجّح أن يرفع موسم الصيف في عام 2023 القيد عن الطلب المكبوح في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، مؤدياً إلى انتعاش في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ بشكل خاص³. ومع أن المسوح التي أجرتها وكالة النقل الجوي الدولية تشير إلى طلب قوي على السفر في الجو، من المتوقع أن تبقى إيرادات الركاب لكل كيلومتر في عام 2023 عند نسبة 88 في المائة من مستويات عام 2019، فلا تستعيدها كاملة قبل عام 2024⁴.

في تكاليف تشغيل شركات الطيران، مما يؤدي إلى كبح الطلب على رحلات العطل إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تواجه صناعة الطيران مصاعب جسيمة في تأمين الطائرات وقطع الغيار، وسط اضطرابات سلسلة التوريد العالمية. ثالثاً، يمكن أن يمتدّ عدم اليقين المخيم بفعل الحرب في أوكرانيا إلى البلدان المتقدّمة، مما يشيئ السياح عن السفر من بلدانهم. ومع ذلك، تبقى التوقّعات حتى منتصف عام 2023 إيجابية.

وتخضع هذه التوقّعات لاحتمالات التراجع. أولاً، من المرجّح أن تساهم التدابير التي تستهدف التضخم في الاقتصادات المتقدّمة في كبح الطلب، مما يؤدي إلى الاستعاضة عن السفر إلى وجهات بعيدة بوجهات أقرب، فتتأثر البلدان المستقبلية للسياح الدوليين، ولا سيّما المنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ثانياً، يمكن أن تؤدي الزيادة المحتملة في أسعار النفط العالمية وتدابير التصدي لتغيّر المناخ إلى ارتفاع

باء. السلع من الموارد الطبيعية

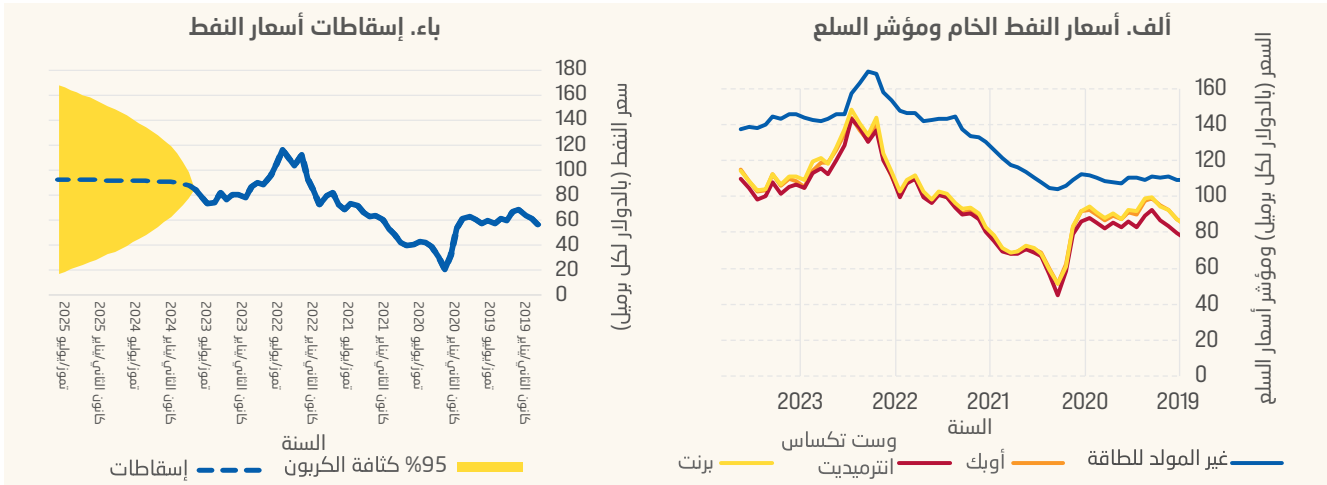
1. النفط

على استهلاك النفط في الاقتصادات الأخرى، حيث يُرّجح استمرار الاتجاهات الطويلة الأمد. ويتضح ذلك خصوصاً في الصين، حيث لم تُترجم نتائج الجائحة ركوداً كبيراً في الاستهلاك، وكان مسار ارتفاع الاستهلاك أسرع مما هو عليه في مناطق أخرى من العالم.

وعلى جانب العرض، من المتوقع نمو مماثل في الإنتاج، يكاد يوازي زيادة الاستهلاك في عامي 2023 و2024. وخلافاً لاتجاه الاستهلاك، من المتوقع حدوث أهم التطورات على مسار الإنتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبينما قررت أوبك+ في حزيران/يونيو تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية عام 2023، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مصدر ما يقارب 70 في المائة من الزيادة العالمية في الإنتاج خلال هذا العام. ومن المتوقع حدوث تحوّل مستمر في إنتاج النفط بعيداً عن دول أوبك، مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط الخام في منطقة الصخر الزيتي في تكساس ونيو مكسيكو. وفي كندا، من المتوقع تطوير إنتاج الرمال القطرانية في ألبرتا، حتى إذا ما اقترن بمشروع Expansion Mountain Trans، المقرر أن يبدأ عملياته في أواخر عام 2023، والذي أطلق بعض إمكانات الإنتاج وسمح بتصدير النفط إلى الأسواق الآسيوية. وفي البرازيل، من المتوقع أن ينمو الإنتاج بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً عقب الانتهاء من العديد من مشاريع الإنتاج والتخزين والتفريغ الجديدة، وزيادة الإنتاج في الحقول البحرية الحالية. كما ستساهم الأرجنتين وغيانا في زيادة إنتاج النفط من الحقول البحرية وتكوينات الصخر الزيتي. وفي أوروبا، أضاف الانتهاء من مشروع 2 Phase Sverdrup Johan طاقة إنتاجية كبيرة لصالح النرويج. وكانت العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي فعالة جزئياً؛ فمن المتوقع أن يصل الإنتاج الحالي لبلدان رابطة الدول المستقلة إلى السوق العالمية، على الرغم من الحدود المفروضة على الأسعار والقيود على النقل، ولكن من المرجّح أن يبقى في حالة ركود في عامي 2023 و2024.⁵

وبعد اضطرابات عصفت بسوق النفط الدولية في عام 2022، شهدت الأسعار استقراراً، واتجاهاً بطيئاً ولكن ثابتاً نحو الانخفاض، من حوالي 80 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير إلى 75 دولاراً في حزيران/يونيو من عام 2023. ثم عاد السعر ليناهاز 90 دولاراً للبرميل في أيلول/سبتمبر بسبب تخفيضات الإنتاج في المملكة العربية السعودية (الشكل 4-1 ألف). ومن المتوقع أن يظل السعر عند هذا المستوى في عامي 2024 و2025 في سياق تشدّد السياسة النقدية العالمية الذي يكبح الطلب، وتباطؤ التعافي في الصين عن المتوقع، وعدم اليقين الذي يخيم على الوضع الجيوسياسي، وتطورات سياسة المناخ (الشكل 4-1 باء). وقد أثبتت السوق منعتها في مواجهة العقوبات المفروضة على النفط الروسي، والتي دخلت تدريجياً حيز التنفيذ في عام 2022. ولم تتأثر أسعار سلة منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) إلى حدّ كبير.

وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط لم يستعد مستويات ما قبل الجائحة، أي كانون الأول/ديسمبر 2019، إلا في حزيران/يونيو 2023، وبعد ذلك ازداد ببطء، ولكن بثبات، متماشياً مع الأنماط الموسمية المعتادة. ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى 102.7 مليون برميل يومياً في عام 2024، من 101 مليون برميل يومياً في عام 2023. ومن المتوقع في عام 2024 أن يتجاوز استهلاك النفط بقليل ما كان عليه في عام 2019. وأكبر محرك لهذا الارتفاع هو الزيادة الكبيرة المتوقّعة في استهلاك النفط في الصين ودول آسيوية أخرى، وكذلك في الاقتصادات الناشئة. وسياسات المناخ وحالات الركود الاقتصادي التي يتوقّع أن تكبح بعضاً من استهلاك النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يُستبعد أن تؤثر



ملاحظة: تستند توقعات أسعار النفط إلى نموذج تصحيح الخطأ (VEC)، بما يشمل إنتاج أوبك، وإنتاج الموردين الآخرين، وإجمالي استهلاك النفط، والدليل العالمي للإنتاج الصناعي، وأسعار النفط، وتضم دليل الاستهلاك، وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المتحدة الأمريكية، عن تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها أوبك + ويشير الوضع في سوق النفط والغاز في أعقاب الحرب في أوكرانيا إلى أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تستهلك 46 في المائة من النفط العالمي، تحقق تدريجياً نوعاً من الاكتفاء الذاتي من النفط. وفي عام 2010، أنتجت هذه البلدان حوالي 47 في المائة من مجموع استهلاكها من النفط، و58 في المائة في عام 2015، و70 في المائة في عام 2022. وسيكون هذا الاتجاه بمثابة عامل استقرار لسوق النفط العالمية.

2. الغاز الطبيعي والفوسفات

أثبت مسار أسعار الغاز الطبيعي في أعقاب الحرب في أوكرانيا منعة الاقتصاد الأوروبي في مواجهة صدمات الطاقة. وبعد ارتفاع في أسعار الغاز بنسبة 160 في المائة بين شباط/فبراير وآب/أغسطس 2022، توقع العديد من المحللين والنقاد تعثر الصناعة الأوروبية، خاصة في ألمانيا، حيث يعتبر الغاز الرخيص من الاتحاد الروسي أساساً للقدرة التنافسية الصناعية. وهذا ما لم يحدث، إذ شهد الإنتاج الصناعي تراجعاً طفيفاً، سرعان ما تكيّفت بعده الشركات مع الواقع الجديد. وفي كانون الثاني/يناير 2023، كانت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا عند مستوى ما قبل الحرب، وفي أيار/مايو، انخفضت إلى 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مترية، وهو المستوى الذي سُجّل آخر مرة في حزيران/يونيو 2021 (الشكل 5-1 ألف).

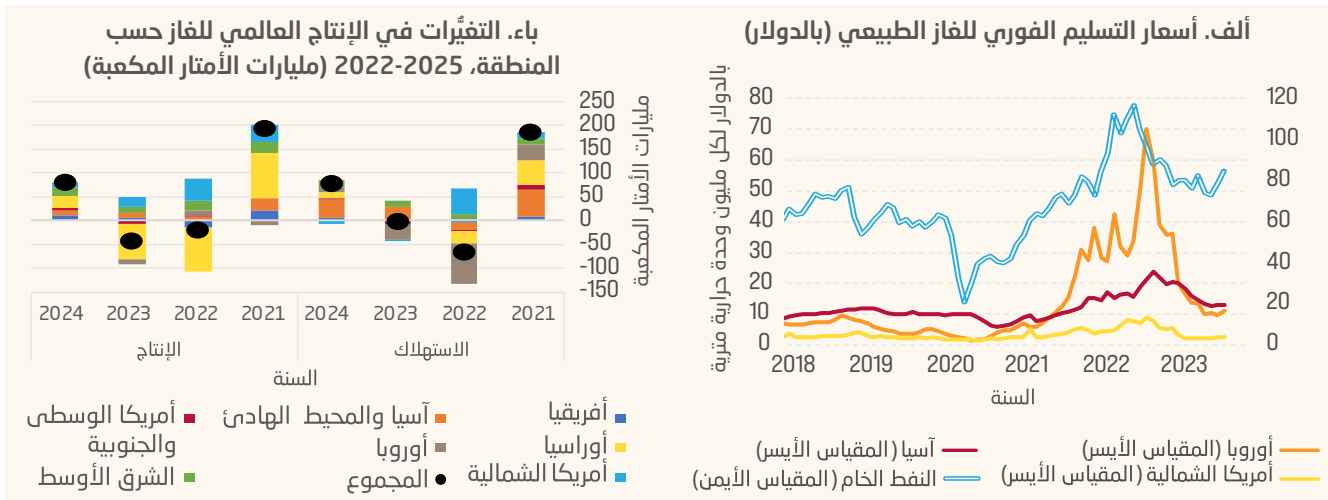
وتأثر الإنتاج في دول أوبك بتخفيضات الإنتاج. وفي تموز/يوليو 2023، انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى 9 ملايين برميل يومياً من 10 ملايين في أيار/مايو، وهو أكبر انخفاض منذ سنوات. وفي نيسان/أبريل 2023، أعلنت دول أوبك + عن تخفيضات في الإنتاج ناهز مجموعها 3.7 مليون برميل يومياً. وأكبر التخفيضات المعلنة هي في الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية (0.5 مليون برميل يومياً)، يليهما العراق (211,000 برميل يومياً)، والإمارات العربية المتحدة (144,000 برميل يومياً)، فالكويت (18,000 برميل يومياً)، فكاзахستان (78,000 برميل يومياً)، فالجزائر (48,000 برميل يومياً) فعمان (40,000 برميل يومياً). ولا خطط لدى دول أوبك لأي زيادات كبيرة في القدرات الإنتاجية.

ويعكس هذا التوازن في توقعات أسعار النفط، التي يُرَجَّح أن تستقر نسبياً عند 91.7 دولاراً للبرميل في عام 2023 و92.9 دولاراً للبرميل في عام 2024 (الشكل 4-1 باء). وهذا الانخفاض الطفيف هو بفعل التوازن الحذر بين جانبي الطلب والعرض. واعتباراً من عام 2024، من المتوقع أن يتحرّر الطلب المكبوح على السفر من القيود التي فُرضت بفعل السياسة النقدية المتشدّدة وتباطؤ الاقتصاد العالمي. كذلك، يمكن أن ينخفض الطلب على النقل لأن الزيادة في الاستعانة بالموارد من البلدان القريبة وتكتل الأصدقاء قد يرخيان بظلالهما على حالة الاقتصاد الكلي العالمي. وعلى جانب العرض، تعوّد التطورات التكنولوجية الكبيرة والاستثمارات الناتجة عن استقلال البلدان الغربية عن النفط الروسي، وخاصة في النرويج والولايات

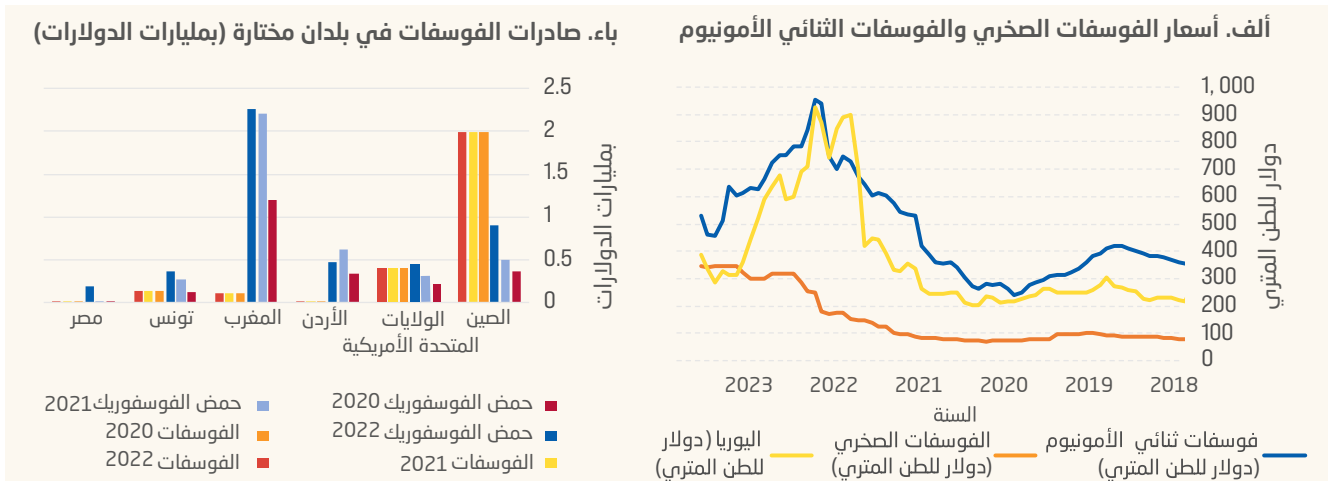
وفي فصل شتاء معتدل، على غير عادة، استفادت أوروبا من الفرصة السانحة في اتخاذ إجراءات سياسية، لتخفيض استهلاك الغاز في المباني العامة، وتبديل الوقود في الأسر الريفية، وتركيب مضخات حرارية، وتحقيق مكاسب في الكفاءة والحث على تغييرات سلوكية. وهذه التدابير أتاحت تخفيضاً غير مسبوق بنسبة 16 في المائة في الطلب من القطاع السكني في موسم شتاء 2023-2022. وانخفضت كمية الغاز الذي يُحرق في توليد الكهرباء بنسبة 12 في المائة على أثر انخفاض استهلاك الكهرباء والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وانخفض الطلب الصناعي بنسبة 20 في المائة تقريباً، أذ دفعت الأسعار إلى تحوّل

وبعد انخفاض الاستهلاك في عام 2022، الناجم عن تخفيضات الاستهلاك غير المسبوقة في أوروبا وأوراسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن يظل الطلب على الغاز ثابتاً في عام 2023 (الشكل 5-1). وشهدت أمريكا الشمالية زيادة في استهلاك الغاز الطبيعي خلال موسم التدفئة 2023-2022، حيث دفعت قسوة فصل الشتاء وارتفاع أسعار الفحم إلى الاستعانة بالغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2023 بنسبة 2.9 في المائة، بفعل تراجع قطاع الغاز، على أثر التوسع في مصادر الطاقة المتجددة والوضع الاقتصادي الكلي.

الشكل 5-1 أسعار الغاز الطبيعي



الشكل 6-1 صادرات الفوسفات وأسعاره



عن الوقود وخفض معدلات تشغيل الصناعات الكثيفة الاستخدام للغاز. وعلى جانب العرض، أصبح الغاز الطبيعي المسال مصدر التغذية الأساسي لأوروبا، ليحل إلى حد كبير محل الغاز الذي يجري ضخه من الاتحاد الروسي عبر خطوط الأنابيب. وزادت الإمدادات بأكثر من 25 في المائة، لتصل إلى 94 مليار متر مكعب، مدعومة بتدفقات إضافية من قطر والولايات المتحدة الأمريكية. وازدادت إمدادات خطوط الأنابيب من أذربيجان بنسبة 15 في المائة. وبعد ارتفاع أولي، من المتوقع أن يبقى الطلب على الغاز الطبيعي المسال في أوروبا ثابتاً لعام 2023. وسيؤدي التحوّل نحو مصادر الطاقة المتجدّدة إلى مزيد من التراجع في استهلاك الغاز الطبيعي، وإن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في عام 2022.

وتلبي منطقة آسيا والمحيط الهادئ أغلب حاجتها من استهلاك الغاز عن طريق الغاز الطبيعي المسال. وتأثر الطلب في هذه المنطقة بارتفاع الأسعار، فانخفض الاستهلاك بنسبة 2 في المائة في عام 2022 لتوليد الطاقة في الصين والهند، وقد ساعد على هذا الانخفاض شتاء معتدل. وفي عام 2023، من المتوقع حدوث نمو بنسبة 3 في المائة، مرده في الغالب وقف العمل بسياسة القضاء على الجائحة في الصين وافتراس الاعتدال في حالة الطقس. وشهد استهلاك الغاز في أمريكا الوسطى والجنوبية انخفاضاً طفيفاً بفعل انخفاض الطلب على توليد الكهرباء في البرازيل عقب موجات جفاف غير مسبوق. ومن المتوقع أن يستقر الاستهلاك في عام 2023. ومن المتوقع حدوث زيادة بنسبة 2 في المائة في الطلب على الغاز في الشرق الأوسط في عام 2023، مدفوعة بزيادة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية.

وعلى جانب العرض، انخفض الإنتاج العالمي من الغاز بنسبة 0.3 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 1 في المائة في عام 2023، مع عدم قدرة الإنتاج الإضافي في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط على التعويض الكامل عن الانخفاض في العرض من الاتحاد الروسي. والزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، التي شكّلت 42 في المائة من مجموع الزيادة في إنتاج الغاز في عام 2022 (38 مليار متر مكعب)، كانت مدفوعة في الغالب بزيادة الإنتاج من الصخر الزيتي، وخاصة في حوض بيرميان. وفي عام 2023، من المتوقع أن يصل العرض الإضافي إلى 47 مليار متر مكعب بما يتماشى مع سياسة التحفّظ في الإنفاق، وتساعد التكاليف، وانخفاض الطلب المحلي. والمورد الآخر للغاز إلى أوروبا هو الشرق الأوسط، حيث تكمل قطر ومصر إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن تكتف قطر ومصر إنتاجهما، مع تشغيل مجمعي إرسال الغاز الطبيعي في مصر، دمياط وإدكو، بكامل طاقتهما، واستمرار حقل الشمال في قطر في توسيع الإنتاج.

خفّت الضغوط على سوق الأسمدة العالمية في النصف الثاني من عام 2022 وفي عام 2023، على اثر دعم سلسلة التوريد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بهدف تجنب التجارة في الأسمدة أي تعطل بسبب الحرب في أوكرانيا. ولم تكد تتعطل الإمدادات من الاتحاد الروسي بسبب العقوبات، حتى تغبّر مسار التجارة إلى بلدان مثل البرازيل والهند. ونتيجة لذلك، ونظراً لانخفاض أسعار الغاز الطبيعي، انخفض سعر اليوريا والفوسفات ثنائي الأمونيوم بحلول حزيران/يونيو 2023 إلى مستويات سُجّلت آخر مرة في مطلع عام 2021، على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار صخور الفوسفات (الشكل 1-6 ألف).

والمغرب هو أكبر منتج للفوسفات في العالم، حيث يمتلك حوالي 70 في المائة من الاحتياطي العالمي (50 من أصل 71 مليار طن). غير أن الوضع قد يؤوّل إلى تغبّر قريب عقب اكتشاف احتياطات ضخمة من الفوسفات في النرويج مؤخراً. وتعمل مجموعة OCP المغربية العملاقة على زيادة الإنتاج بإطلاق برنامج ضخم للاستثمار الأخضر بقيمة 13 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2022، يخطّط لتنفيذه في الفترة من 2023 إلى 2027. وهذا البرنامج يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من 12 مليون طن من الأسمدة إلى 20 مليون طن، وتحقيق التحييد الكامل لأثر الكربون بحلول عام 2040. وفي ميسكالا، خطة جديدة لتعدين صخور الفوسفات ستبصر النور، بالإضافة إلى مجمّع إنتاج الأسمدة الجديد في مزينا. وللحدّ من الاعتماد على الاستيراد من الغاز الطبيعي والأمونيا، من المقرّر أن يزيد البرنامج إنتاج الهيدروجين الأخضر من خلال التحليل الكهربائي واستخدام الطاقة المتجدّدة والأمونيا الخضراء. وتعتمد المجموعة تطوير محطات تحلية المياه وتعزيز القدرة الكهروضوئية لإنتاج الطاقة المتجدّدة. وبالإضافة إلى ذلك، تُجرى بحوث حول توفير مكوّنات لبطاريات فوسفات الحديد الليثيوم بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية. ومنحت شركة معادن السعودية عقداً لبناء مصانع جديدة لإنتاج الأسمدة في وعد الشمال ورأس الخير من المتوقع أن تنتج حوالي 1.5 مليون طن متري من الأسمدة الفوسفاتية. ومن المتوقع أن تزداد صادرات المنطقة من الأسمدة الفوسفاتية (الشكل 1-6 باء).

وعلى جانب الطلب، من المتوقع أن يرتفع استهلاك الأسمدة بنسبة 4 في المائة في عام 2023، بينما من المتوقع أن يزداد الطلب على الفوسفور بنسبة 5 في المائة⁶. وأهم المساهمات في هذا النمو مصدرها بلدان جنوب آسيا، حيث من المتوقع أن تستعيد باكستان مستوى الاستهلاك بعد فيضان عام 2022، وأمريكا اللاتينية، حيث تزايد الاستهلاك مع ظاهرة النينو. وفي أوروبا الشرقية، من المتوقع أن يظل الطلب ثابتاً، مع تحسن استخدام الأسمدة في أوكرانيا مقابل الانخفاض في الاتحاد الروسي، بعد خسائر الشتاء والأمطار الغزيرة خلال موسم الزراعة. ومن المتوقع

في بلدان منتجة أخرى، مثل أوكرانيا وكازاخستان بسبب الحرب التي تؤثر على زراعة القمح. ومن المتوقع أن يبقى الإنتاج في بلدان أخرى مثل كندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية مستقرًا أو يسجل زيادة طفيفة. ومن المتوقع أن ينخفض المحصول في شمال أفريقيا (بما في ذلك تونس والجزائر والمغرب) بسبب استمرار نقص رطوبة التربة. ومن المرجح أن تؤدي هذه التطورات، بالإضافة إلى المخزونات العالمية القياسية من القمح، إلى ضغوط على الأسعار نحو الانخفاض، تسهم في تخفيف الأعباء عن ميزانيات الحكومات والأسر في البلدان العربية المستوردة للغذاء.

وعلى غرار القمح، انخفضت أسعار زيوت الطعام من مستويات قياسية في آذار/مارس 2023، لتبلغ مستويات لم تسجلها منذ أواخر عام 2020، بعد انخفاض الأسعار العالمية لفول الصويا وبذور اللفت وبذور دوار الشمس. ومن المتوقع أن ينتعش الإنتاج العالمي من فول الصويا في عامي 2022 و2023، بعد انكماش في العام السابق، مدفوعاً بانتعاش محاصيل فول الصويا في باراغواي والبرازيل والصين والهند. ومن المتوقع أن يصل إنتاج بذور اللفت إلى محصول قياسي، قدره 89 مليون طن، مدفوعاً بانتعاش الإنتاج في كندا واستمرار توسع الإنتاج في أستراليا. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد الناتج في مناطق أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والصين والهند. في المقابل، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من بذور دوار الشمس بنسبة 8 في المائة في عامي 2022 و2023، عقب انخفاض الإنتاج في أوكرانيا بسبب الحرب وفي الاتحاد الأوروبي بسبب الأحوال الجوية غير المواتية. ويبقى الاتحاد الروسي الوحيد بين المنتجين من حيث زيادة المحاصيل. وهذه التطورات ستكون، مع الزيادات المتوقعة في عامي 2023 و2024، مصدراً لمزيد من الضغوط على أسعار النفط نحو الانخفاض في المدى القصير والمتوسط.

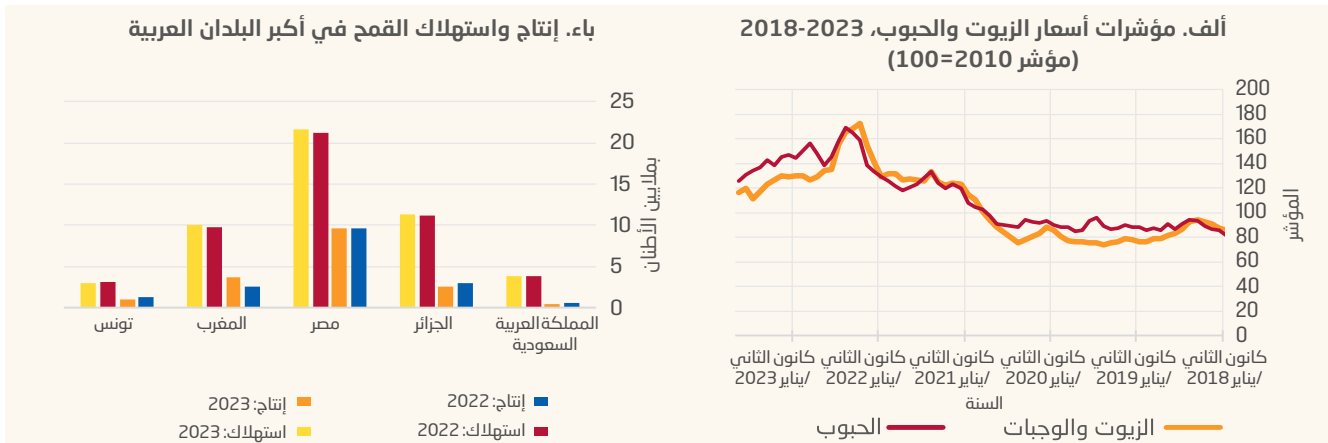
أن يكون الانتعاش في أفريقيا معتدلاً نسبياً. ويمكن أن يتسبب الانتقال من ظاهرة النينيا إلى النينو في حدوث حالات جفاف في شمال أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي وجنوب شرق آسيا وأستراليا، مما يؤدي إلى خفض الطلب (الإطار 1-1). وعلى المدى المتوسط، سيتباطأ نمو استخدام الأسمدة متماشياً مع مكاسب الكفاءة والأنظمة الحكومية. سيشكل تطوير بطاريات فوسفات الحديد الليثيوم وإنتاج السيارات الكهربائية (تستخدم تسلا هذه البطاريات في سياراتها، ومن المتوقع أن تتبعها هيونداي وتويوتا) مصدرين إضافيين للطلب على الفوسفات على المدى المتوسط.

3. السلع الأساسية الغذائية

على الرغم من تباطؤ حركة أسعار السلع الغذائية والنجاح في تجنب أزمة الغذاء بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال مبادرة تصدير الحبوب في البحر الأسود، لا تزال الأسعار العالمية للسلع الغذائية مرتفعة (الشكل 1-7 ألف). وبما أن المنطقة العربية هي من أكبر المناطق المستوردة للأغذية في العالم، حيث تدعم العديد من الحكومات المنتجات الغذائية، يبقى ارتفاع الأسعار العالمية مصدر قلق (الشكل 1-7 باء).

وفي عام 2022، تجاوز الإنتاج العالمي للقمح 800 مليون طن لأول مرة في التاريخ، وهو رقم أدى إلى ارتفاع قياسي في المخزون. وفي عام 2023، من المتوقع أن يتقلص الإنتاج، لكن العالم سيبقى مزوداً بكمية كافية قدرها 777 مليون طن، وهو ثالث أكبر إنتاج مسجل، كما توقعت منظمة الأغذية والزراعة⁷. ومن المتوقع حدوث معظم الانخفاض في أستراليا والاتحاد الروسي، حيث الظروف الجوية الرطبة خلال شتاء 2022-2023 ونقص هطول الأمطار الناجم عن ظاهرة النينو. ومن المتوقع حدوث انخفاضات أقل

الشكل 1-7 الواردات الغذائية وأسعارها



المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية للبنك الدولي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2023.

جيم. التجارة والروابط المالية وشروط التمويل

المناخ، والتطور التكنولوجي السريع لخيارات في النقل محايدة من حيث الكربون، كلها عوامل لا تترك متسعاً من الوقت أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي لتنوع اقتصاداتها. وعلى المدى الطويل، يبدو ارتفاع أسعار النفط احتمالاً بعيداً. ولن تتمكن البلدان المصدرة للنفط من الحفاظ على نمط معيشتها ما لم تعتمد إلى تشغيل محرّكات التنمية في مجالات أخرى.

أما وضع الاقتصادات في البلدان العربية المتوسطة الدخل فأكثر إيجابية. وفي النصف الأول من عام 2023، ارتفع مؤشر TUNIDEX التونسي بنسبة 10.6 في المائة، ومؤشر EGX30 المصري بنسبة 18.1 في المائة، ومؤشر MASI المغربي بنسبة 8 في المائة. وجاء النمو عقب قوة نسبية في عام 2022، مسجلاً 25.6 في المائة في مصر و16 في المائة في تونس. وفي المغرب، حدث انخفاض بنسبة 19.4 في المائة على أثر موجات جفاف كاسحة. وسجل مؤشر ASI الأردني تراجعاً طفيفاً بنسبة 3.7 في المائة في النصف الأول من عام 2023 بعد ارتفاع بنسبة 18.9 في المائة في عام 2022. وتشي هذه التطورات بأن الاقتصادات المتوسطة الدخل قد لا تملك قدرة الاقتصادات المتقدمة على الصمود إزاء الصدمات العالمية. ولا تزال تخيّم على آفاقها غيوم داكنة. فمصر على شفا أزمة ملاءة مالية. وسيضعف انخفاض قيمة العملة القدرة على تحمّل تكاليف السلع المستوردة ويقوّض رفاه الأسر. ويشهد البلد حالياً أزمة في ميزان المدفوعات في ظل تضخم كبير (37.4 في المائة في آب/أغسطس 2023) ونقص في العملات الأجنبية. وللتخفيف من وطأة هذه المشاكل، أعلنت الحكومة عن برنامج خصخصة ضخّم لبيع حصص في 32 شركة مملوكة للدولة بحلول آذار/مارس 2024.

وتواجه تونس أزمة ديون وسط ارتفاع تكاليف الاقتراض، وتتفاوض منذ منتصف عام 2023، على برنامج إصلاح وحزمة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي. والمغرب في وضع أفضل بكثير، مع أن آثار الجفاف الكبير والزلازل الكارثي الذي ضرب مراكش في سبتمبر/أيلول 2023 ستستمر تُلبّد آفاق النمو في عام 2024. وتبدو التوقعات في حالة الأردن إيجابية إلى حدّ ما بفضل سياسة مالية حكيمة ونمو متوقّع في التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وستستفيد جميع البلدان المتوسطة الدخل من الإقلاع المؤقت عن تشديد السياسة النقدية، واحتمال تخفيضات أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة في عام 2024، وتدفق السياح نتيجة لتزايد الطلب الذي كان مكبوحاً إثر جائحة كوفيد-19.

مع استقرار الوضع في أوكرانيا، والمنعة إزاء صدمة الطاقة الناجمة عن توقّف صادرات الغاز من الاتحاد الروسي إلى أوروبا، وقلة تأثر أسواق العمل برفع أسعار الفائدة، شهدت الأسواق في الاقتصادات المتقدمة بيئة نشطة نسبياً في النصف الأول من عام 2023. وارتفع مؤشرا S&P500 وDAX بنسبة 16 في المائة؛ وارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 14.3 في المائة. وقد أتى هذا الارتفاع بعد ضعف سجّله المؤشرات في عام 2022، إذ خسرت 20 و14 و10 في المائة على الترتيب. ومع ذلك، سجّل المؤشر الفرنسي رقمه القياسي في نيسان/أبريل 2023 وقاربه مؤشر DAX، في دلالة على منعة الاقتصادات الأوروبية. وإذ توشك دورة التشدّد النقدي على الانتهاء في أوروبا، ويؤول التضخم إلى بعض التراجع من غير أن يستجلب ركوداً عميقاً، كما في ثمانينيات القرن العشرين، تبدو التوقعات على مستوى من التفاؤل الحذر. وأثبت الاقتصاد الأوروبي منعة في مواجهة المخاطر الناجمة عن التوقّف المفاجئ في المعروض من السلع الروسية، وساعدت إجراءات الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي في الحدّ من التضخم. إلا أن المشهد لا يخلو من المخاطر. وتراجع الاستهلاك خلال عامي 2022 و2023، وهزّت الاحتجاجات الحاشدة فرنسا في حزيران/يونيو 2023. ولا يزال التضخم مرتفعاً ولا تزال الاحتمالات مفتوحة أمام عواقب غير متوقّعة للحرب في أوكرانيا.

وبين البورصات الخليجية، سجّل مؤشر سوق دبي المالي دون غيره، نمواً ضاهى في الحجم النمو الذي سجّل في ألمانيا وفرنسا، بزيادة قدرها 13.7 في المائة في النصف الأول من عام 2023. وخلال الفترة نفسها، ارتفع مؤشر البحرين بنسبة 3.7 في المائة، وعمان بنسبة 2.1 في المائة، ومؤشر تداول السعودي بنسبة 9 في المائة. وانخفضت مؤشرات البورصة الأخرى بنحو 6 في المائة: 6.4 في المائة في أبو ظبي، و6.3 في الكويت، و5.8 في المائة في قطر. وهذه الأرقام على تباين كبير مع أرقام عام 2022، عندما كان أداء البورصات في بلدان مجلس التعاون الخليجي جيداً نسبياً، حيث ارتفعت مؤشرات أبو ظبي بنسبة 20.6 في المائة وعمان بنسبة 17.9 في المائة. وسجّلت البحرين ودبي والكويت نمواً معتدلاً بنسبة 5.3 في المائة و2.5 في المائة و8.3 في المائة على الترتيب، في حين انخفض مؤشر قطر ومؤشر تداول السعودي بنسبة 6.8 في المائة. وخلافاً لما هي حال الاقتصادات الأوروبية، تبدو التوقعات مائلة إلى السلبية في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير إلى المتوسط. فزيادة إنتاج النفط والغاز في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار تحقيق مكاسب في الكفاءة عملاً بسياسات

تحافظ البنوك في بلدان مجلس التعاون الخليجي على ميزانيات عمومية سليمة بالتوازي مع وفود الأصول الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في عام 2022. وقد عزّز ذلك الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي. وظلت تصنيفات هذه البنوك مستقرة بل تحسّنت في المملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2023.

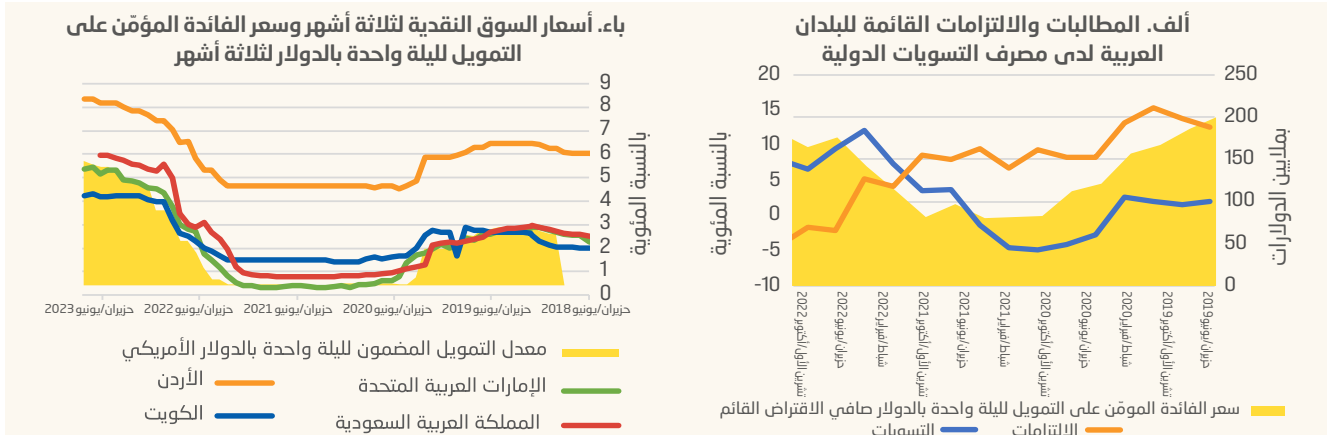
ارتفع المركز الدولي الصافي القائم للبلدان العربية بشكل كبير في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 بالتوازي مع الارتفاع المفاجئ في أسعار الهيدروكربونات (الشكل 1-8 ألف). وأدت الزيادات السريعة في الالتزامات والارتفاع المعتدل في المطالبات في النصف الأول من عام 2022 ثم الانخفاض في النصف الثاني منه إلى مركز إقليمي صاف بلغ 182 مليار دولار في الربع الأول من عام 2023، وهي أعلى قيمة منذ عام 2019. وظلت المملكة العربية السعودية أكبر مقرّض بمركز صاف يزيد على 121 مليار دولار، تليها الكويت وليبيا. وكانت قطر أكبر مقرّض، على الرغم من انخفاض صافي مطالباتها القائمة خلال عام 2022 من 92 مليار دولار إلى 82 مليار دولار. وكانت مصر ثاني أكبر مقرّض، تليها المغرب وعمّان والبحرين، على الرغم من تخفيض مصر لصافي المطالبات القائمة من 18 مليار دولار إلى 4 مليارات دولار. ومن المتوقع أن تؤدي الانخفاضات الأخيرة في أسعار الهيدروكربونات تماشياً مع وقف السياسة النقدية المتشدّدة إلى مزيد من الانخفاض في صافي المركز الدولي القائم في المنطقة العربية خلال عامي 2023 و2024.

وشهد النصف الأول من عام 2023 مزيداً من التشدّد في شروط التمويل في الاقتصادات العربية تماشياً مع الاتجاه السائد

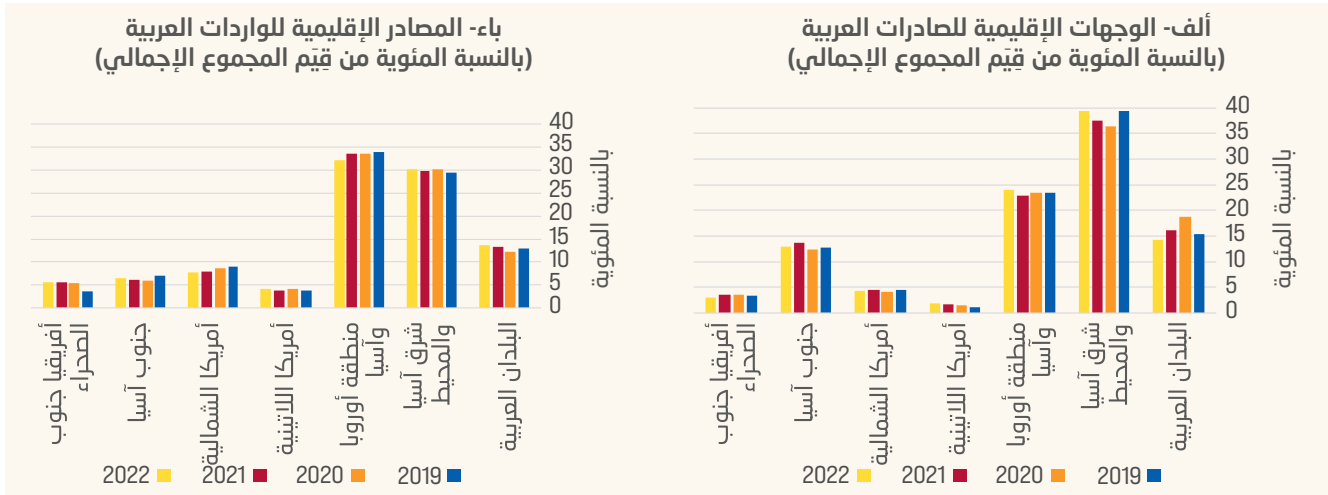
ولا يزال النظام المصرفي في لبنان عالماً في فراغ سياسي، مع وجود رئيس وزراء مؤقت وعدم وجود رئيس جمهورية حتى أواخر عام 2022. ولا حلّ في الأفق لتغطية خسائر القطاع المصرفي، وقد بلغت قيمتها 72 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وسط تباين وجهات نظر أصحاب المصلحة. ولم يبدُ هؤلاء الأطراف على استعداد لاتباع أفضل الممارسات العالمية لإعادة هيكلة القطاع ومعالجة الخسائر مقدّماً بدلاً من مطالبة الدولة بتحمّل المسؤولية. وفي مصر، يتزايد ضعف النظام المالي بسبب أزمة الديون السيادية، وانخفاض توافر العملة الصعبة، والتأثير السلبى المتوقع للانخفاض المحتمل في قيمة الجنيه على رسمة البنوك. ولن تتمكن الحكومة المصرية من اتخاذ التدابير الكافية في حالة حدوث أزمة. وحتى منتصف عام 2023، ظلت البنوك المصرية قادرة على الوفاء بديونها على الرغم من التوقّعات السلبية.

والبنوك التونسية معرّضة هي الأخرى لإقراض الحكومة. والسيولة شحيحة والقروض المتعثرة بلغت مستويات مرتفعة. والبنوك معرّضة، إلى ذلك، لمخاطر التخلف عن السداد من جانب المؤسسات المملوكة للدولة. وحافظ النظام المالي المغربي على منعته رغم البيئة المضطربة - ففي عام 2022، ظلت كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى التنظيمي على الرغم من انخفاض الربحية. ويواصل البنك المركزي الأردني سعيه للحفاظ على استقرار النظام المصرفي برد قوي على تشديد السياسة النقدية العالمية. فاستطاع البقاء في وضع جيد، بكفاية رأس مال أعلى كثيراً من الحد الأدنى التنظيمي، وانخفاض في القروض المتعثرة.

الشكل 1-8 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم



الشكل 1-9 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم



المصدر: توجّهات الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.

24 في المائة، وانخفضت حصة جنوب آسيا إلى 13 في المائة. وزادت التجارة داخل المنطقة العربية بنسبة 17 في المائة، أي أقل بكثير من التجارة مع المناطق الأخرى (باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، مما يشير إلى أن اتجاه دعم الأصدقاء، أي الذي يحتوي البلدان التي تسجل قيماً مماثلة في سلاسل القيمة، لا ينطبق على البلدان العربية.

وظلت مصادر الواردات على اتجاهات العقد الماضي. وعلى وجه الخصوص، انخفضت حصة أوروبا وآسيا الوسطى إلى 32 في المائة، أي أعلى بنقطتين مئويتين فقط من حصة شرق آسيا والمحيط الهادئ البالغة 30 في المائة. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يكون عام 2024 أول عام في التاريخ تتجاوز فيه واردات المنطقة العربية من شرق آسيا والمحيط الهادئ وارداتها من أوروبا وآسيا الوسطى. وتنازل حصة التجارة البينية نحو 13 في المائة من المجموع، بينما لا تشكل مناطق أخرى سوى مصادر ثانوية للواردات، حيث تبلغ حصة أمريكا الشمالية 8 في المائة، وحصة كل من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 6 في المائة، وحصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 4 في المائة. ارتفعت الواردات العربية من أمريكا اللاتينية بنسبة 22 في المائة في عام 2022، في زيادة تجاوزت بكثير الزيادات في الواردات من مناطق أخرى.

على عكس التوقعات، لم تتحسن الموازين التجارية للدول العربية في عام 2023 حيث تراجعت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الحرب، وكانت إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا تصل في الغالب من الولايات المتحدة وبدرجة أقل من قطر. وأثبتت مبادرة البحر الأسود لتصدير الحبوب فعاليتها، فقد

في الولايات المتحدة، لكن وتيرة الارتفاعات كانت أبداً من عام 2022 (الشكل 1-8 ب). تمكن الأردن من خفض الفارق إلى مؤشر الولايات المتحدة المرجعي من 4.5 نقطة مئوية في منتصف عام 2022 إلى 3.1 نقطة مئوية في منتصف عام 2023، مسجلاً نوعاً من الاستقرار ومخفّضاً احتمالات حدوث مزيد من الارتفاع في مؤشر جوديبور، مع إمكانية حدوث تراجع في عام 2024. وكما لوحظ على مرّ الوقت، واكبت أسعار سوق النقد في بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤشر الولايات المتحدة المرجعي، ما يشير إلى أن هذه الاقتصادات تعتبر على مستوى الأمان نفسه تقريباً لاقتصاد الولايات المتحدة. ويؤكد التحسن الحديث في تصنيف البنوك السعودية هذا الرأي. ومع استمرار الريع النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وربط العملات، فعليها أن تتوقع ظروفًا تمويلية مماثلة لظروف الولايات المتحدة.

جاءت التحوّلات الإقليمية في وجهات الصادرات العربية في عام 2022 نتيجة لحركة أسعار المحروقات وحصتها من الصادرات. وبشكل عام، ارتفعت الصادرات بنسبة 28 في المائة تقريباً، لتصل إلى 1.13 تريليون دولار، وهي أعلى قيمة منذ عام 2012. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر متلقٍ إقليمي للصادرات الإضافية، التي زادت بقيمة قدرها 139 مليار دولار في عام 2022 عن عام 2021. وتلتها أوروبا بزيادة قدرها 86 مليار دولار وجنوب آسيا بزيادة قدرها 35 مليار دولار.

وعادت وجهات الصادرات العربية بشكل عام إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث انخفضت حصة المنطقة العربية إلى أقل من 15 في المائة، وعادت حصة آسيا والمحيط الهادئ إلى ما يقرب من 40 في المائة، وتجاوزت حصة أوروبا وآسيا الوسطى

حين تواجه تونس ولبنان ومصر أزمات في ميزان المدفوعات ستستمر في الضغط على موازينها التجارية، لا تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي تستفيد من احتياطاتها الهيدروكربونية. ومع ذلك، تُظهر الاتجاهات في عامي 2022 و2023 أن العالم أصبح يعتمد بشكل أقل على صادراتها. وينبغي ان تواصل سعيها إلى تنويع اقتصاداتها وتحسين قدرتها التنافسية في الأجلين المتوسط والطويل.

أدت إلى تفادي أزمة الغذاء وعادت الأسعار إلى مستويات ما قبل الحرب (التي كانت مرتفعة). التوقُّعات لعامي 2023 و2024 مستقرة وسط زيادة إنتاج النفط في كندا والولايات المتحدة، وتباطؤ نمو الطلب في الصين والاقتصادات المتقدِّمة. وينبغي أن تظل أسعار المواد الغذائية الأساسية مستقرة ولا سيَّما أن المخازن في جميع أنحاء العالم ممتلئة، ومن المتوقع الحفاظ على مستويات كافية من الإنتاج في عامي 2023 و2024. وفي

دال. ملاحظات ختامية

ويكتسي التعاون الدولي أهمية خاصة وسط تداعيات الحرب في أوكرانيا وجائحة كوفيد-19. والمجال مفتوح لتدخُّل المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، والجهات المانحة وغيرها من الجهات الداعمة للتنمية الدولية. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة، في موجز السياسات السادس، إلى إصلاح الهياكل المالية الدولية بما يمكن من تلبية هذه الحاجة⁸.

في حين توشك البلدان ذات الاقتصادات المرتفعة الدخل وبلدان العالم المتقدم على التعافي من أزمة كوفيد-19 وعلى إثبات منعتها في وجه صدمة الطاقة الناجمة عن التوقُّف المفاجئ في واردات الهيدروكربونات من الاتحاد الروسي، تواجه البلدان ذات الاقتصادات النامية، بما فيها البلدان العربية، مجموعة من العواقب طويلة الأجل مثل تمُدُّ الاقتصاد غير النظامي في سوق العمل وتوسُّع الفجوة بين الجنسين. ويحول دون تذليل هذه التحديات الارتفاع المطلوب في أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى المستويات المنشودة، الذي أدَّى في الاقتصادات النامية إلى زيادة تكلفة رأس المال للشركات والحكومات. وبالنتيجة، سنظل البلدان ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض ومن عدم اليقين بشأن الموارد الطبيعية وأسعار الغذاء العالمية وسط توقُّعات عالمية بالاستقرار وبشيء من التفاؤل.

وعلى البلدان العربية المصدِّرة للنفط أن تعي أن الاقتصادات المتقدِّمة أصبحت تعتمد بشكل أقل على سلع الطاقة. ومن غير المرجح أن ترتفع أسعار الهيدروكربونات على المدى المتوسط إلى الطويل، ما يؤكد أن البلدان العربية المصدِّرة للنفط بحاجة إلى تفعيل نماذج التنمية الجديدة بوتيرة سريعة جداً.

2

الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية

الرسائل الرئيسية

تعاني الاقتصادات العربية من تداعيات الحرب على غزة. ويتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر أن تنمو هذه الاقتصادات بوتيرة أبطأ مقارنةً بسيناريو ما قبل الحرب، بمعدل سنوي يقارب 3.6 في المائة مقارنةً بـ 3.8 في المائة على التوالي.



يُتوقع أن يفرض خفض إنتاج النفط وتراجع الطلب عليه إلى تباطؤ الاقتصادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. في المقابل، فإنّ توسّع القطاعات غير الهيدروكربونية، ولا سيّما السياحة والخدمات ومشاريع البنى التحتية، سيسرّع نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي من المتوقع أن يصل إلى 4.1 في المائة في المتوسط في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025.



يُتوقع أن تؤدي زيادة إنتاج الفوسفات والغاز في البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولكن سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالحرب على غزة وتداعياتها على الدول المجاورة. ويتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 في المائة في المتوسط في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، مقارنةً بنسبة 3.8 في المائة في سيناريو ما قبل الحرب.



لا يزال عدم اليقين يشوب الوضع في البلدان المتضررة من الصراعات خاصة مع الحرب على غزة، ولا تزال الانقسامات السياسية والشواغل الأمنية تطغى على بعضها. ويُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 4.2 في المائة في المتوسط في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025 حسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر مقارنةً بـ 4.6 في المائة في سيناريو ما قبل الحرب.



يؤثر الصراع الناشئ في السودان سلباً على التوقعات المتعلقة بالبلدان العربية الأقل نمواً. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان بنسبة 4 في المائة في المتوسط في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025.



ألف. مجموعات البلدان العربية: لمحة عامة

مع استقرار أسعار النفط والغاز عند مستويات معتدلة في عام 2023، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بوتيرة معتدلة تبلغ حوالي 3.6 في المائة في عام 2024، وأن تتسارع هذه الوتيرة لتصل إلى حوالي 4.2 في المائة في عام 2025 حسب سيناريو ما قبل الحرب. ومن المرجح أن ينتج النمو التوسع الاقتصادي المعتدل في البلدان المنتجة للنفط؛ وإنتاج الفوسفات والغاز؛ والقطاعات غير النفطية، ولا سيما قطاعات الترفيه والسياحة والخدمات؛ ومشاريع البنى التحتية، على الرغم من استمرار الأزمة الاقتصادية في بعض البلدان المتوسطة الدخل وعدم الاستقرار السياسي في بلدان أخرى. لكن مع دخول الحرب على غزة شهرها الثالث، توسع أثر هذه الحرب على دولة فلسطين والدول المجاورة. فيتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بنسبة 3.3 في المائة عام 2024 و4.2 في المائة في عام 2025.

بلغ التضخم 12.3 في المائة في عام 2023، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى وقف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والتأثير السلبي الكبير لذلك على أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها البلدان العربية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 7.5 في المائة و6 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي (الجدول 2-2). وتواجه العديد من الدول ظروفًا سياسية واقتصادية صعبة تؤثر على معدلات التضخم، ومنها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وانخفاض قيمة العملات المحلية، بالإضافة إلى الظروف المالية الصعبة. ولتخفيف عبء ارتفاع الأسعار، قامت عدة بلدان إما بتوسيع نطاق الإعانات التي تقدمها، وإما بتقديم مساعدات موجّهة للأسر المعرّضة للمخاطر.

مع استمرار الحرب في أوكرانيا للعام الثاني على التوالي، لا تزال حالة من عدم اليقين تُلغ الاقتصاد العالمي واقتصادات المنطقة العربية. وازداد عدم اليقين في المنطقة العربية مع اندلاع الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والمخاوف من إطالة الحرب وتوسعها الجغرافي. وفي تموز/يوليو 2023، أوقف الاتحاد الروسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي سمحت باستئناف تصدير الحبوب من أوكرانيا في تموز/يوليو 2022. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء العالمية في المستقبل، ما من شأنه أن يزيد الضغوط على الأسعار العالمية ويبطئ التعافي الاقتصادي العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد تسفر الزيادة المتوقعة في الأسعار عن إطالة أمد سياسات التشديد الكمي التي شرعت الدول المتقدمة في اعتمادها منذ عام 2022، مما سيقبل من المعروض النقدي ويرفع أسعار الفائدة. ومن شأن سياسة التشديد هذه أن تحدّ من السيولة في الأسواق المالية، وأن تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بما أنّ الاقتصاد العالمي لن يعمل بكامل طاقته. وسيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، كما سيزيد من صعوبة وصول البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، إلى الأسواق المالية، مما يهدّد قدرتها على تحمّل الديون، علماً أنّ هذه البلدان لم تتعافَ تماماً بعد من تداعيات الجائحة، وأنها تعاني من أجل إحراز تقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحدّ من الاستثمارات الخاصة، مما يزيد من بطء التعافي الاقتصادي في المنطقة العربية. وقد سجّلت أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً من مستوى منخفض بلغ 0.15 في المائة في الإمارات العربية المتحدة في بداية عام 2022 إلى 4.5 في المائة في غضون 12 شهراً، لتصل إلى 16.25 في المائة في مصر و8 في المائة في تونس (الجدول 1-2).

الجدول 1-2 أسعار الفائدة حسب البلد

مطلع عام 2022 (بالنسبة المئوية)	مطلع عام 2023 (بالنسبة المئوية)
2.5	6.5
0.15	4.5
6.25	8
1	5.25
0.15	4.5
2.75	5.5
1.5	3.5
8.25	16.25
1.5	2.5
1	5
5	7

المصدر: صندوق النقد العربي، 2023.

أدى التخفيف الكامل للقيود المفروضة من أجل الحدّ من انتشار كوفيد-19 في عام 2022، والارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، بما فيها الطاقة والغذاء، إلى زيادة كبيرة في الصادرات والواردات العربية. وفي عام 2022، ازدادت الصادرات بنسبة 18 في المائة، والواردات بنسبة 43 في المائة (الشكلان 1-2. ألف و2-1. باء). ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه خلال الفترة 2023-2025، حيث يُتوقع أن تنمو الصادرات بمتوسط سنوي قدره 5.6 في المائة والواردات بنسبة 4.1 في المائة (الجدول 3-2). ومن المتوقع أن تؤثر الحرب على غزة على التجارة، خاصة من خلال زيادة تكاليف التجارة نتيجة لارتفاع تكاليف التأمين. لكن من المبكر تقييم هذا الأثر إذ يرتبط بمدة الحرب ونطاقها.

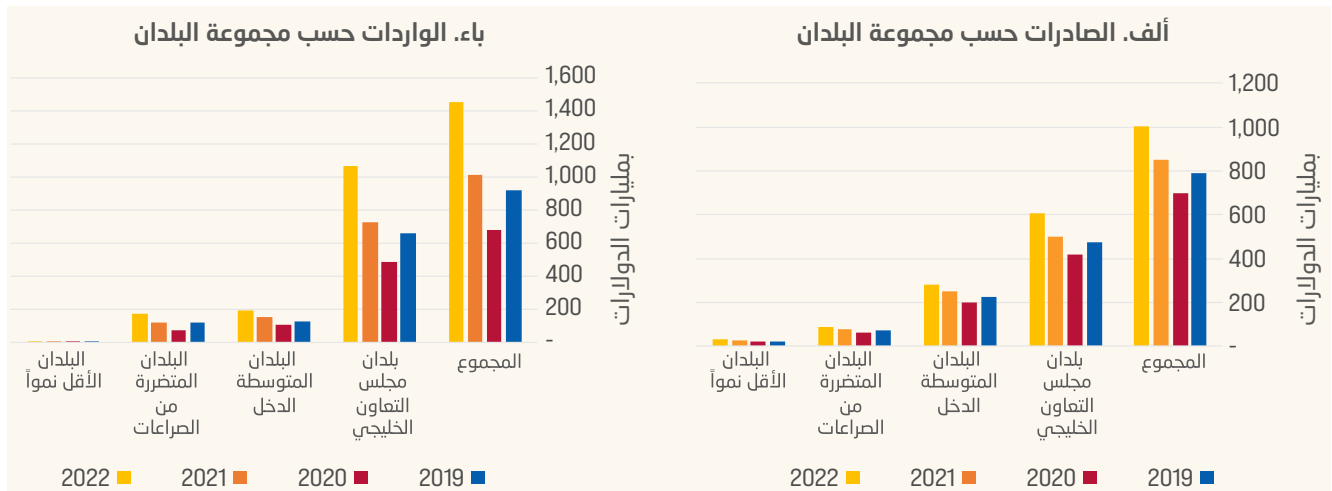
الجدول 2-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم حسب مجموعة البلدان، 2023-2025

معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)					
سيناريو حرب الثلاثة أشهراً			سيناريو ما قبل الحرب		
2025	2024	2023	2025	2024	2023
4.2	3.3	3.2	4.2	3.6	3.4
4.2	3.8	4.3	4.2	3.8	4.3
4.3	3.1	2.5	4.4	3.7	3.2
4.7	3.3	4.5	4.7	3.7	5.2
2.5	-1.5	-12.5	2.5	-1.5	-12.5
معدّل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)					
سيناريو حرب الثلاثة أشهراً			سيناريو ما قبل الحرب		
2025	2024	2023	2025	2024	2023
5.9	7.4	12.3	6.0	7.5	12.3
3.2	2.6	3.0	3.2	2.6	3.0
10.6	15.2	26.5	10.7	15.4	26.7
4.7	5.8	9.6	4.8	6.0	9.7
13.7	22.8	47.9	13.7	22.8	47.9

المصدر: توقّعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقّعات الاقتصادية العالمية 2023.

أ. توقّعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقّعات الاقتصادية العالمية 2023 وبناءً على الورقة المشتركة بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مرتقبة).

الشكل 1-2 الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى توجّهات الإحصاءات التجارية لصدوق النقد الدولي.

الجدول 2-3 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية حسب مجموعة البلدان

الواردات (بالنسبة المئوية)			الصادرات (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
4.2	4.1	4.1	5.2	6.2	5.5	جميع البلدان العربية
3.6	3.7	4.5	5.1	6.2	5.4	بلدان مجلس التعاون الخليجي
5.0	4.7	3.5	7.1	7.4	7.4	البلدان المتوسطة الدخل
5.7	4.9	6.0	3.4	4.2	4.7	البلدان المتضررة من الصراعات
4.1	5.3	-4.1	5.5	6.1	-7.8	البلدان الأقل نمواً

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

الجدول 2-4 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسب مجموعة البلدان العربية

الديون الحكومية (بالنسبة المئوية)			الرصيد المالي (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
45.8	46.1	46.8	-4.0	-4.2	-4.0	جميع البلدان العربية
32.2	31.9	30.9	-2.0	-2.1	-2.0	بلدان مجلس التعاون الخليجي
64.9	67.4	71.1	-6.6	-7.3	-7.6	البلدان المتوسطة الدخل
58.7	55.0	52.1	-8.0	-6.2	-3.8	البلدان المتضررة من الصراعات
70.4	70.3	78.0	-2.3	-2.6	-3.2	البلدان الأقل نمواً

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

الأسر المعرضة للمخاطر، من المتوقع أن تزداد الضغوط على الميزانيات وأن يتفاقم العجز المالي.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المنطقة من 46.8 في المائة في عام 2023 إلى 45.8 في المائة في عام 2025، بفعل انخفاض مستويات الديون في بعض البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً والانخفاض الكبير في قيمة العملات المحلية (الجدول 2-4). وستزيد الحرب على غزة من المخاطر القطرية خاصة للدول المتوسطة الدخل المجاورة لدولة فلسطين مما سيزيد من تكاليف الاقتراض.

لا يزال الوضع المالي للبلدان العربية محفوفاً بالتحديات. وبينما استفادت الدول المنتجة للطاقة من ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2022، تغير الوضع في عام 2023 مع انخفاض أسعار الطاقة العالمية. ويرجح أن يصل العجز المالي إلى 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2023-2025. وسيؤدي انخفاض أسعار الطاقة في عام 2023 وارتفاع معدلات التضخم إلى الحد من الحيز المالي وتفاقم العجز المالي في جميع مجموعات البلدان العربية. وفي البلدان التي وسعت نطاق تغطية إعاناتها أو اعتمدت تدابير موجهة للتخفيف من آثار ارتفاع معدلات التضخم على

باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي

بسيطاً بعد قرار منظمة البلدان المصدرة للنفط+ (أوبك+) بخفض الإنتاج بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً في نيسان/أبريل 2023، وبعد القرار الذي اتُخذ في حزيران/يونيو بتمديد خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2023. ومنذ ذلك الحين، شهدت أسعار خام برنت تقلبات كبيرة، حتى وصلت إلى 85 دولاراً للبرميل في آب/أغسطس 2023. وفي مقابل عدم اليقين الذي يطغى

سوف تتأثر بلدان مجلس التعاون الخليجي، شأنها شأن معظم البلدان النامية، بالتطورات الاقتصادية العالمية. فقد أدى الركود العالمي إلى انخفاض الطلب على منتجات الطاقة، وإلى تراجع أسعار خام برنت من حد أعلى قدره 120 دولاراً للبرميل في حزيران/يونيو 2022 إلى حوالي 71 دولاراً للبرميل في آذار/مارس 2023. وتحسن الوضع في سوق النفط تحسناً

على أسواق الهيدروكربونات، يسجل نمو كبير في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2023، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 في المائة، مدفوعاً بنمو قدره 4.6 في المائة⁹ تقريباً في القطاعات غير النفطية - لا سيما قطاع الترفيه، وقطاع السياحة المتماثل إلى التعافي، وقطاع الخدمات الآخذ في التوسع، والعديد من مشاريع البنى التحتية. ومن المتوقع أن تؤثر الحرب على غزة بشكل محدود على دول مجلس التعاون الخليجي نظراً للبعد الجغرافي عن منطقة الصراع. وتشير التوقعات إلى أن هذه المجموعة من البلدان ستتمتع بوتيرة معتدلة في عامي 2023 و2024، وذلك بنسبة 3.8 و4.2 في المائة على التوالي. ومن المرجح أن يظل التضخم منخفضاً نسبياً عند حوالي 3 في المائة خلال الفترة 2023-2025، نتيجة لاستمرار دعم الوقود (الجدول 2-5).

في المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.1 في المائة في عام 2023 إلى 5.9 في المائة في عام 2025. وتُعزى هذه التوقعات الإيجابية إلى النمو الكبير الذي شهدته القطاعات غير النفطية، وقدره نحو 4.6 في المائة في عام 2023¹⁰، ولا سيما إلى زيادة الاستثمارات من خلال صندوق الاستثمارات العامة. وأشارت آخر استراتيجيات صدرت عن الصندوق إلى خطته الرامية إلى استثمار حوالي 40 مليار دولار سنوياً حتى عام 2025¹¹. ونجم النمو أيضاً عن الاستهلاك الخاص، وعن التوسع الكبير لقطاع الترفيه، والعائدات السياحية الإيجابية التي نتجت من استئناف السياحة الدينية وتعزيز السياحة الداخلية في البلد. كذلك، من المتوقع أن تعقد المملكة العربية السعودية العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية الكبرى، وأن تستضيف أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المرجح أن يزور البلد ما يُقدَّر بـ 28 مليون سائح في عام 2023، وهذا الرقم أعلى بنسبة 69 في المائة عن العام السابق. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم منخفضة، وأن تتراوح بين 2.7 في المائة في عام 2024 و3.5 في المائة في عام 2025.

وستستفيد قطر من زيادة الطلب على الغاز في أعقاب الحرب في أوكرانيا. وهي تواصل توسيع حقلها في الشمال لتعزيز الإنتاج وتنويع قاعدة عملائها. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة في عام 2023 و3.7 في المائة في عام 2024 و3.5 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يظل التضخم عند مستوياته المعتدلة، أي عند حوالي 2.9 في المائة خلال الفترة 2023-2025.

أما عُمان، فستواصل زيادة إنتاجها من الغاز والعمل على الوصول إلى أسواق جديدة، مستفيدة من زيادة الطلب مع استمرار الحرب في أوكرانيا. وقد نما القطاع غير النفطي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2023، مدفوعاً بزيادة مشاريع البنى التحتية وانتعاش السياحة¹². ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة في عام 2023 و2.6 في المائة في عام 2024، ثم 4.7 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يظل التضخم عند مستويات معتدلة، وأن يتراوح بين 1.5 و2.5 في المائة في الفترة بين عامي 2023 و2025.

ومن المرجح أن يحقق البحرين نمواً معتدلاً، حيث من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.5 في المائة في عام 2023، لا سيما بفضل المشاريع السياحية والخدمات والبنى التحتية¹³. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 في المائة في عام 2022، ثم بنسبة 2.5 في المائة في عام 2023، و2.8 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات التضخم بين 1.8 في المائة و2.5 في المائة في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025.

وفي الكويت، من المتوقع أن تكون معدلات النمو منخفضة في الفترة بين عامي 2023 و2025، وذلك بفعل خفض إنتاج النفط من جانب أوبك +، ونتيجة لمستويات أسعار النفط المعتدلة. غير أن النمو في القطاع غير النفطي، والذي يبلغ نحو 4.4 في المائة¹⁴، يمكن أن يعوّض بعض الخسائر الناجمة عن انخفاض عائدات النفط. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة في عام 2024، وبنسبة 2.8 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تكون معدلات التضخم معتدلة، وأن تبلغ حوالي 2.3 و2.6 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وفي الإمارات العربية المتحدة، من المرجح أن يؤدي انخفاض إنتاج النفط في عام 2023 إلى عرقلة النمو الاقتصادي، على الرغم من أن التباطؤ قد عوّض عنه إلى حد ما توسع القطاع غير النفطي. فقد نما هذا القطاع بنحو 4.8 في المائة في عام 2023¹⁵، مما أدى إلى معدل نمو إجمالي معتدل قدره حوالي 3.5 في المائة. واستمر قطاع السياحة في أداء دور هام، حيث ساهم في قطاع الخدمات وفي زيادة الاستهلاك المحلي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استضافت الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف حول تغير المناخ، وهو حدث دولي كبير أدى إلى زيادة الطلب ورفع الأسعار. وبلغ متوسط التضخم في عام 2023 نسبة 3.8 في المائة، والتوقعات للفترة من عام 2024 إلى عام 2025 أكثر تفاؤلاً، حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 و5.9 في المائة، وأن يبلغ التضخم معدلات معتدلة قدرها حوالي 2.7 و3.1 في المائة، على التوالي.

الجدول 2-5 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2023-2025

معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
2025	2024	2023	
5.9	4.0	3.5	الإمارات العربية المتحدة
2.8	2.5	2.7	البحرين
4.7	2.6	3.0	عمان
3.5	3.7	5.0	قطر
2.8	2.0	2.7	الكويت
5.9	4.1	5.1	المملكة العربية السعودية
4.2	3.8	4.3	بلدان مجلس التعاون الخليجي
معدّل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
2025	2024	2023	
3.1	2.7	3.8	الإمارات العربية المتحدة
2.5	2.0	1.8	البحرين
2.5	1.8	1.5	عمان
2.9	2.8	2.9	قطر
2.6	2.3	3.0	الكويت
3.5	2.7	2.8	المملكة العربية السعودية
3.2	2.6	3.0	بلدان مجلس التعاون الخليجي

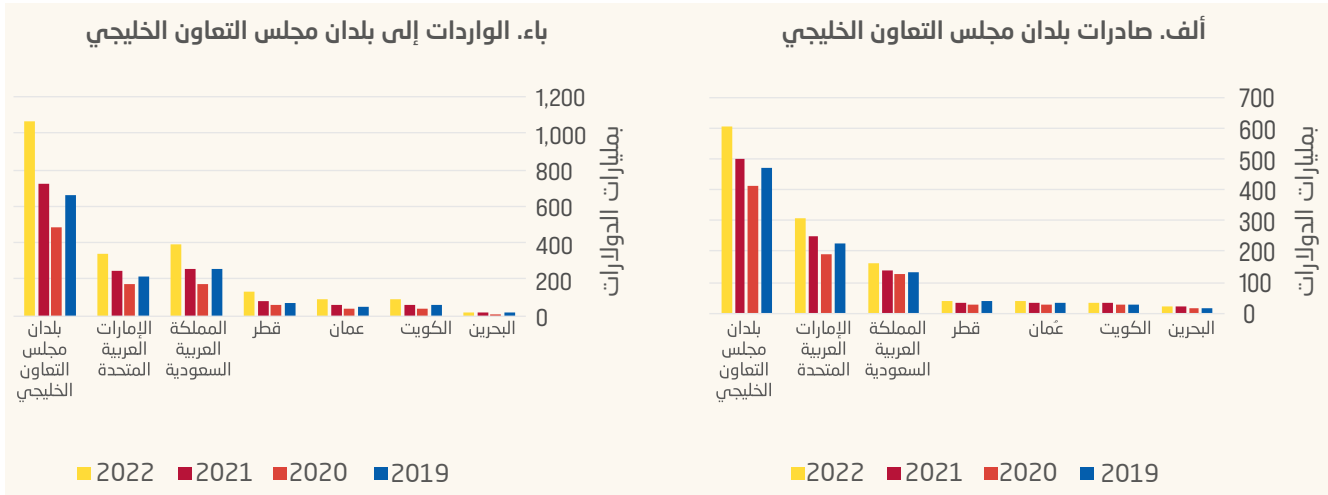
المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

بين العامين 2023 و2024، و8 في المائة في عام 2025، نتيجة للتعافي المتوقع في سوق النفط وزيادة الاستثمارات المحلية التي من المرجح أن تعزز الصادرات. كما قد تشهد عُمان وقطر نمواً كبيراً في الصادرات بسبب التوسع في إنتاج الغاز وارتفاع الطلب على منتجات الغاز. ويمكن أن تحقّق الصادرات في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت معدلات نمو معتدلة. أما واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيُتوقع أن تنمو بنسبة 4.5 في المائة في عام 2023، وبنسبة 3.7 في المائة في عام 2024، وبنسبة 3.6 في المائة في عام 2025. ويتراوح النمو المتوقع في الواردات بين 2 في المائة في المملكة العربية السعودية و7.4 في المائة في الكويت في عام 2023، وبين 1.4 في المائة في عُمان و5.9 في المائة في البحرين في عام 2025.

اقترن التعافي الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 بنمو اقتصادي كبير، وانتعاش الاستهلاك المحلي والعالمي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ونتيجة لذلك، ازدادت الصادرات والواردات بشكل كبير في عام 2022، حتى تجاوزت مستوياتها ما قبل جائحة كوفيد-19. وزادت الصادرات بنسبة 20 في المائة، لتصل قيمتها إلى 603 مليارات دولار، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 45 في المائة، ليبلغ مجموعها 1,064 مليار دولار (الشكلان 2-2 ألف و2-2 باء).

ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الفترة 2023-2025 (الجدول 2-6). كذلك، يُتوقع للصادرات نمو بنسبة 5.6 في المائة في المتوسط. ويمكن أن تسجّل المملكة العربية السعودية الزيادة الكبرى، وذلك بتحقيق نسبة نمو قدرها 10 في المائة

الشكل 2-2 الصادرات والواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى توجّهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

الجدول 2-6 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2023-2025

	الواردات (بالنسبة المئوية)			الصادرات (بالنسبة المئوية)		
	2025	2024	2023	2025	2024	2023
جميع البلدان العربية	4.0	4.1	4.2	5.0	6.0	5.4
الإمارات العربية المتحدة	4.5	4.4	5.2	3.5	4.6	3.8
البحرين	5.9	5.3	6.1	3.9	3.8	2.9
عمان	1.4	2.5	6.0	7.1	5.6	5.2
قطر	5.0	5.9	5.0	4.3	5.3	5.0
الكويت	2.7	3.2	7.4	4.1	4.9	1.4
المملكة العربية السعودية	2.0	2.0	2.0	8.0	10.0	10.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3.6	3.7	4.5	5.1	6.2	5.4

المصدر: استناداً إلى بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمصادر الوطنية لعام 2023.

الدّين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 30.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 32.2 في المائة في عام 2025.

ويمكن لقطر الاستفادة من ارتفاع الطلب على الغاز وزيادة إنتاجه لزيادة فائضها المالي من 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 3.2 في المائة في عام 2025. ولغاية اليوم، لم تقرّر قطر فرض ضريبة القيمة المضافة، كما تنصّ عليه الاتفاقية الموحّدة لضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقّع أن تتراجع نسبة الدّين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 44.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، إلى نحو 41.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقّع أن تحافظ الإمارات العربية المتحدة والكويت على فائض مالي خلال فترة التوقّعات، ولكن من المرجّح أن ينخفض هذا الفائض من 2.9 إلى 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

عاد انخفاض الأسعار العالمية للنفط، إلى جانب الإعانات السخية وبرامج الدعم الوطنية الرامية إلى الحدّ من التضخم المرتفع المستورد، بآثار سلبية على الإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما تسبّب بعجز مالي في عام 2023 يُقدّر بنحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 2-7). ومن المتوقّع أن يستمر هذا العجز في عامي 2024 و2025، ليصل إلى 2.1 و2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. ومن المتوقّع أن تستمر جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي في ربط عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى. وقد يؤدي ذلك إلى رفع أسعار الفائدة بموازاة ارتفاع هذه الأسعار في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ومن المتوقّع أن يسفر تفاقم العجز المالي، إلى جانب الارتفاع المتسارع في أسعار الفائدة، عن زيادة احتياجات وتكاليف التمويل، مما قد يفضي إلى زيادة نسبة

الجدول 2-7 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

الديون الحكومية (بالنسبة المئوية)			الرصيد المالي (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
20.1	22.7	25.6	0.6	1.1	1.1	الإمارات العربية المتحدة
137.0	137.6	133.5	-6.6	-10.1	-12.2	البحرين
51.8	55.0	56.7	-0.9	-1.0	-1.8	عمان
41.6	43.1	44.8	3.2	3.1	2.8	قطر
10.6	11.2	9.8	1.8	2.4	2.9	الكويت
33.0	30.0	26.3	-4.9	-5.5	-5.1	المملكة العربية السعودية
32.2	31.9	30.9	-2.0	-2.1	-2.0	بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

المائة في عام 2025. وفي البحرين، بلغ العجز المالي نسبة 12.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، بفعل زيادة الإنفاق على مشاريع البنى التحتية، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى 6.6 في المائة في عام 2025 نتيجةً للتعافي المتوقع للطلب العالمي. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الدين مرتفعة، وأن تتراوح بين 133.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 و137 في المائة في عام 2025، مما يشير إلى الحاجة إلى تجميع الديون. وفي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن تسفر السياسة التوسعية، وزيادة الاستثمارات العامة، وتنفيذ برنامج حساب المواطن لحماية الأسر من تقلبات الأسعار، والإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الأجنبية التي تنتقل إلى البلد، عن زيادة النفقات وخفض الإيرادات، ما من شأنه زيادة العجز المالي. ومن المتوقع أن يتقلّب العجز ضمن نطاق 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، في حين يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 26.3 إلى 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الكويت ومن 1.1 إلى 0.6 في المائة في الإمارات العربية المتحدة في عامي 2023 و2025 على التوالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن يؤدي سنّ قانون ضريبة أرباح الشركات في أواخر عام 2022 إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتنويع المصادر بعيداً عن قطاع الطاقة. وفي الكويت، من المتوقع أن تظل مستويات الدين مستقرة عند ما بين 9.8 و10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025. وفي الإمارات العربية المتحدة، سيُستخدَم الفائض المالي لسداد جزء من الدين الجاري، بينما يُتوقع أن ينخفض مستوى الدين من 25.6 إلى 20.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

ويمكن أن تستفيد عُمان أيضاً من زيادة الطلب على الغاز، وأن تشهد تحسناً في وضعها المالي لتنتقل من عجز قدره 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 0.9 في المائة فقط في عام 2025. ويمكن أن يقترن تحسّن الرصيد المالي بتحسّن في وضع الدين، حيث يمكن أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 56.7 في المائة في عام 2023 إلى 51.8 في

جيم. البلدان المتوسطة الدخل

في عامي 2024 و2025 على التوالي، نتيجة للتوسع في إنتاج الغاز والفسفات والموسم الزراعي الجيد، وذلك حسب سيناريو ما قبل الحرب. لكن مع دخول الحرب على غزّة شهرها الثالث، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أبطأ أي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2023، و3.1 و4.3 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي حسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر. ومن المتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً وأن يبلغ معدلات في العشرات تتراوح بين 26.7 في المائة في عام 2023 و10.7 في المائة في عام 2025 في كلا السيناريوهين (الجدول 2-8).

تحسّن الأداء الاقتصادي للبلدان العربية المتوسطة الدخل بشكل ملحوظ في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، بعد انقضاء عام 2022 الذي كان مليئاً بالصعوبات. وفي حين استقرت أسعار النفط عند مستويات معتدلة، ألقى عدم اليقين بظلاله على أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد توقف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وستلقي الحرب على غزّة بثقلها على هذه المجموعة من الدول، خاصة الأردن ولبنان ومصر، نظراً للقرب الجغرافي من منطقة الصراع. فقد كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2023 و3.7 في المائة و4.4 في المائة

في السياحة خلال الربع الرابع من عام 2023، إذ أن العديد من شركات الطيران قد ألغت رحلاتها إلى بيروت منذ منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأوصت عدة دول رعاياها بعدم السفر إلى لبنان. بالإضافة إلى ذلك، قلّصت شركة الطيران الوطنية من عدد رحلاتها من بيروت وإليها إلى الثلث وذلك لمدة شهرين على الأقل، مما أثر على توافد المغتربين اللبنانيين. وفي نفس الوقت، لا يزال البلد يعاني من نقص في الخدمات الأساسية، وتدهور الهياكل الأساسية، والعمل بأسعار صرف متعدّدة - سعر الصرف الرسمي المعدّل وقدره 15,000 ليرة لبنانية مقابل الدولار، والسعر الجمركي وقدره 86,000 ليرة لبنانية لكل دولار، وسعر صيرفة وقدره حوالي 85,500 ليرة لبنانية للدولار في أيلول/سبتمبر 2023، وأسعار السوق السوداء التي وصلت 140,000 ليرة لبنانية للدولار ثم انخفضت إلى حوالي 89,600 ليرة لبنانية للدولار الواحد في أيلول/سبتمبر 2023. وقد تفاقم الوضع نتيجة لغياب الإصلاحات، وعدم انتخاب رئيس للجمهورية وعدم شغل مناصب رئيسية أخرى، مثل منصب حاكم مصرف لبنان. وفي عامي 2024 و2025، كان من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3 و2.2 في المائة على التوالي، لكن حسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر، يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بنسبة 0.9 في المائة في عام 2024 وأنه سينمو بنسبة 1.9 في المائة في عام 2025. ومن شأن هذه التوقعات (سيناريو حرب الثلاثة أشهر) أن تتغيّر، إيجاباً، في حال توقفت الحرب على غزة قريباً، ووُجدت حلول للوضع السياسي الشائك، ونُفذت الإصلاحات القادرة على تيسير تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، أو سلباً، في حال استمرار الحرب لوقت أطول وتوسع العدوان على لبنان لما بعد جنوبه. ويستمر التضخم في التأثير سلباً على الاقتصاد بينما ترتفع الأسعار، وتدهور العملة الوطنية، ويسود اقتصاد نقدي يعتمد على الدولار بالكامل. وقد بلغ التضخم 117.4 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 45.8 في المائة و11.9 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وقد تتأثر الجزائر سلباً بخفض إنتاج النفط واعتدال أسعاره، لكنها قد تستفيد من زيادة طلب الدول الأوروبية على الغاز ومن نمو القطاع غير الهيدروكربوني. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب معتدلة تبلغ حوالي 3.4 في المائة في عام 2023، و3.2 في المائة في عام 2024، و2.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يكون التضخم معتدلاً، وأن يتراوح بين 6.5 في المائة في عام 2023 و5.4 في المائة في عام 2025.

وفي الأردن، كان من المتوقع أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بسيطاً من 2.2 في المائة في عام 2023 إلى 2.5 في المائة في عام 2024 و3.3 في المائة في عام 2025 حسب سيناريو ما قبل الحرب، مدفوعاً بانتعاش السياحة وزيادة الإيرادات من إنتاج الفوسفات. لكن الحرب على غزة ستؤثر على قطاع السياحة - فقد

وكان من المرجح أن تسجّل مصر أعلى معدّل نمو خلال فترة التوقعات حسب سيناريو ما قبل الحرب، نتيجة لزيادة إنتاج الغاز وارتفاع الطلب عليه من الدول الأوروبية، وزيادة الاستثمارات العامة، وانتعاش السياحة، واستئناف أنشطة قناة السويس بكامل طاقتها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، حصلت مصر على موافقة صندوق النقد الدولي على تنفيذ ترتيب مدته 46 شهراً في إطار «تسهيل الصندوق الممدد» قيمته 3 مليارات دولار تقريباً¹⁶. وكان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 في المائة في عام 2023 و4 في المائة في عام 2024 و5.2 في المائة في عام 2025. لكن نظراً للقرع الجغرافي من غزة، فمن المتوقع أن يتأثر قطاع السياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بالحرب المستمرة على غزة. وحسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أبطأ بنسبة 2.7 في المائة في عام 2023، و3.1 في المائة في عام 2024 و5.2 في المائة في عام 2025. غير أنّ انخفاض قيمة العملة المحلية وتشدّد السياسات النقدية يفرضان ضغوطاً كبيرة على الأسعار، ويُتوقع أن يتسبب في تضخم في العشرات يتراوح بين 35.3 في المائة في عام 2023 و16.9 في المائة في عام 2025.

وفي عام 2023، شهد المغرب موسماً زراعياً جيداً بعد عام من الإنتاجية المنخفضة الناجمة عن الجفاف الشديد. كما استفاد المغرب كثيراً من زيادة الطلب على الفوسفات. غير أنّ هذه التطورات الإيجابية قد نسفها الزلزال المدمر الذي ضرب البلد في أيلول/سبتمبر 2023، وأسفر عن مقتل أكثر من 2,900 شخص وإصابة أكثر من 5,500 وتسبب بدمار هائل¹⁷. وفي عام 2023، نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.7 في المائة. ومن المتوقع أن ينمو بنحو 4.2 في المائة في عام 2024 و4.3 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يستقر التضخم عند مستويات معتدلة قدرها 4.8 في المائة تقريباً في عام 2023، و3.8 في المائة في عام 2024، و2.9 في المائة في عام 2025. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الزلزال قد يكلف حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁸، على الرغم من أن المساعدات الإنسانية والدولية أخذت تتدفق إلى البلد في أعقاب الحدث، مما خفف نسبة كبيرة من الخسائر الاقتصادية.

وفي لبنان، كانت التوقعات إيجابية في عام 2023، مدفوعة بقوة أداء القطاع السياحي وتدفق التحويلات المالية، مما أنعش الاستهلاك المحلي. لكن طغى عدم اليقين على الوضع في لبنان مع بدء العدوان الإسرائيلي على الجنوب في الربع الرابع من العام بالتزامن مع الحرب على غزة. فحسب سيناريو ما قبل الحرب، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.2 في المائة في عام 2023 لكن من المرجح أن يتقلص بحوالي 3 في المائة حسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر نتيجة للتراجع الكبير

وفي تونس، من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من 2.5 في المائة في عام 2023 إلى 4.5 في المائة و5.5 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي، رهنا بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تيسير اعتماد برنامج صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة، وأن تتراوح بين 9.1 في المائة في عام 2023 و8 في المائة في عام 2025.

تم إلغاء العديد من التذاكر والجولات في الربع الرابع من عام 2023 -وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتوقع سيناريو حرب الثلاثة أشهر بأن الناتج المحلي الإجمالي لن ينمو في عام 2023، وأنه سينمو بنسبة 0.3 في المائة في عام 2024، و2.7 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم نسباً معتدلة قدرها 3.7 في المائة في عام 2023، و2.9 في المائة في عام 2024، و3.4 في المائة في عام 2025.

الجدول 2-8 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان المتوسطة الدخل، 2023-2025

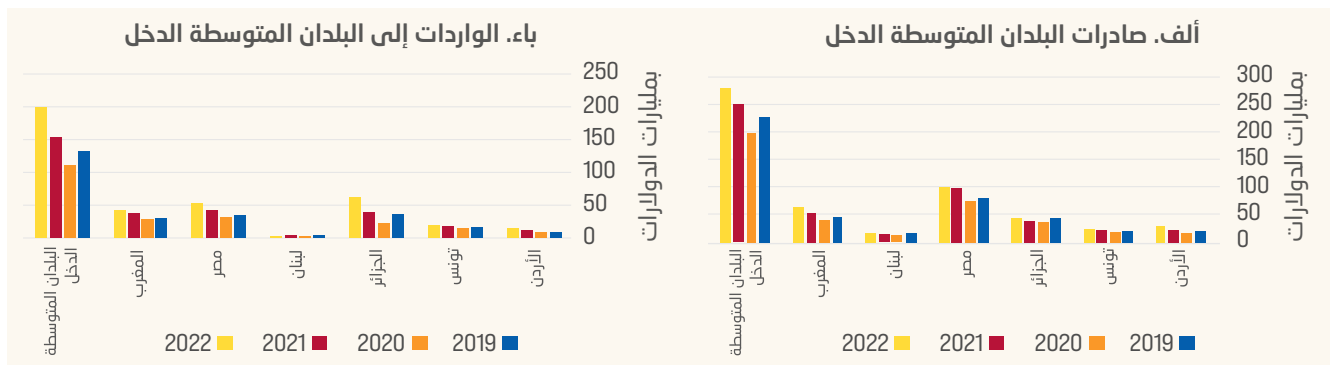
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
سيناريو حرب الثلاثة أشهر			سيناريو ما قبل الحرب			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
2.7	0.3	0.0	3.3	2.5	2.2	الأردن
5.5	4.5	2.5	5.5	4.5	2.5	تونس
2.6	3.2	3.4	2.6	3.2	3.4	الجزائر
1.9	-0.9	-3.0	2.2	1.3	1.2	لبنان
4.3	4.2	2.7	5.2	4.0	3.5	مصر
4.3	4.2	2.7	4.3	4.2	2.7	المغرب
4.3	3.1	2.5	4.4	3.7	3.2	البلدان العربية المتوسطة الدخل

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
سيناريو حرب الثلاثة أشهر			سيناريو ما قبل الحرب			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
3.1	2.5	3.5	3.4	2.9	3.7	الأردن
8.0	8.1	9.1	8.0	8.1	9.1	تونس
5.4	6.0	6.5	5.4	6.0	6.5	الجزائر
11.6	45.0	116.1	11.9	45.8	117.4	لبنان
16.8	21.5	35.2	16.9	21.7	35.3	مصر
2.9	3.8	4.8	2.9	3.8	4.8	المغرب
10.6	15.2	26.5	10.7	15.7	26.7	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

أ. توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023 وبناء على الورقة المشتركة بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مرتقبة).

الشكل 2-3 الصادرات والواردات في البلدان المتوسطة الدخل



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى توجّهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

الجدول 9-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان المتوسطة الدخل، 2023-2025

الواردات (بالنسبة المئوية)			الصادرات (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
4.2	4.1	4.1	5.2	6.2	5.5	جميع البلدان العربية
1.6	1.0	0.4	4.9	4.7	5.9	الأردن
0.2	2.1	2.5	3.5	3.3	5.6	تونس
3.0	2.7	2.0	4.0	4.3	3.0	الجزائر
8.2	5.2	5.0	5.7	4.0	3.0	لبنان
5.0	5.0	5.0	8.0	10.0	12.0	مصر
6.0	5.7	3.0	11.2	8.9	5.5	المغرب
5.0	4.7	3.5	7.1	7.4	7.4	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: استناداً إلى بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمصادر الوطنية.

الإجمالي من 71 في المائة في عام 2023، إلى نحو 65 في المائة في عام 2025 (الجدول 2-10). لكن الحرب على غزة وحالة عدم اليقين في الدول المجاورة ولا سيما الأردن ولبنان ومصر، تزيد من المخاطر القطرية التي تواجه هذه الدول ومن المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض.

وتشير التوقعات إلى تدهور الوضع المالي لمصر. فمن شأن العجز المالي أن يتفاقم نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وزيادة الاستثمارات العامة، وتوسيع نطاق دعم الغذاء والطاقة، وزيادة تغطية الأسر المعرّضة للمخاطر من خلال برنامج «تكافل وكرامة» للتحويلات النقدية. ويتوقع أن يصل العجز إلى 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وإلى 8.1 في المائة في عام 2024، وإلى 6.9 في المائة في عام 2025. ومن المرجح أن يكون لانخفاض قيمة العملة المحلية أثر إيجابي على مستويات الدين، ولا سيما على الديون المستحقة بالعملة المحلية. ويتوقع أن تتراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 79 في المائة في عام 2023، إلى نحو 66 في المائة في عام 2025. وقد انضمت مصر إلى أحد برامج صندوق النقد الدولي، وحصلت على 3 مليارات دولار كجزء من ترتيب مدته 46 شهراً في إطار «تسهيل الصندوق الممدد». كما أصدرت سندات «صكوك» بقيمة 1.5 مليار دولار في عام 2023.

وفي المغرب، واصلت الحكومة دعمها للمواد الغذائية والطاقة، ووسّعت نطاق الإعانات المقدّمة لقطاع النقل من أجل التحكم في التكاليف. وزادت من الإنفاق على المساعدات الإنسانية في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد. ومن المرجح أن تضع هذه السياسات ضغوطاً إضافية على الميزانية وأن تفاقم العجز المالي. ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ثم إلى 5.5 في المائة

ازدادت الصادرات والواردات بشكل كبير في عام 2022 في البلدان المتوسطة الدخل. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 12 في المائة في عام 2022، لتصل إلى 280 مليار دولار، بفعل الفزة الكبيرة في صادرات الفوسفات من الأردن والمغرب (الشكل 2-3 ألف). وارتفعت الواردات بنسبة 29 في المائة، لتصل إلى 199 مليار دولار بسبب زيادتها الكبيرة في الجزائر (الشكل 2-3 باء).

في عام 2023، ازدادت الصادرات بنحو 7.4 في المائة، على خلفية زيادة صادرات مصر بنسبة 12 في المائة، وخاصة صادرات الغاز والفوسفات، إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المصرية الأرخص ثمناً نتيجة لانخفاض قيمة العملة. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه، وأن تزيد الصادرات بنسبة 7.4 في المائة في عام 2024 و7.1 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تزيد الواردات بنسبة 3.5 في المائة في عام 2023، وبنسبة 4.8 في المائة في المتوسط في الفترة من عام 2024 إلى عام 2025، استناداً إلى زيادة كبيرة في لبنان (الجدول 2-9). تتأثر الصادرات من هذه المجموعة والواردات إليها بحالة من عدم اليقين إذ أن الحرب على غزة تزيد من تكاليف التأمين وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل خاصة عبر الخليج العربي.

من المتوقع أن يستمر ضيق السيولة المالي وتقلّب أسعار السلع الأولية في البلدان العربية المتوسطة الدخل. وللتخفيف من أثر التقلبات، واصلت بلدان عديدة دعم الغذاء والطاقة، بينما قامت بلدان أخرى بتوسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي. وفي عام 2023، بلغ العجز المالي 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يتجاوز 7.3 في المائة في عام 2024 و6.6 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تتحسن مستويات الدين نتيجة لتحسن وضع الديون في مصر والتغيرات في لبنان. ويتوقع أن تتراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي

الجدول 2-10 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل

الديون الحكومية (بالنسبة المئوية)			الرصيد المالي (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
99.8	101.2	99.0	-4.9	-7.7	-9.3	الأردن
77.7	81.7	84.8	-6.4	-7.4	-8.6	تونس
63.4	60.6	57.5	-8.0	-7.0	-5.6	الجزائر
15.5	19.6	28.0	-3.7	-3.8	-5.7	لبنان
65.7	71.1	79.0	-6.9	-8.1	-8.6	مصر
58.7	58.0	56.7	-5.0	-5.5	-6.2	المغرب
64.9	67.4	71.1	-6.6	-7.3	-7.6	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

تقريباً في عام 2025.

ومن المتوقع أن تؤدي التقلبات في أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى اتساع العجز المالي في الأردن، الذي من المرجح أن يصل إلى 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 7.7 في المائة في عام 2024 و4.9 في المائة في عام 2025 في ظل استقرار أسعار السلع الأساسية. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الدين وأن تتقلب ضمن نطاق 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً خلال الفترة 2023-2025.

وفي لبنان، يؤدي الجمود السياسي إلى تعليق تنفيذ مشاريع الاستثمارات العامة. فالإنفاق الحكومي محدود للغاية ولا يغطي سوى بنود أساسية، منها رواتب موظفي الخدمة المدنية، ودعم المنتجات الحيوية مثل بعض الأدوية المختارة والتحويلات النقدية للأسر المعرضة للمخاطر، والتي تتم تغطيتها بواسطة قرض إضافي من البنك الدولي، وذلك في إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19. وظل العجز المالي ثابتاً عند 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً في عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.8 و3.7 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ومن المتوقع أن تنخفض مستويات الدين نتيجة للإنخفاض الكبير في قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمة الديون المقومة بالعملة المحلية. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 34 إلى 27 في المائة في الفترة بين عامي 2023 و2025.

في عام 2024، وإلى 5 في المائة في عام 2025. كما تلقى المغرب خمسة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب خط ائتمان مرن لمدة عامين من أجل منع الأزمات، ودعمًا ماليًا كبيراً في أعقاب الزلزال. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الدين من 56.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى حوالي 58.7 في المائة في عام 2025.

وفي تونس، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وأن يتراوح بين 7.4 و6.4 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض قيمة العملة الوطنية سلباً على الديون المقومة بالعملة المحلية. كذلك، يُتوقع أن تتراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 85 في المائة في عام 2023 إلى نحو 78 في المائة في عام 2025. ويُخشى أن يُفرض التأخر في اعتماد الإصلاحات الهيكلية إلى الوقوع في حالة مديونية حادة.

وفي الجزائر، رفعت الحكومة الأجور العامة وعززت دعم المواد الغذائية. وقد وضعت هذه السياسات، مقترنة بانخفاض عائدات الهيدروكربونات، ضغطاً على الوضع المالي، الذي انتقل من فائض إلى عجز بنسبة 5.6 في المائة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز في عامي 2024 و2025، ليصل إلى 7 و8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. ويتوقع أن تزيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 58 في المائة في عام 2023 إلى 63 في المائة

دال. البلدان المتضررة من الصراعات

السياسية والشواغل الأمنية. ومع ذلك، تعدّ الوساطة السياسية بوضع حدّ للوضع الراهن، وبالتوصل إلى بعض التوافق بين

لا تزال الأوضاع في البلدان العربية المتضررة من الصراعات غير واضحة المعالم، تطفئ عليها الحرب على غزة والانقسامات

الأطراف المتنازعة. ويمكن أن يُترجم ذلك إلى معدّلات نمو أعلى خلال فترة التوقّعات، باستثناء دولة فلسطين. فحسب سيناريو ما قبل الحرب، كان من المتوقّع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2 في المائة في عام 2023، ثم بنسبة 3.7 في المائة في عام 2024 و4.7 في المائة في عام 2025. لكن من المتوقع أن تؤثر الحرب على غزة بشكل كبير على دولة فلسطين وسيكون لها أثر محدود على الدول الأخرى في هذه المجموعة نظراً لبعدها الجغرافي عن منطقة الصراع. وحسب سيناريو حرب الثلاثة أشهر، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 في المائة في عام 2023، و3.3 في المائة في عام 2024، و4.7 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم من حدّ أعلى قدره 9.7 في المائة في عام 2023 إلى 6 و4.8 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي (الجدول 2-11).

وفي ليبيا، لا تزال الخلافات السياسية تُلقي بظلالها على التوقّعات الاقتصادية. فقد تمّ تأجيل الانتخابات الوطنية عدّة مرات منذ عام 2021. وتسبّبت الفيضانات الشديدة التي ضربت المناطق الساحلية في أيلول/سبتمبر 2023 بأضرار جسيمة، حيث أدّى انفجار سدّ المنصور ودرنة إلى مقتل أكثر من 4,250 شخصاً، وفقدان أكثر من 8,500 شخص، وسط دمار ونزوح هائلين¹⁹. ومع تدفق المساعدات المالية، وفي غياب أي تأثير على إنتاج النفط الذي كان قد استؤنف في وقت سابق من عام 2023، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.4 في المائة بعد الانكماش الاقتصادي الحاد في عام 2022، وأن يرتفع بعد ذلك بنسبة 6.1 و6.8 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً، وأن يتراوح بين 3.5 و2.5 في المائة في الفترة بين عامي 2023 و2025. وقد يؤثّر وقف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والارتفاع المتوقع في أسعار الغذاء العالمية على توقّعات التضخم.

وفي العراق، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة معتدلة نتيجة لخفض إنتاج النفط واعتدال مستويات الأسعار. ومن المتوقع أن يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3.4 في المائة في عام 2023 و4.3 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 6 في المائة في عام 2023 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأن ينخفض إلى 3.7 في المائة و3.6 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وفي اليمن، سيكون لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام بين الأطراف المتنازعة تأثير إيجابي على التوقّعات الاقتصادية. ففي عام 2023، من المتوقع

أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بسيطاً بنسبة 0.4 في المائة، يليه تعافٍ قوي بنسبة 4 و3.2 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ومن المتوقع أن تنخفض معدّلات التضخم من 20 في المائة في عام 2023 إلى 9.5 في المائة في عام 2024 و5.7 في المائة في عام 2025.

وفي فلسطين، كان من المتوقع قبل اندلاع الحرب على غزة أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2023 و2.6 في المائة في الفترة من عام 2024 إلى عام 2025، وأن يبلغ التضخم حوالي 3.1 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2023-2025. غير أنّ هذه التوقّعات لم تُعدّ صالحة بفعل العنف المفرط الذي تمارسه إسرائيل في أعمالها العدوانية، خاصة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد تسبّبت الحرب على غزة في مقتل ما لا يقل عن 18,205 شخص خلال الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و12 كانون الأول/ديسمبر 2023، 70 في المائة منهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى إصابة 50,100 شخص على الأقل²⁰. وهذه الحرب تزجّ قطاع غزة في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة قد طالمت دولة فلسطين بأكملها. وفي حال استمرار الحرب لمدة ثلاثة أشهر، فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.6 في المائة في عام 2023، و5.7 في المائة في عام 2024، وأن ينمو بشكل بسيط بنسبة 2 في المائة في عام 2025. ويعود التراجع في الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع التجارة والتدفق الرأسمالي، وتوقف الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج بما في ذلك النقل، وإلى عدم الاستقرار الأمني بشكل عام، وسيكون لها آثار سلبية طويلة الأمد على قدرة الإنتاج خاصة مع تدمير قطاعي الصحة والتعليم. ومن المتوقع أن يتراجع الاستثمار ما بين 15 و44 في المائة، والصادرات ما بين 13 و28 في المائة والواردات ما بين 4 و14 في المائة²¹. وقد تؤدي الحرب، وما أفضت إليه من عدد مخيف من الضحايا والجرحى ومن دمار هائل في المساكن والبنى التحتية، إلى الرجوع بدولة فلسطين عشرة أعوام إلى 15 عاماً إلى الوراء²².

وكان عام 2023 صعباً على الجمهورية العربية السورية، إذ ضرب زلزالان مدمران الأجزاء الشمالية والغربية من البلد في شباط/فبراير. وعلى الرغم من هذه التحديات، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 2.9 في المائة في عام 2023 إلى 3.8 في المائة في عام 2024، قبل أن يسجّل وتيرة أسرع قدرها 7.2 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن تظل معدّلات التضخم مرتفعة، وأن تتبع رغم ذلك مساراً تنازلياً من 30.2 في المائة في عام 2024 إلى 20 في المائة في عام 2025.

الجدول 2-11 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان المتضررة من الصراعات، 2023-2025

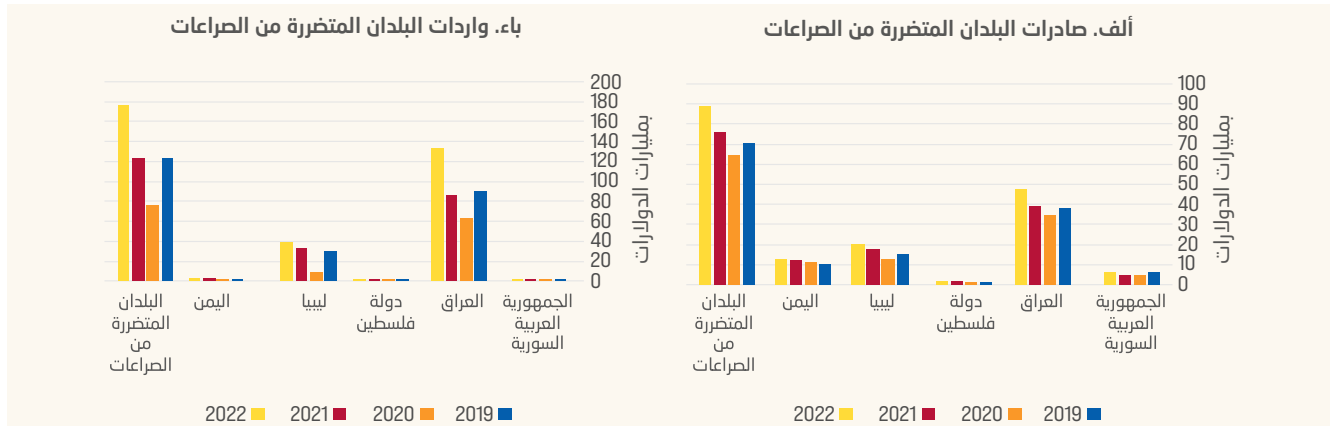
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
سيناريو حرب الثلاثة أشهراً			سيناريو ما قبل الحرب			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
7.2	3.8	2.9	7.2	3.8	2.9	الجمهورية العربية السورية
4.3	3.1	3.4	4.3	3.1	3.4	العراق
2.0	-5.7	-9.6	2.6	2.6	3.2	دولة فلسطين
6.8	6.1	16.4	6.8	6.1	16.4	ليبيا
3.2	4.0	0.4	3.2	4.0	0.4	اليمن
4.7	3.3	4.5	4.7	3.7	5.2	البلدان العربية المتضررة من الصراعات

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
سيناريو حرب الثلاثة أشهراً			سيناريو ما قبل الحرب			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
20.0	30.2	44.5	20.0	30.2	44.5	الجمهورية العربية السورية
3.6	3.7	6.0	3.6	3.7	6.0	العراق
2.1	0.4	1.0	3.1	2.8	3.4	دولة فلسطين
2.5	2.6	3.5	2.5	2.6	3.5	ليبيا
5.7	9.5	19.9	5.7	9.5	19.9	اليمن
4.7	5.8	9.6	4.8	6.0	9.7	البلدان العربية المتضررة من الصراعات

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

أ. توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023 وبناءً على الورقة المشتركة بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مرتقبة).

الشكل 2-4 الصادرات والواردات في البلدان المتضررة من الصراعات



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى توجّهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة 4.1 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، حيث من المرجح أن تستأنف العديد من البلدان المتضررة من الصراعات أنشطتها الاقتصادية وعلاقتها مع البلدان المجاورة. ومن المتوقع أن تنمو الواردات بنسبة 5.5 في المائة في المتوسط لتأمين السلع اللازمة لإعادة الإعمار والتعافي (الجدول 2-12).

شهدت صادرات البلدان المتضررة من الصراعات تحسناً كبيراً في عام 2022، حيث زادت بنسبة 18 في المائة، ووصلت إلى 89 مليار دولار نتيجة لزيادة صادرات النفط من العراق وليبيا (الشكل 2-4 ألف). وسجلت الواردات ارتفاعاً أكبر، قُدّرته 43 في المائة تقريباً، حتى وصلت إلى 177 مليار دولار بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد بعد زيادة أسعار السلع الأساسية (الشكل 2-4 بء).

الجدول 12-2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان المتضررة من الصراعات، 2025-2023

الواردات (بالنسبة المئوية)			الصادرات (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
4.0	4.1	4.2	5.0	6.0	5.4	جميع البلدان العربية
8.2	5.2	5.0	8.2	5.2	5.0	الجمهورية العربية السورية
3.1	4.4	5.0	3.1	4.4	5.0	العراق
5.7	4.4	غير متوفرة	5.7	4.4	غير متوفرة	دولة فلسطين
5.0	5.0	5.8	3.1	3.1	3.7	ليبيا
2.3	2.8	5.0	8.0	7.5	9.2	اليمن
5.7	4.9	6.0	3.4	4.2	4.7	البلدان العربية المتضررة من الصراعات

المصدر: بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمصادر الوطنية.

الجدول 13-2 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من الصراعات

الديون الحكومية (بالنسبة المئوية)			الرصيد المالي (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
7.9	5.8	3.1	-3.3	-3.4	-1.2	الجمهورية العربية السورية
58.1	55.7	54.2	-6.1	-5.0	-3.5	العراق
لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	دولة فلسطين
لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	-8.7	-3.6	2.3	ليبيا
103.4	86.1	72.3	-25.3	-24.1	-21.0	اليمن
58.7	55.0	52.1	-8.0	-6.2	-3.8	البلدان العربية المتضررة من الصراعات

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

وتحولها إليها (وكانت تمثل حوالي 64 في المائة من الإيرادات عام 2022) مما سيؤثر على قدرة الدولة على تسديد الديون ويعرضها لخطر التخلف عن الدين²³.

ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من الصراعات من نحو 52 في المائة في عام 2023 إلى 58.7 في المائة في عام 2025. وفي اليمن، من المتوقع أن ترتفع مستويات الدين بشكل كبير لتمويل إعادة الإعمار. ويمكن أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 103.4 في المائة في عام 2025. وفي العراق، قد تصل هذه النسبة إلى 58.1 في المائة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 7.9 في المائة في الجمهورية العربية السورية في عام 2025، نظراً لعدم اليقين بشأن ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد بموجب قانون قيصر الذي اعتمده الولايات المتحدة ستستمر أم لا (الجدول 2-31).

من المتوقع أن يتدهور الوضع المالي في البلدان المتضررة من الصراعات، وأن يصل العجز إلى 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، و6.2 و8 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في العجز أساساً إلى تفاقم العجز المالي في فرادى البلدان، والمتوقع أن يصل في عام 2025 إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، و6.1 في المائة في العراق، و25.3 في المائة في اليمن، و3.3 في المائة في الجمهورية العربية السورية. ومن المتوقع أن تزيد ليبيا واليمن من إنفاقهما لتمويل إعادة الإعمار، بينما يستمر العراق في تقديم الدعم المكثف للوقود والغذاء من أجل التخفيف من تداعيات تقلب أسعار السلع العالمية على المجتمعات المعرضة للمخاطر. ومن المتوقع أن يزداد الوضع المالي سوءاً في دولة فلسطين. فمن المرجح أن تتراجع أو تتوقف بشكل تام الإيرادات التي تحصلها إسرائيل نيابة عن دولة فلسطين

هاء. البلدان الأقل نمواً

ومن المتوقع أن تنمو موريتانيا بنسبة 4.9 في المائة في عام 2023، و9 في المائة في عام 2024، و4.8 في المائة في عام 2025، استناداً إلى النمو الكبير في قطاع الصناعات الاستخراجية، وخاصة خام الحديد والذهب. وسيصل التضخم إلى مستويات معتدلة، وسيقلّب بين 6.4 في المائة في عام 2023 و5.7 في المائة في عام 2025.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر بنسبة 2.8 في المائة في عام 2023 و2.9 في المائة في الفترة من عام 2024 إلى عام 2025، بينما يُتوقع أن تبلغ معدلات التضخم حوالي 5.4 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2023-2025.

وفي جيبوتي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2023، و5.5 في المائة في عام 2024، و4.5 في المائة في عام 2024، بفعل إحلال السلام في إثيوبيا واستئناف الأنشطة الاقتصادية، في حين يُتوقع أن تبلغ معدلات التضخم حوالي 3.9 في المائة خلال الفترة 2023-2025.

أما في الصومال، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2023، و3.2 في المائة في عام 2024، و3 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم نسبة 5 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2023-2025.

إن التوقعات بشأن البلدان العربية الأقل نمواً متشائمة وغير مؤكدة، وهي تتأثر بالصراع المتصاعد في السودان. فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.5 في المائة في عام 2023 و1.5 في المائة في عام 2024، وأن ينمو بعد ذلك بنسبة 2.5 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم لتصل إلى 48 في المائة في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى 22.8 في المائة في عام 2024 و13.7 في المائة في عام 2025 (الجدول 2-14).

ويعاني السودان من صراع أهلي بدأ في أبريل/نيسان 2023، وفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية أصلاً، وتسبب بأزمة إنسانية. وقد عطّل الصراع الإنتاج والأنشطة الزراعية والصادرات، وأفضى إلى موجة من اللاجئين والنازحين داخلياً. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 15.7 في المائة في عام 2023 و3.4 في المائة في عام 2024 إذا استمر الصراع حتى ذلك الحين، قبل أن ينمو بنسبة 2.1 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً. وقد تضررت الواردات بشدة من جراء الصراع، في ظل اعتماد البلد المفرط على المواد الغذائية والأدوية المستوردة. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 55.5 في المائة في عام 2023، ثم إلى 26 في المائة في عام 2024، وإلى 15.3 في المائة في عام 2025.

الجدول 2-14 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان الأقل نمواً، 2023-2025

معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)			
	2025	2024	2023
جزر القمر	2.9	2.9	2.8
جيبوتي	4.5	5.5	3.1
السودان	2.1	-3.4	-15.7
الصومال	3.0	3.2	2.5
موريتانيا	4.8	9.0	4.9
البلدان العربية الأقل نمواً	2.5	-1.5	-12.5
معدّل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)			
	2025	2024	2023
جزر القمر	4.4	5.1	6.8
جيبوتي	3.7	3.9	4.0
السودان	15.3	26.0	55.5
الصومال	4.1	4.3	6.5
موريتانيا	5.7	6.2	6.4
البلدان العربية الأقل نمواً	13.7	22.8	47.9

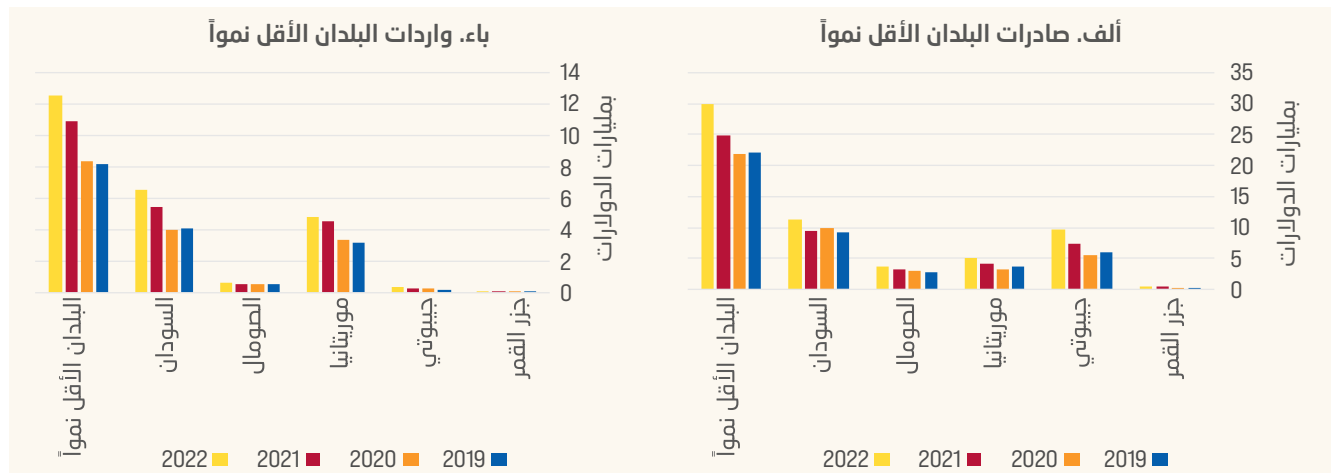
المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

لا تزال البلدان الأقل نمواً تعاني من حيز مالي محدود وظروف اجتماعية واقتصادية صعبة. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وأن يبلغ 2.6 في المائة و2.3 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 78 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 70 في المائة في عام 2025، مدفوعة بشكل أساسي بتراجع مستويات الدين في السودان (الجدول 2-16).

والوضع المالي في السودان صعب للغاية. فقد انخفضت قيمة العملة المحلية انخفاضاً كبيراً، بينما يؤدي الصراع المستمر إلى تقليص الإيرادات. ومن المتوقع أن يزداد الوضع المالي سوءاً، حيث من المرجح أن يصل العجز المالي إلى 3.3 في المائة من

ازدادت صادرات البلدان الأقل نمواً بنسبة 21 في المائة في عام 2022، لتصل إلى 30 مليار دولار، كما ازدادت الواردات بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 13 مليار دولار (الشكلان 2-5 و2-5. باء). وفي كلتا الحالتين، كان الازدياد مدفوعاً بالنمو الكبير في التجارة في السودان وموريتانيا. غير أنه من المتوقع أن يؤثر الصراع المتصاعد في السودان على نمو التجارة في البلدان الأقل نمواً. ومن المتوقع أن تنكمش الصادرات بنسبة 7.8 في المائة في عام 2023، بسبب انخفاض صادرات السودان بنسبة 30 في المائة، قبل أن ترتفع لاحقاً بنسبة 5.5 في المائة في عام 2025. كذلك، من المتوقع أن تنكمش الواردات بنسبة 4.1 في المائة في عام 2023، بعد انخفاض واردات السودان بنسبة 30 في المائة، قبل أن تزيد بنسبة 4.1 في المائة في عام 2025 (الجدول 2-15).

الشكل 2-5 الصادرات والواردات في البلدان الأقل نمواً



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى توجّهات الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

الجدول 2-15 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في البلدان الأقل نمواً، 2023-2025

	الواردات (بالنسبة المئوية)			الصادرات (بالنسبة المئوية)		
	2025	2024	2023	2025	2024	2023
جميع البلدان العربية	4.0	4.1	4.2	5.0	6.0	5.4
جزر القمر	7.0	8.0	10.0	7.6	10.1	9.1
جيبوتي	3.5	4.5	4.7	5.9	8.7	8.3
السودان	5.4	3.3	-30.0	5.4	3.3	-30.0
الصومال	3.9	4.9	7.9	3.9	4.9	7.9
موريتانيا	5.9	4.1	3.3	5.9	4.1	3.3
البلدان العربية الأقل نمواً	4.1	5.3	-4.1	5.5	6.1	-7.8

المصدر: استناداً إلى بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمصادر الوطنية.

الجدول 2-16 العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً

الديون الحكومية (بالنسبة المئوية)			الرصيد المالي (بالنسبة المئوية)			
2025	2024	2023	2025	2024	2023	
35.5	33.3	31.6	-4.1	-3.8	-3.9	جزر القمر
41.6	43.5	45.1	-1.5	-2.3	-1.8	جيبوتي
75.6	75.3	83.4	-2.4	-2.7	-3.3	السودان
لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	لا يتوفر	الصومال
45.0	44.7	47.6	-1.9	-1.9	-2.0	موريتانيا
70.4	70.3	78.0	-2.3	-2.6	-3.2	البلدان العربية الأقل نمواً

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

مليون دولار، تنفيذاً لترتيب مدته 42 شهراً في إطار «تسهيل الصندوق الممدد».

وفي جيبوتي، من المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، و2.3 في المائة في عام 2024، وحوالي 1.5 في المائة في عام 2025، في حين يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 45.1 في المائة في عام 2023 إلى 41.6 في المائة في عام 2025.

أما في جزر القمر، فمن المتوقع أن يرتفع العجز المالي من 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 4.1 في المائة في عام 2025، بينما يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.6 إلى 35.5 في المائة خلال نفس الفترة.

إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، وأن يتحسن قليلاً ليلعب 2.7 في المائة في عام 2024 و2.4 في المائة في عام 2025 في حال انتهى الصراع في أوائل عام 2024. ونظراً لانخفاض قيمة العملة المحلية، من المتوقع أن تنخفض مستويات الدين من 83.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى حوالي 75 في المائة في عامي 2024 و2025.

وفي موريتانيا، من المتوقع أن يستقر العجز المالي عند حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2023-2025، في حين يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 47.6 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 45 في المائة في عام 2025. وفي عام 2023، حصلت موريتانيا على موافقة صندوق النقد الدولي على تزويدها بـ 86.9

واو. ملاحظات ختامية

المساعدات الدولية لدعم إعادة الإعمار والتعافي، والمصالحة المستدامة بين الأطراف المتنازعة.

ويفاقم تغيّر المناخ عدم اليقين. فتداعياته تُظهر بشكل متزايد في المنطقة العربية التي باتت تعاني من موجات الحر والجفاف والفيضانات المتكررة، ومن زيادة تواتر الكوارث الطبيعية. وتهدّد هذه العوامل الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة وسبل العيش. والتصدّي لتغيّر المناخ أمرٌ ضروري للبلدان المتقدّمة والنامية على حدّ سواء، بما في ذلك البلدان العربية.

إنّ التوقعات بشأن المنطقة العربية غير مؤكّدة إطلاقاً. فهي رهن بعدّة عوامل، منها الحرب المستمرة على غزة، ومستقبل الحرب في أوكرانيا، وما ينتج عن هذه الحرب من تداعيات، مثل التقلبات في أسعار الطاقة واستئناف صادرات الحبوب من البلدان التي تشهد نزاعات. والتوقعات رهن أيضاً بحدوث هدنة دائمة وإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار بين العديد من الأطراف المتنازعة، وبوضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء المؤسسات المجزّأة، وبذل الجهود لإنهاء الجمود السياسي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على

3

التطورات الاجتماعية والديناميات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

الرسائل الرئيسية

يُتَوَقَّع أن ينخفض معدّل الفقر ببطء في المنطقة العربية خلال السنوات القادمة، ليصل إلى 1.53 في المائة بحلول عام 2025. وفي البلدان المتوسطة الدخل، من المتوقع أن تستأنف معدّلات الفقر اتجاهها التنزلي، وأن تتراجع من 24.4 في المائة في عام 2022 إلى ما يُقَدَّر بـ 24.1 في المائة بحلول عام 2025. وفي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من الصراعات، ارتفعت معدلات الفقر من 56.7 و45.5 في المائة على التوالي في عام 2019، إلى 63.5 و50.3 في المائة في عام 2023. ويُتَوَقَّع أن ترتفع أكثر بحلول عام 2025 لتبلغ 63.7 و50.4 في المائة على التوالي. وفي البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر بشكل شبه رتيب من 11.4 في المائة في عام 2019 إلى 10.3 في المائة في عام 2023 و9.7 في المائة في عام 2025.

وفقاً للدليل العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2023، لا يزال متوسط درجة المنطقة العربية ثابتاً، ولا تزال هذه المنطقة تشهد أكبر تفاوتات بين الجنسين في العالم.

لا تزال التفاوتات بين الجنسين شاسعة على صعيد المشاركة في القوى العاملة. ففي حين تشير التقديرات إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تبلغ نسبة منخفضة قدرها 19.88 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 47.15 في المائة، فإن مشاركة الذكور في القوى العاملة تبلغ حوالي 70.38 في المائة، وهي قريبة من المتوسط العالمي البالغ 72.36 في المائة.

يُتَوَقَّع أن تظل معدّلات البطالة مرتفعة في المنطقة، وأن تبلغ حوالي 6.11 في المائة في عام 2023 و11.5 في المائة في عام 2024.



ألف. الفقر وعدم المساواة

2023. ومن المتوقع أن يسجل مستوى الفقر في هذه البلدان ارتفاعاً بسيطاً ليبلغ 63.7 و50.4 على التوالي في عام 2025.

وتهدد الحرب على غزة بدفع جميع سكان القطاع - أي حوالي 2.3 مليون فلسطيني - إلى شبكات الفقر المتعددة الأبعاد، حيث يفتقرون إلى الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة²⁷. ومن المرجح أن ترتفع نسبة الفقر في لبنان والبلدان المجاورة نتيجة للعدوان الإسرائيلي على الجنوب، والضرر الكبير الذي لحق بالأراضي الزراعية، بالإضافة إلى العدد الكبير من النازحين داخلياً.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن تقييم اتجاهات عدم المساواة دون إجراء دراسات استقصائية دقيقة ومحدثة لميزانيات الأسر المعيشية، تُظهر إسقاطات الإسكوا أن درجات عدم المساواة في الدخل بسيطة في معظم البلدان العربية. فمعاملات جيني تتراوح عموماً بين 26 و 37، ولا تبلغ الأربعينات إلا في عدد قليل من البلدان. وعادة ما تكون التفاوتات في الدخل في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل أقل مما هي عليه في مجموعات البلدان الأخرى، إذ يبلغ فيها متوسط جيني الوطني 30.7، مقابل 32.0-33.8 في البلدان الأقل نمواً وتلك المتضررة من الصراعات و37.0 في البلدان المرتفعة الدخل.

وتدل هذه الحقائق النمطية على التباين في حجم الثروات بين مختلف أنحاء المنطقة. وهذا التباين بسيط في معظم البلدان المتوسطة الدخل، حيث تراجع الفقر جزئياً عن المستويات التي وصل إليها نتيجة للجائحة. وما برحت جهود التعافي أقل فعالية في البلدان الأقل نمواً والبلدان المتضررة من الصراعات، حيث معدلات الفقر إما لا تزال مرتفعة وإما تواصل ارتفاعها.

تشير أحدث إسقاطات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن النمو الاقتصادي وتأثيره الإيجابي غير المباشر على الأسر²⁴ إلى أن معدلات التعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية ستبقى غير متكافئة في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، بفعل التجارب المتباينة لمختلف فئات الدخل في البلدان. ويُعزى ذلك إلى التطورات في أسواق السلع الأساسية والطاقة في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، والحرب على غزة وتجدد الصراع في أنحاء من المنطقة²⁵. واستناداً إلى عتبات الفقر²⁶ التي يمكن مقارنتها بالخطوط الوطنية للفقر، ارتفعت معدلات الفقر في المنطقة عما كانت عليه في السنوات السابقة للجائحة، وذلك من 31.5 في المائة في عام 2019 إلى 35.4 في المائة في عام 2023. ومن المتوقع أن يتراجع الفقر بدرجة بسيطة جداً في الفترة من عام 2024 إلى عام 2025، حتى يبلغ 35.1 في المائة في عام 2025 (الجدول 1-3).

وتباينت اتجاهات الفقر تبايناً كبيراً بين مجموعات البلدان، كما يتضح من مستويات الدخل والعدالة في التوزيع. وتسجل البلدان العربية المرتفعة الدخل أدنى مستويات الفقر، إذ سجلت معدل 10.3 في المائة في عام 2023، ويُتوقع أن تشهد انخفاض في معدلات الفقر هذه إلى 9.7 في المائة بحلول عام 2025. فقد تفاقمت مستويات الفقر في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بما كانت عليه في سنوات الجائحة، إذ ارتفعت من 22.4 في المائة في عام 2019 إلى 25.0 في المائة في عام 2023، ويُتوقع أن تنخفض إلى 24.1 في المائة في عام 2025. وفي البلدان العربية المنخفضة الدخل والمتضررة من الصراعات، ارتفع معدل الفقر أيضاً من 45.5 و 56.7 في المائة في عام 2019 إلى ما يُقدَّر بـ 63.5 و 50.3 في المائة في عام

الجدول 1-3 معدلات الفقر ومؤشرات جيني لعدم المساواة في المنطقة العربية

جيني (بالنسبة المئوية)	معدل الفقر (النسبة المئوية من مجموع السكان)				
	2023	2025	2024	2023	
				2019	
	33.8	63.7	63.8	63.5	56.7
	البلدان المنخفضة الدخل				

البلدان المتوسطة الدخل	22.4	25.0	24.6	24.1	30.7 ^ا
البلدان المرتفعة الدخل (مواطنون)	11.4	10.3	10.0	9.7	37.0 ^ا
البلدان المتضررة من الصراعات	45.5	50.3	50.5	50.4	32.0 ^ا
البلدان العربية	31.5	35.4	35.3	35.1	32.0 ^ا

المصدر: ESCWA, 2024. استناداً إلى أداة الإسكوا لحساب القياسات المالية للفقر (<https://moneymetrics.unescwa.org/>) وخطوط الفقر التي وضعتها الإسكوا (<https://law-engel-poor-world-www.unescwa.org/publications/counting>).

أ. ترد متوسطات مؤشرات جيني الوطنية المرجحة بعدد السكان، من دون أخذ عدم المساواة بين البلدان في الحسبان. ولا ترد دولة فلسطين ولبنان وليبيا بين البلدان، نظراً إلى عدم توفر بيانات حديثة عن توزيع الفقر فيها.

ب. صنفت البلدان حسب تصنيف دخل البلدان الصادر عن البنك الدولي لعام 2022. وتشمل البلدان المنخفضة الدخل: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، واليمن. وتشمل البلدان المتوسطة الدخل: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. أما البلدان المرتفعة الدخل، فهي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. والبلدان المتضررة من الصراعات هي: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، واليمن.

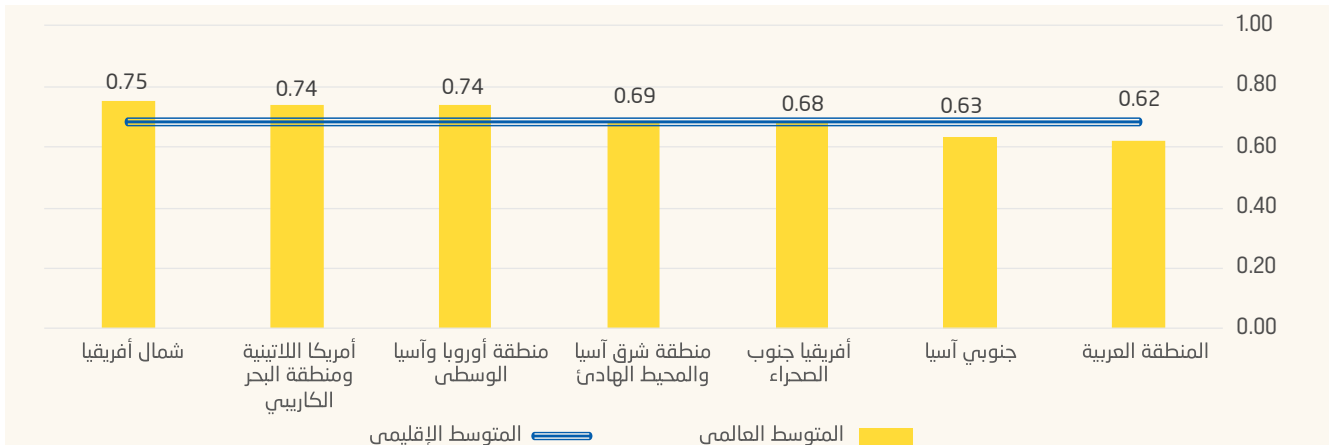
باء. المساواة بين الجنسين

بالمساواة بين الجنسين باعتبارها بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تحافظ الإمارات العربية المتحدة على مكانتها بوصفها الدولة الأفضل أداءً في المنطقة في مجال المساواة بين الجنسين، على الرغم من الانخفاض البسيط في درجتها إلى 0.712. وقد تراجعت درجة لبنان، الذي كان يحتل مرتبة أعلى في السابق، إلى 0.628، مما تسبب في تراجعها إلى المرتبة 132 عالمياً. أما الجزائر وعمان والمغرب، فهي البلدان الثلاثة الأسوأ أداءً في المنطقة، إذ تحتل المراتب 144 و139 و136 على التوالي. وقد أحرز البحرين وجزر القمر والكويت أكبر تقدم، وارتفعت درجات هذه البلدان. في المقابل، سجلت الجزائر ومصر ولبنان أكبر تراجع، مما يدل على التقدم المتفاوت في المنطقة.

تدلّ بيانات عام 2023 على أنّ تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية يواجه عقبات مستمرة. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، يكشف الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2023 عن حقيقة صارخة: لا يزال متوسط درجة المنطقة ثابتاً عند 0.62، على غرار العام السابق، مما يعني أنّ الفجوة كبيرة وأنّها تبلغ 0.38 نقطة. ولا تزال المنطقة بعيدة عن المتوسط العالمي البالغ 0.68، مما يجعلها مسرحاً لأكبر التفاوتات في المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم (الشكل 3-1). ومن المؤسف أنّ غالبية البلدان العربية تحلّ في الطرف الأدنى من الترتيب العالمي، وهو ما يدلّ على اتساع الفجوات بين الجنسين وعمقها في المنطقة. وفي ظل وتيرة التقدم الحالية، فإنّ التقدير الواقعي هو أن سد الفجوة قد يستغرق أكثر من 150 عاماً. ويؤكد ذلك على الحاجة الملحة إلى بذل جهود سريعة ومستدامة في المنطقة للنهوض

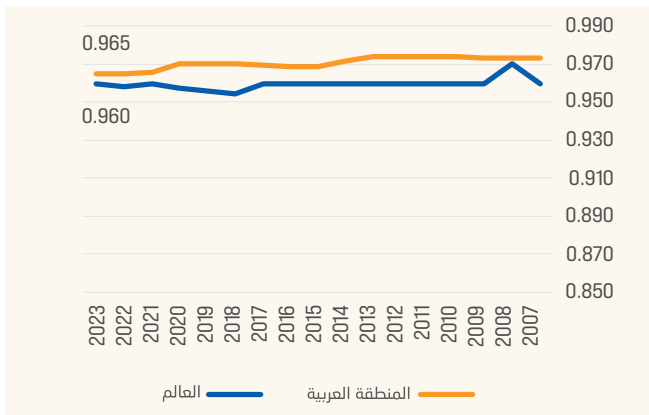
الشكل 1-3 درجات الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين حسب المنطقة، 2023



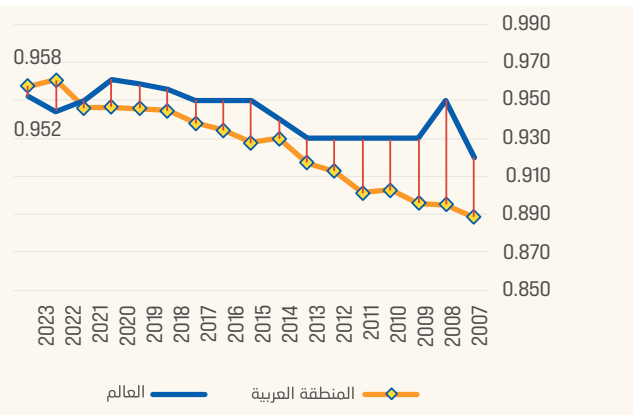
المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين 2023-2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ملاحظة: تم ترجيح متوسط الدرجات الإقليمية حسب عدد السكان باستخدام البيانات السكانية المأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

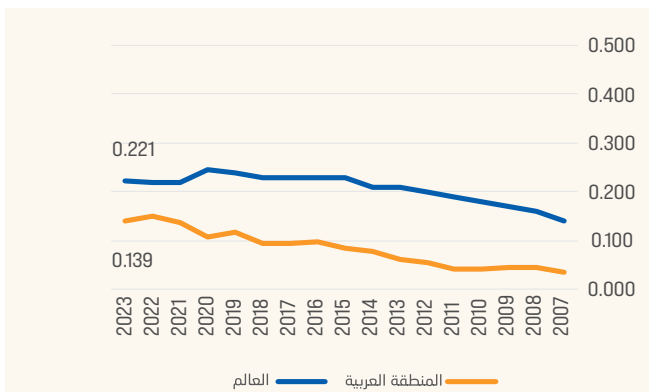
الشكل 3-3 الفجوة بين الجنسين في الصحة والبقاء على قيد الحياة، 2023-2007



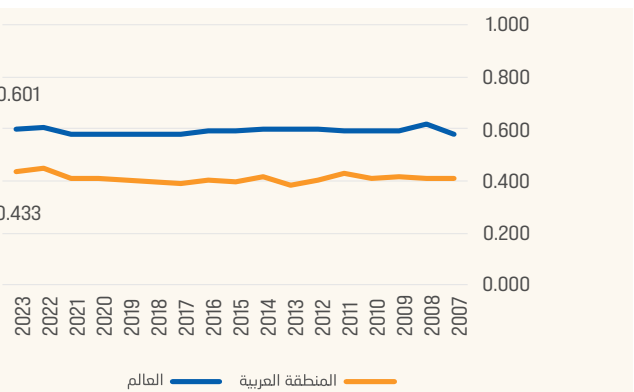
الشكل 2-3 الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي، 2023-2007



الشكل 5-3 الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية، 2023-2007



الشكل 4-3 الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية، 2023-2007



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين 2023-2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ملاحظة: تم ترجيح متوسط الدرجات الإقليمية حسب عدد السكان باستخدام البيانات السكانية المأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

1. تعليم المرأة

الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين في عام 2012، وحدهما جزر القمر ومصر حصلاً على درجة أقل من 0.95. كذلك، ارتفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث بأكثر من 13 في المائة في السنوات الـ 15 الماضية، على الرغم من أن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لا يزال أعلى قليلاً بين الشبان منه بين الشابات²⁸.

ويجب التدقيق في هذه الدرجات في السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً، مع مراعاة التفاوتات بين البلدان والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، والحوافز الدائمة أمام التعليم، لا سيّما بالنسبة إلى السكان المهمّشين والمتضررين من الصراعات. وينبغي مواصلة الجهود لتعزيز المكاسب وتحسين نوعية التعليم وملاءمته لسوق العمل (الإطار 3-1).

خطت المنطقة العربية خطوات جديدة بالثناء نحو سدّ الفجوة بين الجنسين في التعليم على مدى السنوات الـ 16 الماضية، حيث لم يتبق سوى 4.6 نقاط مئوية لسدّ التفاوت في المؤشر الفرعي المعني بالتحصيل العلمي، وهو من مكوّنات الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين. وفي عام 2007، بلغ هذا المؤشر الفرعي في المنطقة 0.889، ثم ارتفع تدريجياً إلى ذروة بلغت 0.961 في عام 2022، قبل أن يسجّل انخفاضاً هامشياً إلى 0.958 في عام 2023. وتتجاوز هذه الأرقام المعدّلات العالمية باستمرار منذ عام 2021 (الشكل 3-2)، مما يشير إلى التزام راسخ بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. ومن بين البلدان العربية الـ 13 التي شملها

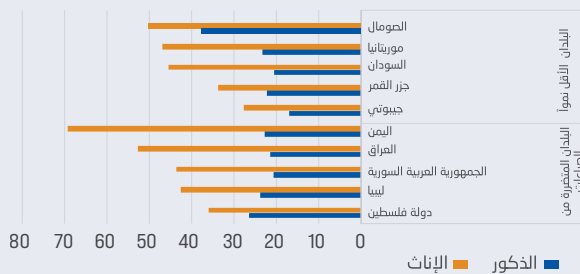
الإطار 3-1 أزمة خفية: التدقيق في تأثير ارتفاع معدّلات النساء خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب

على الرغم من التقدّم الكبير الذي أحرزته المنطقة في سدّ الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي، فإن عدداً كبيراً من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً)، ولا سيّما الشابات، هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب. والمعدّل الإجمالي لمن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في المنطقة، وقدره 30.7 في المائة، يدعو للقلق. وتوجد فجوة واضحة بين الرجال والنساء، إذ يندرج في فئة من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب 19.1 في المائة فقط من الرجال مقابل نسبة عالية تبلغ 42.9 في المائة من النساء (الشكل 3أ). وهذه الفجوة تسلط الضوء على المشكلة الأكبر، وهي عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، حيث تواجه النساء عقبات أكبر من تلك التي يواجهها الرجل. وتحول هذه العقبات دون عثورهنّ على وظائف أو حصولهنّ على التعليم والتدريب.

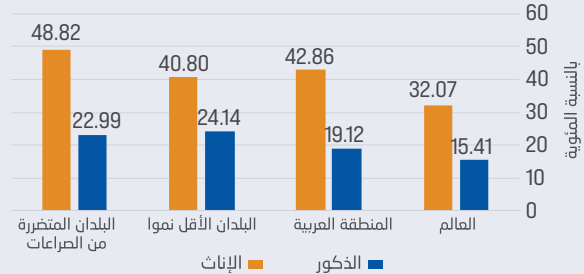
وتزداد حدة المشكلة في البلدان المتضررة من الصراعات والبلدان الأقل نمواً، حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة بالفعل. ويبلغ متوسط نسبة الإناث خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب 48.8 في المائة في البلدان المتضررة من الصراعات و40.8 في المائة في البلدان الأقل نمواً. وفي اليمن، توجد نسبة مرتفعة جداً من النساء، قدرها 69.3 في المائة، خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (الشكل 3ب).

إنّ لارتفاع معدّلات الأشخاص الموجودين خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة. وفي هذه المعدّلات دليل على أنّ أعداداً كبيرة من الشباب، ولا سيّما الشابات، لا يساهمون في الاقتصاد أو لا يعملون على تطوير مهاراتهم وإمكاناتهم. وعدم المشاركة في العمل أو التعليم يعقّق جذور الفقر والفوارق الاجتماعية. ومن المرجّح أن تكبر الفجوة بين الرجال والنساء وتتسع. ومن غير المرجّح أن تكتسب النساء اللواتي لا يحصلن على ما يردنه من فرص العمل أو التعليم القدرات والخبرات اللازمة للحدّ من تلك الفجوة. ومع مرور الوقت، قد يؤدّي هذا الوضع إلى اتساع الفجوة بين الجنسين، إلى حدّ يوهن التماسك الاجتماعي ويكبح النمو الاقتصادي.

الشكل 3ب. نسبة الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في البلدان الأقل نمواً والمتضررة من الصراعات، 2022



الشكل 3أ. نسبة الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب، 2022



المصدر: وكالة الفضاء الأوروبية.

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النمذجة.

2. الصحة والبقاء على قيد الحياة

المائة، أي أن المنطقة لا يزال أمامها أن تتجاوز ثلاثة أخماس الطريق وصولاً إلى المساواة. وتحلّ المنطقة العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة بعد جنوب آسيا، ومتوسط فجوة المشاركة الاقتصادية فيها ثابت عند مستويات دون المتوسط العالمي البالغ 60.1 في المائة (الشكل 3-4).

أما مشاركة المنطقة في القوى العاملة، فهي تتسم بالفراة والتعقيد. فالبيانات تُظهر أن معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة بلغ 19.89 في المائة اعتباراً من عام 2023، وفي هذا الرقم دليل على الفارق الكبير بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. ولطالما كان معدّل مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة مدعاة للقلق، إذ تراوح بين 19.2 و20.8 في المائة على مدى العقدين الماضيين. ويدل هذا المعدّل الذي يراوح بين ثبات وانخفاض على حقيقة ساطعة: من أصل كل خمس نساء في المنطقة العربية، لا تشارك سوى امرأة واحدة بفعالية في الاقتصاد (الشكل 3-6).

تشي الصورة بمزيد من الخطورة عند البحث في معدّل مشاركة الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة في القوى العاملة، إذ لا يتجاوز 10.93 في المائة. وهذا المعدّل ليس الأدنى بين جميع مناطق العالم فحسب، بل هو أدنى المعدّلات التي سُجّلت حتى اليوم في المنطقة والعالم (الشكل 3-7).

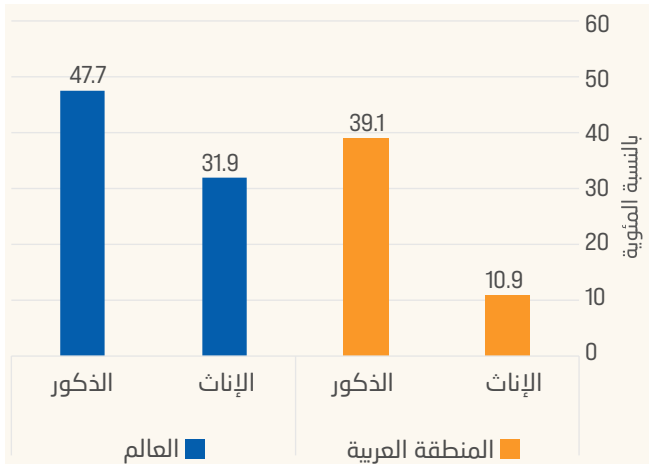
وينجم انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة عن كل ما هو متجذر من أعراف مجتمعية، وعقبات قانونية ومؤسسية، وعوامل اقتصادية. وكثيراً ما تختزل تقاليد توزيع الأدوار مهمة

يعطي المؤشر الفرعي المعني بالصحة والبقاء على قيد الحياة، وهو من مكوّنات الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، صورة إيجابية عن المسار الذي اجتازته المنطقة العربية نحو التكافؤ بين الجنسين في الحاصلات الصحية. فقد حافظت المنطقة على درجة أعلى من المتوسط العالمي، إذ انتقلت من 0.973 في عام 2007 إلى 0.965 في عام 2023 (الشكل 3-3). وبشير هذا المستوى المرتفع إلى الالتزام القوي بتحسين صحة المرأة ورفاهها. لكنّ المنطقة تواجه بعض الفوارق المزمّنة على الصعيد الصحي. فهي لا تزال تواجه عقبات كبيرة بسبب التقصير في إدراج خدمات صحة الأم والطفل، والصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الصحة العقلية في النُظم الصحية. كذلك، لا تزال الخدمات الصحية مجرّاة جداً وخاضعة لتوقّر الإمدادات، في ظلّ التركيز على التدابير العلاجية وليس الوقائية. وإذا كان للمنطقة أن تحافظ على درجتها أو تحسّنها، فهي تحتاج إلى إصلاح منهجي لأنظمة الرعاية الصحية، بحيث تعزّز الرعاية المتكاملة والوقائية، وتذلل الحواجز الثقافية والهيكلية التي تضرّ بصحة المرأة.

3. التمكين الاقتصادي للمرأة

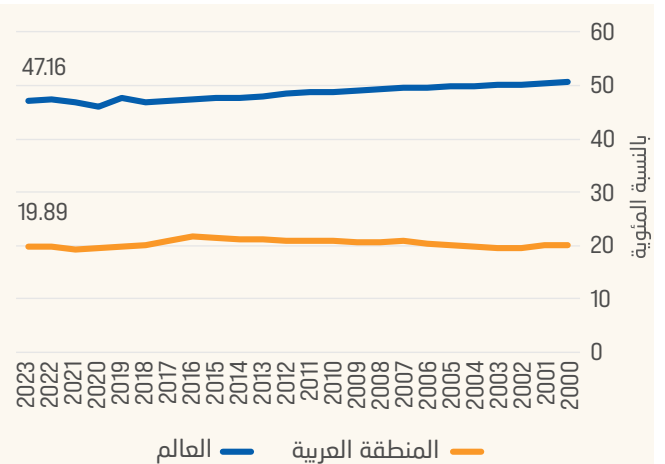
خلال 15 عاماً، أحرزت المنطقة العربية تقدّماً لم يتجاوز 2.3 نقطة مئوية على مسار سدّ الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. وفي عام 2023، تستقرّ الفجوة عند 40.33 في

الشكل 3-7 معدّلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، عام 2022



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النمذجة.

الشكل 3-6 معدّلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية، 2000-2023



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النمذجة، 2023.

4. المشاركة السياسية

انخفضت مشاركة المرأة في المشهد السياسي في المنطقة العربية انخفاضاً بسيطاً في الفترة بين عام 2022 وعام 2023، مع تراجع متوسط تمثيل المرأة في البرلمانات من 18.1 في المائة إلى 17.9 في المائة. ويحجب هذا التراجع البسيط أنماطاً متباينة تتكشف في إطار ظروف جيوسياسية مميّزة. فمع أن المنطقة تسجّل أدنى المقاييس على مستوى العالم في المشاركة السياسية للمرأة، يتحقّق تقدّم تدريجي ملحوظ على مسار التمكين السياسي للمرأة. وعلى مدى 15 عاماً، اتسع الفارق في المشاركة السياسية تدريجياً من 0.03 إلى ما يقارب 0.14 في عام 2023، ولكن مع بعض التحسّن في عامي 2022 و2023 (الشكل 3-5)، في دلالة على تحوّل طفيف نحو مشهد سياسي أكثر توازناً بين الجنسين في المنطقة العربية.

المرأة في أداء الواجبات المنزلية، في حين تُسند إلى الرجل مهمة المعيل الرئيسي للأسرة. وتحدّ القيود القانونية المفروضة في بعض البلدان، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، من قدرة المرأة على العمل في قطاعات معيّنة. ومما يزيد من تفاقم المشكلة عدم توقّر خدمات رعاية الأطفال الميسورة الكلفة وغياب السياسات المراعية للأسرة في مكان العمل.

إنّ قصور مشاركة المرأة في الاقتصاد ليس مجرد مسألة مساواة بين الجنسين؛ بل إنّ قيد اقتصادي كبير يحول دون استفادة المنطقة من جميع إمكاناتها. وبشكل القصور في استخدام مهارات المرأة ومواهبها خسارة كبيرة للفرص الاقتصادية. وتواجه المرأة العربية التي تسعى جاهدة للمشاركة في الاقتصاد مجموعة هائلة من التحديات والحواجز. وتبيّن ندرة القدرات النسائية في المناصب القيادية جسامة التحدي؛ فنسبة الشركات في المنطقة التي تشغل فيها النساء رتباً إدارية عليا لا تتجاوز 5 في المائة²⁹.

الجدول 2-3 النساء في البرلمانات الوطنية

البلد	اعتباراً من تموز/يوليو 2022			اعتباراً من تموز/يوليو 2023		
	النسبة المئوية للنساء	عدد المقاعد	المجلس النيابي أو المجلس التشريعي الواحد	النسبة المئوية للنساء	عدد المقاعد	المجلس النيابي أو المجلس التشريعي الواحد
الأردن ^أ	12.3	130	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	12.3	130	تشرين الثاني/نوفمبر 2020
الإمارات العربية المتحدة ^أ	50.0	40	تشرين الأول/أكتوبر 2019	50.0	40	تشرين الأول/أكتوبر 2019
البحرين	20.0	40	تشرين الثاني/نوفمبر 2022	15.0	6	تشرين الثاني/نوفمبر 2018
تونس	16.2	154	كانون الأول/ديسمبر 2022	26.3	217	تشرين الأول/أكتوبر 2019
الجزائر ^أ	7.9	407	حزيران/يونيو 2021	8.1	33	حزيران/يونيو 2021
جزر القمر	16.7	24	كانون الثاني/يناير 2020	16.7	4	كانون الثاني/يناير 2020
الجمهورية العربية السورية	10.8	250	تموز/يوليو 2020	11.2	28	تموز/يوليو 2020
جيبوتي ^أ	26.2	65	شباط/فبراير 2023	26.2	17	شباط/فبراير 2018
السودان ^أ	-	-	-	-	-	-
الصومال	19.9	151	تشرين الثاني/نوفمبر 2021	19.9	30	تشرين الثاني/نوفمبر 2021

العراق	تشرين الأول/ أكتوبر 2021	329	95	28.9	تشرين الأول/ أكتوبر 2021	329	95	28.9
عُمان	تشرين الأول/ أكتوبر 2019	86	2	2.3	تشرين الأول/ أكتوبر 2019	86	2	2.3
دولة فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	تشرين الأول/ أكتوبر 2021	45	2	4.4	تشرين الأول/ أكتوبر 2021	45	2	4.4
الكويت	كانون الأول/ ديسمبر 2020	62	1	1.6	أيار/مايو 2023	50	1	2.0
لبنان	أيار/مايو 2022	128	8	6.3	أيار/مايو 2022	128	8	6.3
ليبيا	حزيران/يونيو 2014	170	28	16.5	حزيران/يونيو 2014	170	28	16.5
مصر	تشرين الأول/ أكتوبر 2020	592	163	27.5	تشرين الأول/ أكتوبر 2020	592	164	27.7
المغرب	أيلول/سبتمبر 2021	395	96	24.3	أيلول/سبتمبر 2021	395	95	24.1
المملكة العربية السعودية	تشرين الأول/ أكتوبر 2020	274	54	19.7	تشرين الأول/ أكتوبر 2020	274	54	19.7
موريتانيا	أيلول/سبتمبر 2018	153	31	20.3	أيار/مايو 2023	176	41	23.3
اليمن	نيسان/أبريل 2003	250	0	0.0	نيسان/أبريل 2003	245	0	0.0

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، 2023.

أ. إشارة إلى أن البلد يعتمد نظام الحصص لتخصيص عدد محدّد من المقاعد في البرلمان للمرأة.

انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن ارتفاع متواضع ولكن ذي رمزية في تمثيل المرأة، حيث ارتفع عدد النساء من ست إلى ثماني نساء، في انتصار كبير تحقّق بدون نظام الحصص. ويُظهر المشهد التشريعي في الكويت تبايناً كبيراً منذ انتخابات عام 2023، حيث تُشغل امرأة واحدة مقعداً يتيماً من أصل 50 مقعداً، في دليل على تداعيات عدم وجود حصة إلزامية للمرأة.

وفي جيبوتي، لم تبدّل الأحداث الانتخابية في شباط/فبراير 2023 مشهد تمثيل المرأة، فبقيت نسبة البرلمانيات على حالها على مستوى الحصة. وفي موريتانيا، أدى تنشيط الدورة الانتخابية، إضافة إلى اعتماد قانون انتخابي جديد قائم على الحوافز، إلى ارتفاع عدد البرلمانيات من 31 إلى 41 في عام 2023.

من أصل 22 بلداً عربياً، خصّص 12 بلداً حصصاً للمشرّعات في المجلس النيابي أو المجلس التشريعي الواحد (الجدول 2-3). وانخفض عدد المقاعد التي تُشغلها نساء بمقدار 22 مقعداً في الفترة بين عامي 2022 و2023، عندما بلغ مجموع المقاعد 669 مقعداً. ويُعزى هذا الانخفاض الكبير بشكل رئيسي إلى الانتخابات التونسية في كانون الأول/ديسمبر 2022، حينما أدى التغيير السياسي الجارف إلى تراجع مقلق في تمثيل المرأة.

وخطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة حاسمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم، حيث تُشغل النساء الآن 50 في المائة من المقاعد البرلمانية، وهو إنجاز مهم نتج من سنّ نظام الحصص إلزامية. وفي البحرين، اسفرت

جيم. القوى العاملة

فالمنطقة تواجه مفارقة مقلقة: تزايد أعداد الشباب، مقابل ارتفاع معدّلات البطالة بشكل يندب بالخطر، وخاصة بين الشباب

تشكّل التعقيدات التي تشوب سوق العمل في المنطقة العربية تحدياً هائلاً يلقي بأعبائه على المشهد الاجتماعي والاقتصادي.

(الشكل 3-8). ويؤكد هذا التفاوت السافر على وجود فجوة كبيرة بين الجنسين وعلى القصور الممنهج في الاستفادة من مهارات الإناث ومواهبهن في الاقتصاد (الإطار 2-3). في المقابل، لا يزال معدّل مشاركة الذكور في القوى العاملة مرتفعاً، إذ يبلغ 70.38 في المائة، وهو قريب من المتوسط العالمي البالغ 72.36 في المائة.

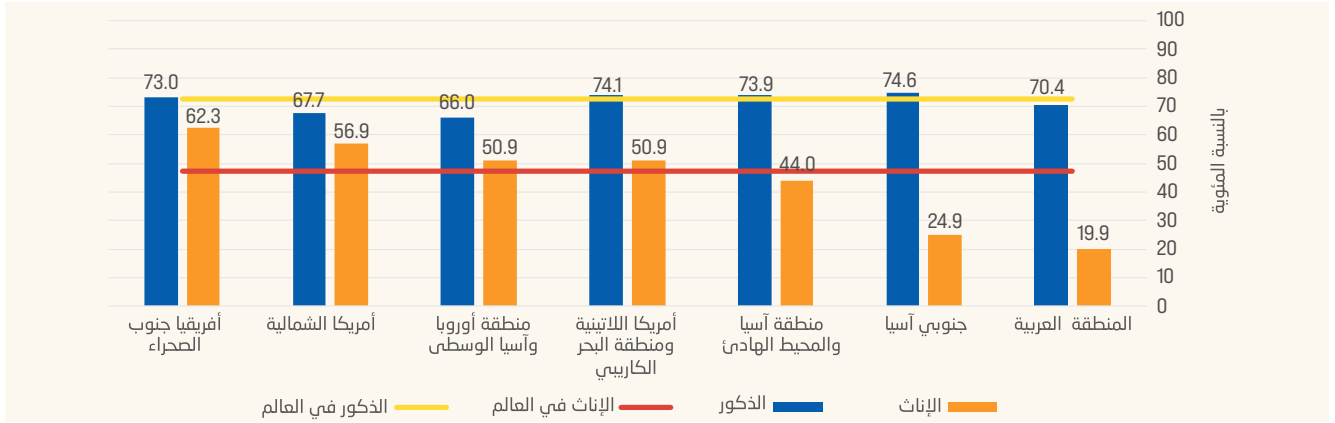
أما الشباب، فيواجهون تحديات أكبر. فمعدّل مشاركة الشباب (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً) في القوى العاملة يبلغ 10.93 في المائة فقط في عام 2023³⁰، وهو أقل بكثير من المتوسط الدولي البالغ 31.9 في المائة. ويدل ذلك على قصور كبير في تمثيلهن، وعلى طمس إمكانيات نسبة كبيرة من السكان. ويفدّر معدّل مشاركة الذكور العرب من نفس الفئة العمرية الشبابية في القوى العاملة بنسبة 39 في المائة في عام 2023، أي أدنى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 47.6 في المائة³¹.

والنساء. وهذا الواقع المقلق، الذي يتفاقم بفعل الفجوة الواسعة بين مهارات القوى العاملة ومتطلبات أصحاب العمل المتغيرة باستمرار، يؤثر سلباً على الآفاق الاقتصادية للمنطقة. ولا يزال الاستثمار بقوة في رأس المال البشري، باعتباره عاملاً أساسياً في تعزيز التعليم والتدريب، بشكل شاغلاً ملحاً. ويبقى مستقبل سوق العمل في المنطقة العربية رهناً بمواجهة هذه التحديات المتعدّدة الأوجه.

1. المشاركة في القوى العاملة

تسجّل المنطقة العربية في عام 2023 تفاوتات صارخة بين الرجال والنساء على صعيد المشاركة في القوى العاملة. فمشاركة المرأة ثابتة تقريباً عند معدّل منخفض جداً قدره 19.88 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 47.15 في المائة

الشكل 3-8 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، المتوسطات الإقليمية، عام 2023



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية المنمّجة، 2023.

الإطار 2-3 إضاءات من المسح العالمي للقيم: تحليل أدوار المرأة والرجل والمعتقدات بشأن الجنسين في المنطقة العربية

المسح العالمي للقيم هو مشروع بحثي معروف عالمياً يتناول التفاصيل المعقّدة المتعلقة بقيم الناس ومعتقداتهم وتغيّرتهم مع الزمن، وكيفية تأثيرها على الهياكل المجتمعية والمنظومات السياسية. وقد أسفر هذا المسح، الذي أجرته شبكة من علماء الاجتماع الدوليين منذ عام 1981، عن صورة وافية حول الثقافات الوطنية من خلال مسح شملت قرابة 100 بلد. وشاركت سبعة بلدان عربية، هي الأردن وتونس والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، في الدورة السابعة من المسح (2017-2022)، فقدّمت صورة غنية عن القيم والمعتقدات المتعلقة بالجنسين في المنطقة. ويتيح المسح معرفة ما إذا كانت المعايير التقليدية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لا تزال منتشرة، وبيّن المسح التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين وأثرها المحتمل على تمكين المرأة.

وتشير البيانات إلى انتشار أعراف ثقافية في المنطقة العربية تعزّز الأدوار التقليدية للجنسين، حيث الرجال هم المعيلون الأساسيون والنساء هنّ مقدّمات الرعاية. ووجهة النظر هذه منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة، وتدّل على معتقدات مجتمعية عميقة الجذور. ويمكن أن تكون لهذه الآراء آثار كبيرة على المساواة بين الجنسين، مما يحدّ من فرص التطوير

المهني والشخصي المتاحة للمرأة ويعزّز الفوارق بين الجنسين، كما يحدّ من النمو الاقتصادي من خلال تقليص مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وبعض المؤشرات المختارة من المسح أساسية لفهم أدوار الجنسين وحال المساواة في المنطقة. وهذه المؤشرات تتناول المعتقدات بشأن الأمهات العاملات، وتفوّق الذكور في الأعمال التجارية والقيادة السياسية، واستحقاق الوظيفة على أساس نوع الجنس عندما تكون فرص العمل المتاحة قليلة. ويلقي كل مؤشر الضوء على المواقف المجتمعية، ويساعد على قياس التقدّم أو التراجع على مسار المساواة بين الجنسين (الشكل 3ج).

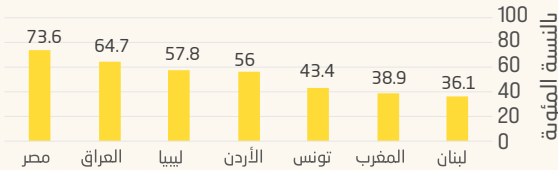
يكشف تحليل بيانات المسح عن الاعتقاد السائد بأنه عندما تعمل الأمهات مقابل أجر، يعاني الأطفال. ويتراوح معدّل الاتفاق على وجهة النظر هذه بين 63 في المائة في لبنان والعراق وحدّ أعلى قدره 84.3 في المائة في الأردن، مما يشير إلى انتشار التصوّر بأن الدور الأساسي للمرأة يجب أن يكون في المنزل، في رعاية الأطفال. ويمكن لهذا الاعتقاد أن يحدّ من مشاركة المرأة في القوى العاملة وأن يرسخ الأدوار التقليدية للجنسين.

كذلك، يسود اعتقاد بأنّ الذكور يتفوّقون على النساء في الأعمال التجارية والقيادة السياسية. وتتراوح نسبة الموافقة على فكرة أن الرجال هم مديرون تنفيذيون أفضل بين 36.1 في المائة في لبنان ونسبة صادمه هي 73.6 في المائة في مصر. وتتراوح نسبة الاعتقاد بالتفوق السياسي للذكور بين 42.8 في المائة في المغرب و81.2 في المائة في مصر. وهذه القيم تعكس تفشّي المعايير الأبوية، وتديم تأثير ما يُعرف بالحاجز غير المرئي الذي تواجهه النساء، وتحول دون تقدّم المرأة باتجاه تولّي أدوار قيادية.

كما أنّ الاقتناع بأنه يحقّ للرجال الحصول على وظيفة أكثر من النساء عندما تكون الوظائف نادرة يشير إلى أنّ عدم المساواة بين الجنسين قضية راسخة. وبلغت نسبة الموافقة على هذه الفكرة 56.1 في المائة في المغرب، ونسبة مقلقة جداً قدرها 89.4 في المائة في مصر، مما يدلّ على أن الأدوار التقليدية للجنسين حيث الرجال هم المعيلون الرئيسيون لا تزال سائدة.

الشكل 3ج. اتفاق في البلدان العربية حول مؤشرات مختارة من المسح العالمي للقيم، الدورة السابعة، 2017-2022

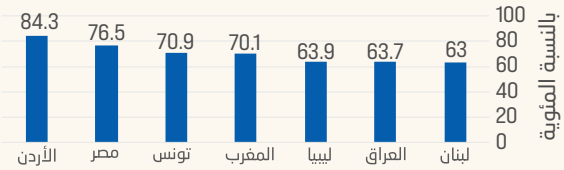
الرجال يربعون أكثر من النساء في مناصب المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال



الرجال أفضل في القيادة السياسية من النساء



عندما تعمل الأم مقابل أجر، يعاني الأطفال



عندما تكون فرص العمل قليلة، للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء



المصدر: المسح العالمي للقيم، الدورة السابعة.

المنطقة 64.3 في المائة. وتجاوز هذا المعدّل المرتفع بين الذكور (66.2 في المائة) بشكل بسيط ما هو عليه بين الإناث (55.7 في المائة)³². وتؤكد هذه الأرقام أنّ العمل غير النظامي منتشر جداً في المنطقة، وهو غالباً ما يتّسم بظروف لا تلبّي المعايير المطلوبة، وبانخفاض الإنتاجية، وعدم كفاية الأجور.

2. العمل غير النظامي

يشكّل انتشار العمل غير النظامي في سوق العمل الإقليمية تحدياً هائلاً للتنمية الاقتصادية ومصدراً لتداعيات اجتماعية كبيرة. وفي عام 2022، بلغ معدّل العمل غير النظامي في

العالمي، وأعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7 في المائة. ويخيم شبح البطالة على شباب المنطقة. فتقديرات منظمة العمل الدولية النمذجة تشير إلى أن البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) تبلغ معدلاً مخيفاً قدره 26.4 في المائة، وذلك بنسبة 22.2 في المائة بين الشباب الذكور و42 في المائة بين الشابات. وكلا هذين الرقمين يتجاوز المعدلات العالمية إلى حد بعيد، مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز فرص عمل الشباب والتخفيف من التداعيات المحتملة للبطالة على الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي³⁴.

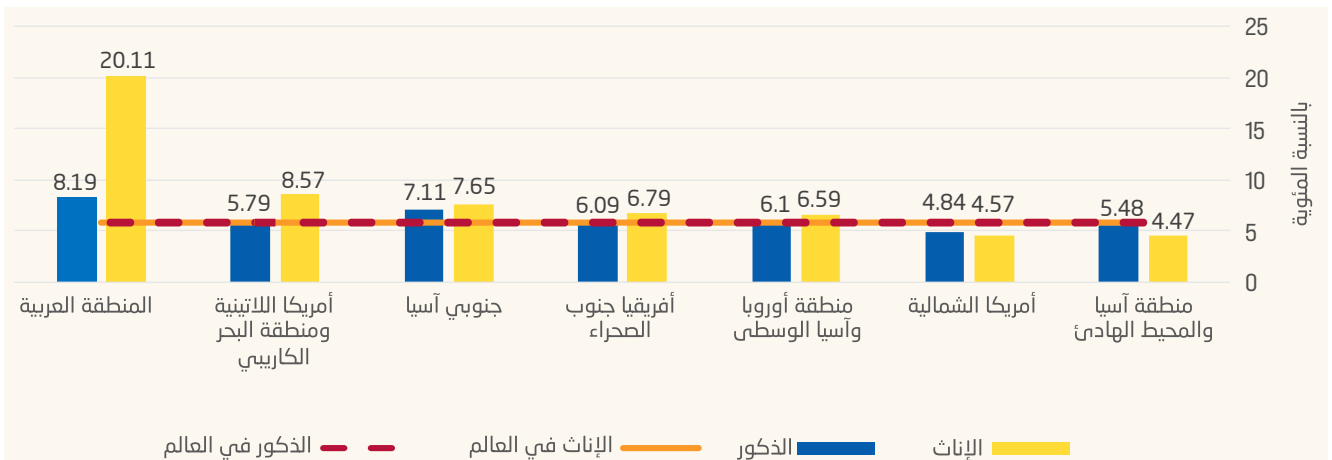
يُعزى ارتفاع معدلات البطالة إلى تضافر عوامل ديمغرافية واقتصادية وتعليمية واجتماعية وسياسية عديدة. وتضع «الطفرة الشبابية» الكبيرة في المنطقة، والناجمة عن وجود نسبة كبيرة من السكان تحت سن 30 عاماً، ضغطاً هائلة على سوق العمل، مع دخول المزيد من الشباب إلى القوى العاملة كل عام. ويحول كل من الركود الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب انخفاض أسعار النفط، وتضاعف الصراعات والاضطرابات المدنية، دون خلق فرص عمل. وينشأ عدم التوافق بين مهارات الباحثين عن عمل واحتياجات أصحاب العمل نتيجة للقصور المتعدد الأوجه الذي يشوب أنظمة التعليم والتدريب. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي أساسية لخلق فرص العمل، تحديات عدة، مثل ضعف القدرة على الحصول على التمويل، والحوافز التنظيمية التي تحد من نموها. إضافة إلى ذلك، يفضي عدم المساواة بين الجنسين إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات المتعددة الأوجه وضع سياسات شاملة تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن نوعية التعليم والتدريب، وتدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنهض بالمساواة بين الجنسين في سوق العمل (الإطار 3-3).

والتحديات الاجتماعية المرتبطة بالعمل غير النظامي متعددة. فغالباً ما يعاني العاملون في القطاع غير النظامي من عدم المساواة في الدخل، ويواجهون خطر الفقر المتزايد بسبب انخفاض الدخل وعدم الحصول على أي مزايا وظيفية. كذلك، هم يفتقرون إلى الأمن الوظيفي بفعل ساعات العمل غير المنتظمة، والدخل غير الثابت، وخطر فقدان الوظيفة بشكل مفاجئ. وغياب تدابير الحماية الاجتماعية يعرض هؤلاء العمال لصدمات مثل المرض، أو الإصابة، أو التراجع الاقتصادي. فظروف العمل سيئة، وهي تشمل ساعات العمل الطويلة، والبيئات غير الآمنة، وانعدام القدرة على الحصول على فرص التدريب والتطوير الوظيفي. وقد تكون الفرص المتاحة للعاملين في القطاع غير النظامي للحصول على خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية محدودة، إذ إن هذه الخدمات كثيراً ما تكون متاحة في قطاع العمل النظامي. والاستبعاد الاجتماعي نتيجة أخرى من نتائج العمل غير النظامي، حيث إن العاملين في القطاع غير النظامي مهمشون وليسوا ممثلين في عمليات صنع القرار³⁵. ويمكن للعمل في القطاع غير النظامي أن يفضي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال حصر النساء أكثر من الرجال في وظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر، وإلى المساهمة في عمل الأطفال، حيث إن الرقابة والتنظيم غالباً ما يكونان أضعف في هذه القطاع.

3. البطالة

تدعو مستويات البطالة في المنطقة العربية للقلق، وهي أكثر ارتفاعاً بين النساء (الشكل 3-9). فقد وصل معدّل بطالة الإناث في عام 2023 إلى حد أعلى إقليمياً قدره 20.1 في المائة، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 5.8 في المائة إلى حد بعيد. ويبلغ معدّل بطالة الذكور 8.19 في المائة، وهو أعلى معدّل على الصعيد

الشكل 3-9 معدلات بطالة الإناث والذكور، المتوسطات الإقليمية لعام 2023



المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النمذجة، 2022.

الإطار 3-3 مرصد الإسكوا للمهارات: شرح ديناميات سوق العمل في المنطقة العربية

يُعدُّ مرصد المهارات، الذي أطلقته الإسكوا، مبادرة رائدة تستفيد من البيانات الضخمة والتعلُّم الآلي لتطوير فهم شامل لديناميات سوق العمل في المنطقة العربية. ومن خلال استخراج البيانات في الوقت الفعلي من أكثر من 100 منصة إقليمية للإعلان عن الوظائف عبر الإنترنت، تمَّ تجهيز المبادرة لرصد الطلب على الوظائف والتنبؤ به، وتقييم مدى ملاءمة مجموعة من المهارات، وتوقُّع مسارات التوظيف المستقبلية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو 2023، دقَّق مرصد المهارات في 367,799 إعلان وظيفة عبر الإنترنت.

ويكشف التحليل المستند إلى البيانات التي تمَّ جمعها في الربعين الأولين من عام 2023 عن اختلال ملحوظ في الطلب في سوق العمل. فقد شهد قطاعا الخدمات والمبيعات طفرات في الطلب على الوظائف، حيث كانت وظائف المترجمين والمحاسبين والمعلمين والطهاة والنُّدَل ومصمِّمي الجرافيك ومديري المبيعات من بين أهم عشر وظائف مطلوبة (الشكل 3د). كذلك، استمر الطلب على مهندسي الميكانيك والكهرباء.

بلغ الطلب أعلى مستوياته على مهارات التسويق والمحاسبة والتمويل وإدارة المطاعم. وعلى الرغم من أن علوم الكمبيوتر وتحليل البيانات صُنِّفت من بين أكثر عشر مهارات مطلوبة، فالمنطقة لا تزال على الأرجح متأخرة على مسار الثورة الصناعية الرابعة. فوفقاً لتقرير مستقبل الوظائف لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الطلب على مهارات التفكير التحليلي والتفكير الإبداعي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة سيهيمن على الطلب العالمي على المهارات بحلول عام 2027. والمهارات التي تشد الحاجة إليها في عصر ثورة الذكاء الاصطناعي تشمل تلك المتعلقة بالحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وقيادة المبيعات، والتحليل، والترجمة، وتطوير تطبيقات الأجهزة المحمولة، وإدارة الأفراد، وإنتاج الفيديوهات، والإنتاج الصوتي، وتصميم تجربة المستخدم، والتسويق عبر محرّكات البحث، وتحسين محرّكات البحث، وتقنية سلسلة الكتل، من بين أمور أخرى¹.

ويبرز في الوقت نفسه تحيُّز قائم على نوع الجنس في العديد من إعلانات الوظائف التي تفضّل المرشحين الذكور بكل صراحة. علاوة على ذلك، تُظهر البيانات تبايناً كبيراً بين النسبة المئوية للوظائف الشاغرة التي تستهدف النساء مقابل تلك التي تستهدف الرجال، في مختلف الدرجات. فعلى سبيل المثال، على مستوى المبتدئين، 24.5 في المائة فقط من إعلانات الوظائف تستهدف النساء، في حين تستهدف 35.5 في المائة من الإعلانات الرجال. ويتسع هذا التفاوت بشكل صارخ في الرتب العليا، حيث تستهدف 18 في المائة فقط من إعلانات الوظائف الشاغرة النساء، مقابل نسبة كبيرة تبلغ 57 في المائة من الإعلانات التي تستهدف الرجال (الشكلان 3هـ و3و).

الشكل 3د. اتفاق في البلدان العربية حول مؤشرات مختارة من المسح العالمي للقيم، الدورة السابعة، 2017-2022 (نسبة مئوية)

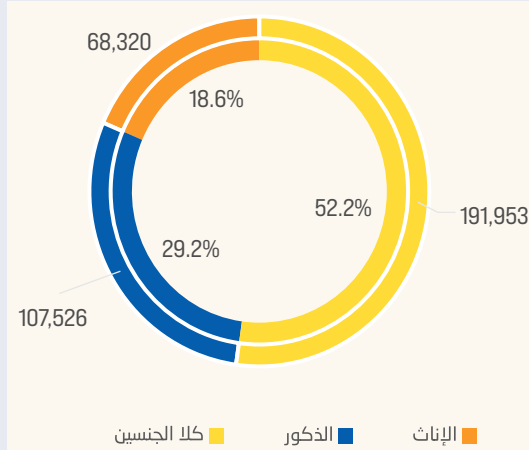


المصدر: مرصد مهارات الإسكوا، بيانات عام 2023.

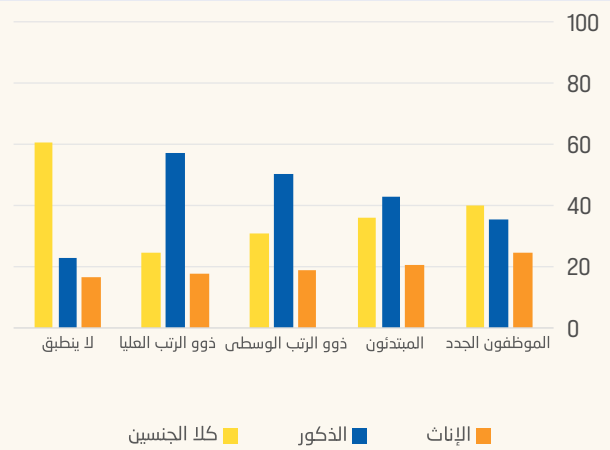
ملاحظة: استناداً إلى إعلان عن وظيفة عبر الإنترنت تم تحليلها في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2023.

تؤكد هذه النتائج استمرار التمييز بين الجنسين في سوق العمل. ومن الضروري تصحيح هذا الاختلال، ومناصرة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، والعمل على أن تكون القوى العاملة أكثر تنوعاً وتوازناً. وإلا، فسيستمر التمييز بين الجنسين في زيادة فجوة البطالة، المرتفعة بالفعل بين النساء، وخفض معدلات مشاركتهن في القوى العاملة.

الشكل 3. الوصف الوظيفي حسب مؤشر المساواة بين الجنسين، 2023



الشكل 3هـ. مستوى الأقدمية المطلوب حسب مؤشر المساواة بين الجنسين، 2023 (نسب مئوية)



المصدر: مرصد مهارات الإسكوا، بيانات عام 2023.

أ. Birt, 2023.

المتوقع أن ينخفض تدريجياً إلى 10.5 في المائة في عام 2024. وتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى معدلات البطالة في المنطقة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدّل البطالة في عام 2023 ما قدره 5.1 في المائة، وأن يرتفع قليلاً إلى 5.4 في المائة في عام 2024. وقد نجحت بلدان مجلس التعاون الخليجي في خلق فرص العمل من خلال تنفيذ الرؤى الوطنية والإصلاحات الهيكلية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي بفعالية. كما يسّرت هذه الجهود نمو القطاع الخاص، وجذبت الاستثمارات الأجنبية، وعزّزت كفاءة سوق العمل.

يواجه لبنان عقبات كبيرة تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويرجع ذلك أساساً إلى الأزمة الطويلة الأمد التي يعاني منها البلد منذ أربع سنوات. وقد أدت جائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت المدمر في عام 2020 إلى تفاقم الوضع. كما أنّ بيئة الأعمال المليئة بالتحديات تصعب على الشركات العمل بكفاءة، مما يعيق بدوره خلق فرص العمل، ويساهم في نزوح الأدمغة وهجرة الشباب، بما أنّ اللبنانيين يبحثون عن فرص أفضل في بلدان أخرى. وتشير التقديرات إلى أن معدّل البطالة بلغ 29.6 في المائة في عام 2022. وعلى الرغم من أن التوقعات

4. توقّعات البطالة

من المتوقع أن تستمر المنطقة العربية في تسجيل معدّل بطالة مرتفع. ومن المتوقع أن يبلغ المعدّل الإقليمي الإجمالي 11.6 في المائة في عام 2023، وهو من أعلى المعدّلات على مستوى العالم. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدّل انخفاضاً طفيفاً إلى 11.5 في المائة في عام 2024 (الجدول 3-3).

وتواجه البلدان الأقل نمواً تحديات كبيرة في خلق فرص عمل كافية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدّل البطالة إلى 17.1 في المائة في عام 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض هذا المعدّل إلى 16.4 في المائة في عام 2024. وفي البلدان المتضررة من الصراعات، تحول النزاعات المستمرة دون تحقيق التنويع الاقتصادي، وتحّد من فرص العمل المتاحة. ومن المرجح أن يرتفع معدّل البطالة المتوقع لعام 2023، والبالغ 16.5 في المائة، إلى 16.9 في المائة في عام 2024.

وأداء البلدان المتوسطة الدخل أفضل نسبياً على صعيد البطالة. فمعدّل البطالة المتوقع لعام 2023 هو 10.8 في المائة، ومن

الجدول 3-3 إسقاطات الإسكوا بشأن معدلات البطالة، 2024-2023 (بالنسبة المئوية)

2024	2023	
11.5	11.6	مجموع البلدان العربية
3.3	3.2	الإمارات العربية المتحدة
0.6	1.0	البحرين
4.1	4.3	عمان
0.2	0.1	قطر
4.0	2.9	الكويت
5.2	5.1	المملكة العربية السعودية
5.4	5.1	بلدان مجلس التعاون الخليجي
21.0	21.9	الأردن
15.7	16.1	تونس
15.9	15.3	الجزائر
27.6	28.4	لبنان
6.3	6.1	مصر
13.8	12.9	المغرب
10.5	10.8	البلدان المتوسطة الدخل
21.3	21.5	الجمهورية العربية السورية
17.0	16.3	العراق
20.6	22.1	دولة فلسطين ^أ
19.5	19.7	ليبيا
13.1	12.6	اليمن
16.9	16.5	البلدان المتضررة من الصراعات
7.2	6.6	جزر القمر
25.9	26.0	جيبوتي
20.7	20.6	السودان
19.1	19.2	الصومال
10.2	10.4	موريتانيا
16.4	17.1	البلدان الأقل نمواً

المصدر: إسقاطات الإسكوا، استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. ^أ. لا تأخذ أرقام دولة فلسطين في الحسبان حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 على غزة.

أن الحكومة قد أبرمت اتفاقات بقيمة 2.7 مليار دولار³⁵ لإنشاء أربعة صناديق استثمار مخصصة لتطوير المشاريع التجارية والسياحية والسكنية. ومن المتوقع أن تسفر هذه الإصلاحات والاستراتيجيات الشاملة الرامية إلى تحفيز الاستثمار والنمو عن توليد فرص العمل وخفض معدلات البطالة. وفي عام 2021، بلغ معدل البطالة في المملكة العربية السعودية 6.62 في المائة، ثم انخفض إلى 5.59 في المائة لاحقاً في عام 2022. وتشير التوقعات إلى أن هذا المعدل سيواصل انخفاضه ليصل إلى 5.1 في المائة³⁶ في عام 2023 و5.2 في المائة في عام 2024.

تشير إلى انخفاض طفيف في معدل البطالة إلى 28.4 في المائة في عام 2023 و27.6 في المائة في عام 2024، فهذا الانخفاض يرجع أساساً إلى هجرة الأدمغة التي تقلص حجم القوى العاملة، وليس إلى حدوث تعافٍ اقتصادي فعلي.

واعتمدت المملكة العربية السعودية استراتيجية للتنوع الاقتصادي تنص على إحداث تغييرات هيكلية مختلفة لتعزيز نمو القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار والسياحة، وجذب رأس المال الأجنبي، وزيادة الصادرات في قطاعات متعدّدة. والجدير بالذكر

وتماشياً مع رؤيتها الوطنية لعام 2030، نفذت قطر إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستثمار، مع التركيز على التمويل الأخضر والرقمنة. وتشمل المبادرات الرئيسية قيام وزارة المالية بإنشاء إطار للتمويل السيادي؛ وإنشاء إدارة مخصصة داخل مصرف قطر المركزي لصياغة السياسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة؛ وقيام هيئة ترويج الاستثمار بإبرام شراكات من أجل تسريع التحول الرقمي وتعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير والإصلاحات الاستراتيجية إلى النهوض بالنمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتوليد فرص عمل إضافية. وسجلت قطر معدل بطالة منخفضاً بشكل ملفت قدره 0.1 في المائة³⁷ في عام 2022. وتشير التوقعات إلى أن هذا المعدل سيظل ثابتاً عند 0.1 في المائة في عام 2023، وسيرتفع قليلاً إلى 0.2 في المائة في عام 2024.

ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني معرّضاً للكثير من المخاطر في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فوفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، في عام 2022، بلغ معدل البطالة الوطني 24.4 في المائة، ويُتوقع أن ينخفض تدريجياً إلى 22.1 في المائة في عام 2023 ثم إلى 20.6 في المائة في عام 2024. غير أنه بعد اندلاع الحرب على غزة، من المتوقع أن تسجل معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً. وتقدّر الإسكوا أن معدل البطالة في قطاع غزة سيصل إلى 64 في المائة على الأقل³⁸، في حين أن البطالة في الضفة الغربية مرجحة للارتفاع.

وشهدت تونس فترة من الهشاشة الاقتصادية بعد تفشي جائحة كوفيد-19، وكان أداءها الاقتصادي بطيئاً باستمرار. وواجه الاقتصاد التونسي العديد من الحواجز التي حالت دون تقدّمه، مثل الأنظمة المرهقة الخاصة بالاستثمار والتجارة والتراخيص، ومحدودية الوصول إلى التمويل، وتوسيع الإدارة العامة، مما جعل من الصعوبة بمكان توليد فرص عمل كافية³⁹. وبلغ معدّل البطالة في تونس 15.2 في المائة في عام 2022، ثم سجّل ارتفاعاً بسيطاً إلى 16.1 في المائة⁴⁰ في عام 2023. ومن المتوقع أن يبلغ 15.7 في المائة في عام 2024. وتتطلب معالجة ارتفاع معدلات البطالة اتخاذ تدابير شاملة لإنعاش النمو الاقتصادي واستعادة الثقة في سوق العمل.

وحلّت مصر في طليعة بلدان المنطقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال استراتيجيتها للتنمية المستدامة، رؤية 2030⁴¹. ومع ذلك، لا تزال سوق العمل تواجه تحديات عدة، منها الاعتماد المفرط على اليد العاملة غير النظامية والمياومة، ولا سيّما في القطاع الزراعي. ويواجه اللاجئون في مصر صعوبات في الحصول على عمل لائق، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخراطهم في القطاع غير النظامي حيث الأجور منخفضة وساعات العمل طويلة. وبلغ معدّل البطالة في مصر 7.2 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 6.1 في المائة في عام 2023 ثم أن يرتفع قليلاً إلى 6.3 في المائة في عام 2024.

الإطار 3-4 التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لندرة المياه والغذاء في المنطقة العربية

في المنطقة العربية، تعود التحديات المتشابكة المتعلقة بالبيئة والمناخ بأضرار واضحة على الأمن المائي والغذائي. فبلدان عديدة تعاني من ندرة حادة في مياه الشرب النظيفة، وأولها في البلدان الأقل نمواً في المنطقة، حيث لا تتجاوز نسبة الحصول على مياه الشرب 60 في المائة، ولا تصل خدمات الصرف الصحي الأساسية سوى إلى 40 في المائة من السكان. وتتجلى هذه الندرة في زيادة حالة الأمن الغذائي، إذ يعاني 116 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، و43 مليون شخص يعانون من نقص التغذية. وهذه الأرقام مرتفعة بشكل صارخ في المناطق المتضررة من الصراعات. ومن المفارقة بمكان أنّ الأمور تزداد تعقيداً بفعل أزمة صحية، سببها السمّنة. فعدد هائل من الأشخاص، مقداره 115 مليون شخص في المنطقة، يعانون من السمّنة المفرطة، لا سيّما في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل.

والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه التحديات المتشابكة واسعة ومعقدة. فندرة المياه والغذاء لا تهدد الصحة العامة فحسب، بل إنّ لها أيضاً تأثير الدومينو على الزراعة والصناعة، كما أنها تؤدي إلى البطالة والانكماش الاقتصادي. وهذا النقص في الموارد يضر بالمجتمعات المهمّشة أكثر من غيرها، مما يعمّق التفاوتات الاجتماعية القائمة بالفعل. ويؤدي ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، لا سيّما في مناطق الصراع، إلى إدامة حلقة الفقر التي تحول دون التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تفرض أزمة السمّنة في الدول الأكثر ثراءً ضغطاً مختلفاً، ولكن مقلق بالقدر نفسه، على أنظمة الرعاية الصحية. وتكشف هذه العوامل، مجتمعة، أنّ المنطقة عالقة في دوامة من النكسات الاجتماعية والاقتصادية الحادة، التي تؤجّجها التحديات البيئية والمناخية.

حركة نزوح كثيفة لـ 4,570,541 شخصاً (أو 911,531 أسرة) بفعل الاشتباكات المسلحة، معظمهم (68.44 في المائة) في العاصمة الخرطوم. بالإضافة إلى ذلك، هاجر 1,256,436 سودانياً إلى البلدان المجاورة، مثل تشاد وليبيا ومصر⁴⁵. وضمّ العراق 1,157,115 نازحاً داخلياً اعتباراً من نيسان/أبريل 2023. وفي المقابل، عاد إليه 154,068 شخصاً، لا سيّما إلى أفضية الموصل وسنجار والبعا⁴⁶. وفي اليمن، يبلغ عدد النازحين داخلياً 28,296 نسمة (4,716 أسرة) في عام 2023. ويعزو 54 في المائة منهم نزوحهم إلى أسباب اقتصادية، و46 في المائة منهم إلى مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن. ويأوي المغرب 145,695 شخصاً نزحوا بسبب الزلزال بقوة 6.8 درجة الذي ضرب البلد في أيلول/سبتمبر 2023⁴⁷. وشهد لبنان نزوح 55,183 شخصاً داخلياً في الفترة من 8 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بسبب العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان⁴⁸. وقد تدهور الوضع الإنساني في غزة بشكل خطير في تشرين الأول/أكتوبر 2023، واتّسم بارتفاع مخيف في عدد النازحين داخلياً. ولجأ النازحون في الغالب إلى المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبحثوا عن مأوى وسط تصاعد الصراع والغارات الجوية الثقيلة. وبحلول 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كشفت بيانات الأونروا أن ما لا يقل عن 42 في المائة (164,756) من جميع الوحدات السكنية في غزة إما دُمّرت وإما تضررت منذ بداية الأعمال العدائية، مما ساهم في النزوح الجماعي. والآن، أكثر من 566,000 شخص يلتمسون المأوى في 148 ملجأ للطوارئ تابعة للأونروا، وذلك في ظل ظروف تزداد قساوة⁴⁹.

نظراً لحجم النزوح الداخلي وتعقيده في المنطقة العربية، نشأت حاجة ملحة لوضع استراتيجيات منسّقة ومتعدّدة الجوانب. وينبغي أن تنصّ هذه الاستراتيجيات للتحديات الفريدة والمشاركة التي يواجهها كل بلد، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الفورية، والمرونة الاقتصادية، والتكامل الاجتماعي. ويمكن أن يكون التعاون الإقليمي السبيل الرئيسي لمعالجة هذا المشهد المعقّد، ولتنفيذ تدخلات على مستوى السياسات تلبّي الاحتياجات وتنسّم بالفعالية. والحاجة ملحة أيضاً إلى التدخل الإنساني في غزة، للتخفيف من معاناة سكانها المحاصرين، والعمل على إيجاد حلّ دائم لمنع تكرار مثل هذه الأزمات المدمّرة في المستقبل.

وتؤكد رؤية 2030 على تمكين المرأة وحمايتها بوصفها أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة. ومن أهداف هذه الرؤية زيادة معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 35 في المائة⁴².

ويتخبّط السودان حالياً في صراع بدأ في نيسان/أبريل 2023. ومن المتوقّع أن يؤدي ذلك إلى زيادة تدهور الاقتصاد السوداني، والحدّ من فرص العمل، وتسريع نزوح الأدمغة وهجرة الشباب. ولمعالجة هذه الشواغل، من الضروري إجراء إصلاحات عاجلة وشاملة ووضع حدّ فوري للصراع. ولا يزال معدّل البطالة مرتفعاً، ومن المتوقّع أن يصل إلى 20.6 في المائة في عام 2023 و20.7 في المائة في عام 2024.

5. النزوح الداخلي في المنطقة العربية

تواجه المنطقة العربية في عام 2023 العديد من التحديات المتعلقة بالنازحين داخلياً. ويتشكّل كل من هذه التحديات من مزيج معقّد من العوامل، مثل النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية والمصاعب الاقتصادية. وقد اتّسع نطاق النزوح الداخلي بشكل ملحوظ بعد الربع الثاني من عام 2023، مع وقوع غالبية الأحداث السلبية بعد تموز/يوليو. والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لحركات النزوح هذه كبيرة ومتنوّعة. فأسواق العمل المحلية تواجه الكثير من الاضطرابات، والبنى التحتية تتعرّض للضغوط تحت وطأة تدفق النازحين الذي تعاني منه المجتمعات المحلية. وفي السودان، لم يؤدّ النزوح على نطاق واسع إلى زعزعة الاستقرار الداخلي فحسب، بل أفضى أيضاً إلى هجرة كبيرة إلى خارج البلد. وفي اليمن، ترتبط أزمة النزوح ارتباطاً وثيقاً بالصراع المستمر، مما يلحق الضرر بالاقتصاد والسلامة في الوقت نفسه. ويعيش النازحون داخلياً حالة من عدم الاستقرار في العراق، حيث تلوح بوادر الأمل واليأس على حدّ سواء. وفي لبنان، تزيد التوترات الجغرافية السياسية الأمور تعقيداً، في حين يطرح النزوح الناجم عن الكوارث الطبيعية في المغرب تحديات فريدة في المناطق الجبلية النائية. وغالباً ما تؤدي هذه السيناريوهات إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية القائمة، مما يزيد من التنافس على الموارد الشحيحة في الأصل.

وفي ليبيا، ضربت العاصفة دانيال مدينة درنة الساحلية ومحيطها وتسبّبت فيها بالكوارث، مما أدى إلى فيضانات غير مسبوقة، وإلى نزوح 43,421 شخصاً في أيلول/سبتمبر 2023⁴³. ويضاف هؤلاء إلى الـ 125,802 شخصاً النازحين من قبل في ليبيا، لغاية نيسان/أبريل 2023⁴⁴. وقد شهد السودان

4

تقييم سياسات التضخم في البلدان العربية

الرسائل الرئيسية

يُعزى التضخم في الدول العربية إلى عوامل خارجية وداخلية، وهو يؤدي إلى أزمات في العملة الوطنية في بعض الحالات.



سجّلت ستة بلدان عربية معدّلات تضخم مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، وهي تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن.



للتضخم في البلدان العربية الستة ذات معدّلات التضخم المرتفعة ثلاثة مصادر رئيسية، وهي الإنفاق الحكومي، والمعروض النقدي، وسعر الصرف الإسمي الفعلي.



يكتسب تنسيق السياسات المختلفة، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، أهمية كبرى في فترات تراجع التضخم.



دعم استقلالية البنوك المركزية أساسي لتعزيز مصداقية السياسات النقدية.



الف. مقدمة

متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 84 في المائة في عام 2022. وفي معظم هذه البلدان، ازداد الإنفاق الحكومي وتفاقم عجز الموازنة بموازاة ارتفاع مستويات الدين السيادي في عامي 2021 و2022، مما أثر على الأسعار وساهم في تسريع وتيرة التضخم. والواقع أن زيادة الإنفاق العام تزيد من خطر اللجوء المفرط إلى طباعة العملة الوطنية لتغطية الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى تفاقم ارتفاع معدل التضخم. وبفعل هذا الارتفاع، يتعزز احتمال استمرار تمويل الإنفاق الحكومي نقدياً وزيادة سرعة وتيرة التضخم.

تتعرض البلدان العربية لصدمة مختلفة نتيجة لانفتاح اقتصاداتها واندماجها في النظام المالي العالمي. ففي عامي 2021 و2022، شهدت هذه البلدان تضخماً متسارعاً بفعل عدد من العوامل، منها الاختلالات في سلاسل الإمداد نتيجة لجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والغذاء، وتساعد أسعار الفائدة، وتداعيات تراجع أسعار الصرف على أسعار الواردات، وعدم التوافق بين العرض والطلب.

ولا تزال مستويات الدين السيادي مرتفعة في العديد من البلدان العربية، ولا تزال تشكل خطراً على التعافي الاقتصادي. فقد بلغ

باء. محركات التضخم: الجوانب النظرية والتجريبية

1. ارتفاع مستويات التضخم في البلدان العربية

المستثمرين، كما أثرت سلباً على قيمة العملة المحلية، وهو ما كانت له تداعيات مباشرة على الأسعار.

وفي آذار/مارس 2023، ظل التضخم مرتفعاً للغاية في مصر. فقد ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك في المناطق الحضرية بنسبة 32.7 في المائة على أساس سنوي. وفي عام 2022، تراجعت قيمة العملة في مصر على مراحل، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار ويرجح أن يؤدي إلى إبقاء التضخم مرتفعاً في عام 2023.

وفي لبنان، استمر التضخم المرتفع جداً للشهر الخامس والثلاثين على التوالي في نيسان/أبريل 2023، عندما وصل إلى رقم قياسي قُدِّرَ 269 في المائة. ويؤثر تسارع التضخم على جميع القطاعات الاستهلاكية تقريباً، بما في ذلك قطاعات الأغذية والنقل والألبسة والإسكان والمرافق الحيوية. ويُعزى التضخم إلى الانخفاض الهائل في قيمة الليرة اللبنانية، ما يعكس انعدام الثقة في النظام المالي، والزيادة الكبيرة في المعروض النقدي، والتأثير المعقد لتعاميم مصرف لبنان التي أفضت إلى العمل بأسعار صرف متعددة وإلى المضاربة في سوق العملة. وفي الوقت نفسه، أسفر انهيار إيرادات الميزانية عن انخفاض حاد في الإنفاق العام وعن تمويل الإنفاق الحكومي تمويلاً نقدياً، وهو ما أمعن في زيادة التضخم.

ويشهد السودان تضخماً مرتفعاً للغاية منذ عام 2013. وقد تراجع التضخم من 359.1 في المائة في عام 2021 إلى 139 في المائة في عام 2022، لا سيما بسبب توحيد أسعار الصرف والحد

عادت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا بصدمة كبيرة على العديد من البلدان العربية التي تمرّ أصلاً في أوضاع اقتصادية كئيبة صعبة، ولا سيما منها البلدان المستوردة للنفط، التي كانت تعاني من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة سعر الصرف الإسمي الفعلي. غير أنّ التضخم لم يتبع المسار نفسه في جميع البلدان العربية. ففي حين تمكن العديد من هذه البلدان من الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة إلى معتدلة منذ عام 2019، عانت ستة بلدان من ارتفاع التضخم منذ عام 2020، ومنها تونس والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. كذلك، ارتفعت مستويات التضخم ارتفاعاً حاداً في السودان ولبنان، وهو ما يحدث عندما يتجاوز معدل التضخم لمدة 12 شهراً 100 في المائة، وعندما يتجاوز معدل التضخم التراكمي لمدة ثلاث سنوات متتالية 100 في المائة (الجدول 1-4)⁵⁰.

وإضافة إلى الأسباب الاقتصادية العديدة للتضخم في هذه البلدان، أدى السياق السياسي غير المستقر والمطالب الاجتماعية المتنوعة دوراً كبيراً في تدهور المالية العامة، واللجوء إلى طباعة العملة لتغطية العجز العام، وتسارع التضخم. كما أضعف السياق السياسي المؤسسات، وجعلها غير قادرة على منع تعطيل قنوات التوزيع وعلى الحد من ارتفاع الأسعار، بسبب غياب التناوب بين العرض والطلب. وقد أسفرت الصدمات الأمنية والصدمات في قطاع الطاقة عن إضعاف ثقة

وفي تونس، استقرت معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، لكن قيمة العملة الوطنية تراجعت كثيراً، وسجلت أسعار المواد الغذائية والطاقة ارتفاعاً كبيراً. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2022، يسجل البلد تضخماً من رقمين.

أما في اليمن، فتشكّل الأزمة السياسية خطراً على وضع الاقتصاد الكلي للبلد، وتفرض تحديات أمام تحقيق الاستقرار العام. فعلى الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار الغذاء والوقود العالمية، لا تزال الأسعار المحلية مرتفعة، وقد بلغ متوسط تضخم أسعار المواد الغذائية 45 في المائة في عام 2022. ونظمت السلطات مزاداً أسبوعياً لبيع العملة الأجنبية من أجل تمويل الواردات الأساسية بأسعار صرف السوق. ويؤدي ذلك إلى تقييد التضخم ودعم استقرار سعر الصرف من خلال خفض كمية السيولة المتوفرة. ويعتمد تحقيق استقرار سعر الصرف والأسعار عموماً على المساعدات الخارجية الرامية إلى التخفيف من ضغوط التمويل والحد من التمويل النقدي.

من طباعة العملة المحلية لتغطية العجز المالي. واعتمد البنك المركزي نظام استهداف القاعدة النقدية، مما خفّض نمو المعروض النقدي إلى 48 في المائة في عام 2022 مقارنة بـ153 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، أدت الأزمة السياسية والصراع المسلح بين القوات المسلحة واستمرار الحرب في أوكرانيا إلى تدهور الوضع الاقتصادي والقوة الشرائية تدهوراً حاداً في عام 2023.

وتواجه الجمهورية العربية السورية، العالقة في شبك أزمة سياسية عميقة، تضخماً محلياً هائلاً بسبب انخفاض قيمة عملتها الوطنية. وأسفر ذلك عن ارتفاع معدل التضخم إلى 78 في المائة في عام 2021 و66 في المائة في عام 2022، وعن زيادة أسعار المواد الغذائية بأكثر من 90 في المائة. وساهم ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والوقود في تسارع وتيرة التضخم، فبات جزء أكبر من السكان يعيشون أوضاعاً محفوفة بالمخاطر، ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

الجدول 1-4 معدلات التضخم (بالنسبة المئوية)

2024 ^أ	2023 ^أ	2022	2021	2020	2019
8.09	9.05	8.30	5.71	5.63	6.72
30.15	44.54	63.16	81.90	116.40	13.40
26.00	55.53	164.12	359.80	153.60	51.00
45.82	117.38	183.76	150.70	84.30	2.89
21.75	35.31	13.74	5.21	5.07	9.38
9.55	19.92	42.60	45.69	23.10	12.01

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2023.

أ. تشير إلى التنبؤات.

(التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب)، وثانياً بزيادة تكاليف الإنتاج (التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف).

ويحدث التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب عندما يكون إجمالي الإنفاق مفرطاً مقارنة بكمية السلع والخدمات المتاحة. ويمكن أن يبلغ الطلب مستويات مفرطة بعد أن تزيد الحكومة الإنفاق، أو في حال ازداد الاستهلاك أو الاستثمار أو الصادرات. وحسب هذه النظرية، يُعزى التضخم إلى نمو الطلب الكلي بوتيرة أسرع مما يمكن أن يستوعبه العرض الكلي.

وتنطبق نظرية التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف على الحالات التي ترتفع فيها الأسعار بفعل ارتفاع تكاليف صنع السلع وتقديم الخدمات. وتعود الزيادة في تكاليف الإنتاج بشكل

2. تقييم محرّكات التضخم

يقيّم التحليل الاقتصادي القياسي التالي المصادر المختلفة للتضخم في البلدان العربية التي شهدت ارتفاعاً حاداً في الأسعار. ويستند التحليل إلى مزيج من النهج الاقتصادية المختلفة، نظراً لتعقيد ديناميات التضخم.

(أ) بعض الطروحات النظرية

كثيرة هي أسباب التضخم والنظريات المتعلقة به. وحسب النظريتين الرئيسيتين، يرتبط التضخم أولاً بزيادة الطلب الكلي

وتشكل انعكاسات أسعار الصرف عاملاً رئيسياً آخر، لأنه من المرجح أن يؤدي انخفاض قيمة سعر الصرف الإسمي الفعلي إلى زيادة الأسعار. وأخيراً، وفقاً للنظرية النقدية، يمكن لزيادة القاعدة النقدية زيادة التضخم، وهنا يُظهر تأثير المعروض النقدي على التضخم.

(ب) محرّكات التضخم وتقلّباته

تستدعي العوامل المتنوعة التي تؤثر على اتجاهات التضخم الانتباه إلى جميع المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المستوى العام للأسعار. وتحدّد المناقشة التالية المحرّكات المختلفة للتضخم في الدول العربية التي سجّلت معدلات عالية من التضخم. ونظراً إلى أنّ هذه المحرّكات مترابطة وتتوقّف على السياسة الاقتصادية المعتمّدة (النقدية والمالية والتجارية والصناعية)، من المفيد تطبيق نموذج بنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات (SVAR)، ويساعد هذا النموذج على تحديد استجابات متغيرات النظام لصدّات هيكلية محدّدة (مفترضة)؛ وعلى تقييم متوسط مساهمة صدمة هيكلية معيّنة في ديناميات المتغيرات، باستخدام أسلوب تحليل هامش الخطأ المتوقّع؛ وتقييم المساهمة التراكمية لصدمة معيّنة في ديناميات كل متغير نمذجي على مدى فترة زمنية ما، بالاستناد إلى المساهمات السابقة. ويمكن تحديد مساهمات مختلف محرّكات التضخم لتوفير إطار مناسب لمساهمة مختلف مكونات التضخم في تقلّبات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وفي التحليل التالي للبلدان الستة ذات معدلات التضخم المرتفعة، تمّ التعبير عن جميع المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية. وأجريت اختبارات جذور الوحدات (root unit tests) للاختلافات في المرحلتين الأولية والأولى. كما جرى اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، وأجريت اختبارات مضاعف لاغرانج (Lagrange) للارتباط التسلسلي للانحدار الذاتي للمتجهات واختبارات لطبيعة الانحدار الذاتي للمتجهات المتبقية. وأخيراً، تمّ تقدير مواصفات النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات (SVAR) على المدى الطويل.

(1) حالة مصر

في عام 2022، بدأت مصر تسجّل تضخماً مكوّناً من رقمين بصورة متكرّرة. ومن المتوقّع أن يصل التضخم إلى 35 في المائة في عام 2023. ويبيّن الشكل 1.4 ديناميات التضخم وارتفاع سعر الصرف الإسمي الفعلي وتزامن الحركة بينهما في الفترة

رئيسي إلى الزيادات في الأجور. ويحدّث ذلك عندما يكون الطلب على اليد العاملة أكبر من العرض. ويُعزى ارتفاع التكاليف أيضاً إلى ارتفاع تكاليف اقتراض المال ودفع الضرائب وشراء السلع من البلدان الأخرى.

ومن الصعب التمييز بين المحدّثات المختلفة للتضخم، سواء كانت ناجمة عن الكلفة أو عن الطلب. ويشير ذلك إلى وجود تفاعل بين هذه المحدّثات، وإلى أنّ تقلّبات الأسعار تنجم عن محرّكات مختلفة. ومع ذلك، فإنّ للتضخم ستة أبعاد رئيسية: أسعار الطاقة، والانفتاح التجاري وحسابات رأس المال، والتضخم المستورد، والإنفاق الحكومي، وانعكاسات تغيّر سعر الصرف، والمعروض النقدي.

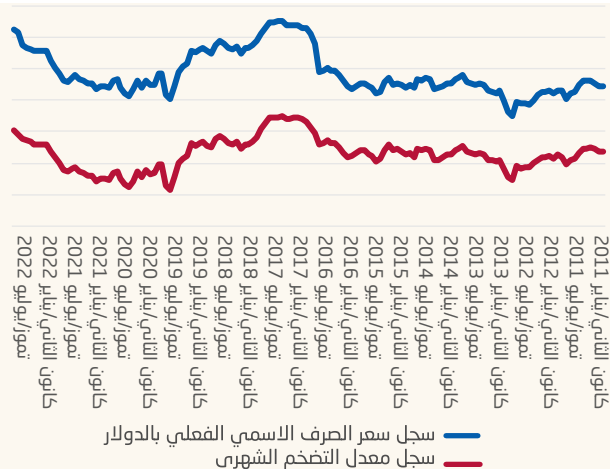
أسعار الطاقة (صدمة خارجية): غالباً ما يُعتبر سعر الطاقة صدمة خارجية للبلدان المصدّفة مستوردة صافية للموارد الطبيعية. ومن المفترض أن تتعرّض أسعار الطاقة لتغيّرات مؤقتة قوية، وأن يؤدي ارتفاع هذه الأسعار إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى كثيرة. ويفضي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتفاقم الضغوط التضخمية.

الانفتاح التجاري ودور حسابات رأس المال: من المتوقّع أن يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم المحلي من خلال قناتين: التجارة، وحسابات رأس المال. وينجم هذا التأثير عن آليتين. أولاً، تنخفض التكاليف بسبب المنافسة المتزايدة في السوق. وثانياً، تتعرّز إنتاجية عوامل الإنتاج، فتتراجع التكاليف والأسعار الإجمالية. وعلى العكس من ذلك، فإن انفتاح حسابات رأس المال يدفع إلى إدخال تحسينات على الهيكل الاقتصادي، بما في ذلك السياسات النقدية التي تركز على الاستقرار النقدي، وزيادة المسؤولية المالية، وتعزيز مصداقية البنك المركزي.

تأثير التضخم المستورد: تُؤكّد مؤلّفات كثيرة على أهمية تأثير التضخم العالمي على التضخم المحلي⁵¹. فعندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب التضخم العالمي، يؤثر ذلك أيضاً على التضخم المحلي، بما أنّ السلع المستوردة إما تُستعمل كمدخلات وإما يستهلكها المنتجون والمستهلكون المحليون. ونتيجة لذلك، تزداد تكاليف الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار المحلية. وهذا التأثير كبير جداً في البلدان العربية، لأنها تعتمد على المواد الخام والمنتجات المستوردة بشكل مفرط.

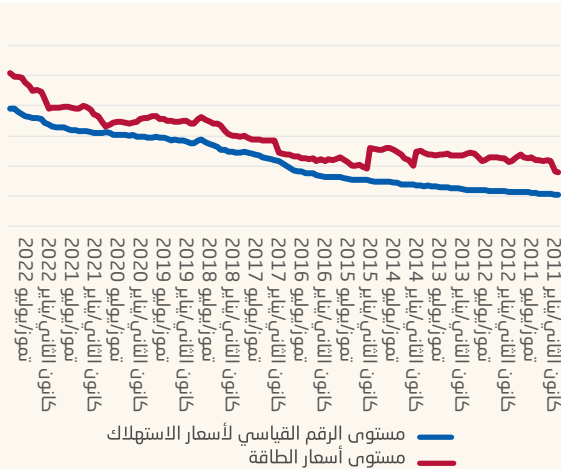
مساهمة الإنفاق الحكومي في التضخم: من المرجح أن تتأثر الأسعار المحلية بالسياسات التنظيمية الدورية التي تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي والحدّ من البطالة من خلال زيادة العجز في الميزانية. في هذه الحالة، تكمن الفكرة في استغلال العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة من خلال طباعة العملة المحلية لتغطية العجز العام.

الشكل 1-4 اتجاه أسعار الصرف الإسمية الفعلية والتضخم في مصر



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 2-4 اتجاه التضخم والأسعار في مصر



المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 2-4 مساهمة المحركات المختلفة في التضخم في مصر

الإنفاق الحكومي	ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستان (بالنسبة المئوية)
2.97	6.07	6.12	6.12	6.12
3.56	3.45	3.45	3.45	3.45
30.43	29.53	29.51	29.51	29.51
5.75	5.93	5.95	5.95	5.95
1.88	1.83	1.83	1.83	1.83
55.38	53.16	53.11	53.11	53.11

المصدر: حسابات الإسكوا.

أ. M2 هو مقياس للمعرض النقدي الذي يشمل النقد، والودائع الجارية، وأنواع أخرى من الودائع التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد.

فترة زمنية تمتد على مدى 24 شهراً، تبرز أدلة على أهمية مساهمة سعر الصرف الإسمي الفعلي (29.5 في المائة)، والإنفاق العام (6.12 في المائة)، والتضخم المستورد (6 في المائة) في التضخم. وينجم التضخم أيضاً عن شكل من أشكال الجمود التضخمي، الذي يَحْدُثُ عندما يتوقف مستوى الأسعار الحالي على مستوى الأسعار السابقة (53.1 في المائة). وبسبب أوجه الجمود المختلفة، ما يبدو في البداية كارتفاع مؤقت في الأسعار يصبح دائماً وهيكلياً.

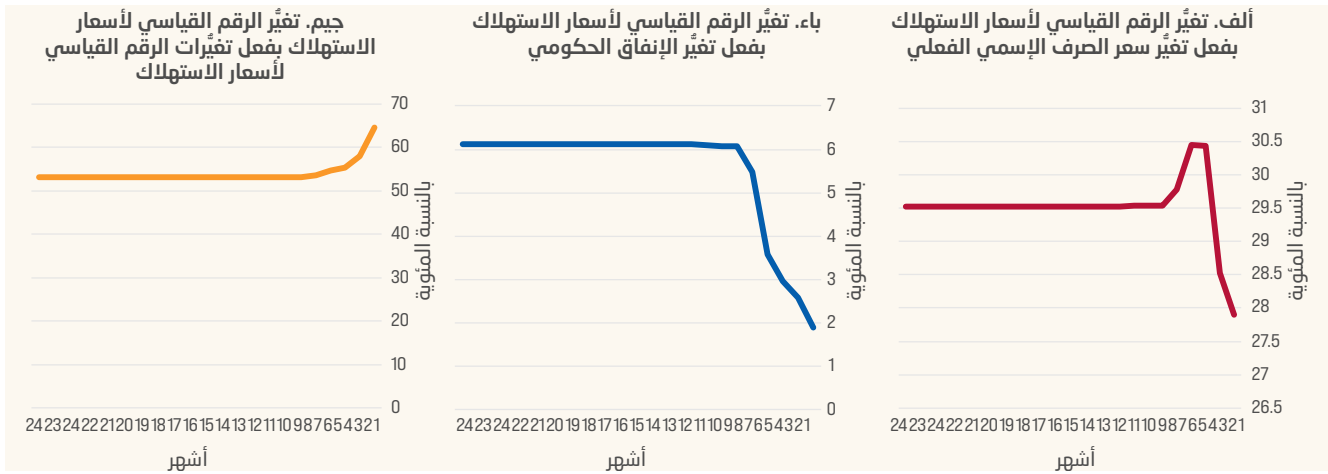
وتبيّن الأشكال 3-4 ألف و3-4 باء و4-3 جيم تأخر رد فعل مستويات الأسعار على التغيّرات التي طرأت على بعض مصادر التضخم في مصر. فمستوى الأسعار يتأثر بسرعة بالتغيّرات في سعر الصرف الإسمي الفعلي، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر على هذه التغيّرات، بينما يستغرق الأمر وقتاً أطول، أي حوالي ستة أشهر، ليؤثر الإنفاق العام على

بين عامي 2019 و2022. وخلال هذه الفترة، خضعت العملة الوطنية لتخفيض منظم يعكس التزام السلطات النقدية بالحفاظ على الميزة التنافسية. واقتنن الارتفاع السريع في التضخم بانخفاض كبير في قيمة سعر الصرف الإسمي الفعلي من 40 في المائة في عام 2022، مقابل ارتفاعه بنسبة 7 في المائة في عام 2021.

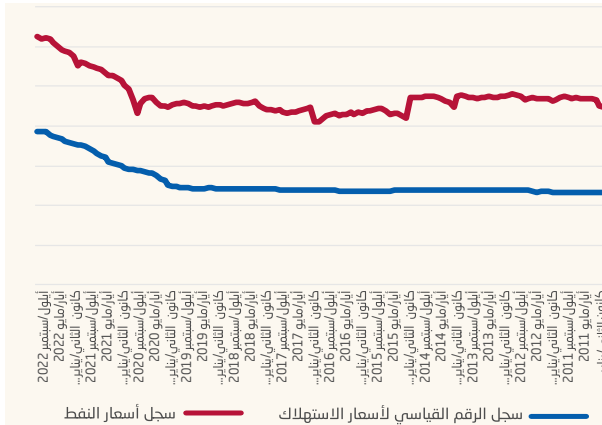
يبين الشكل 2-4 تزامن الحركة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وسعر برميل النفط. غير أن التقديرات تشير إلى أن أسعار الطاقة لا تسهم إلا مساهمة بسيطة في تسارع التضخم (الجدول 2-4). وقد شكّل الدعم الحكومي للطاقة حاجزاً ضد تقلب أسعار الطاقة.

تشير مساهمات المحركات المختلفة في التضخم إلى ثلاثة مصادر رئيسية للتضخم في مصر (الجدول 2-4). وعند دراسة

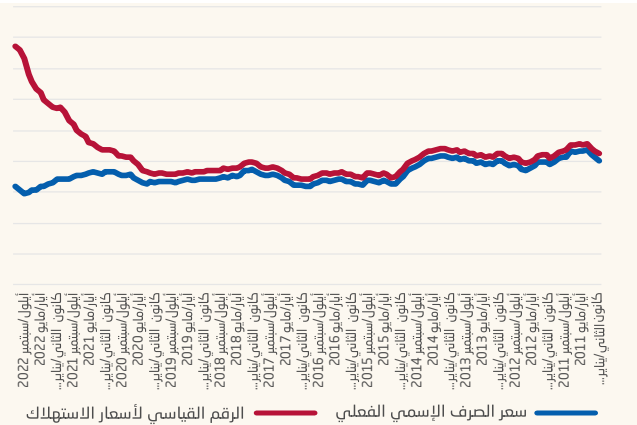
الشكل 3-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في مصر



الشكل 4-5 اتجاه أسعار النفط والتضخم في لبنان



الشكل 4-4 اتجاه سعر الصرف الفعلي والإسمي والتضخم في لبنان



المصدر: حسابات الإسكوا.

لبنانية مقابل الدولار، تشمل أسعار الصرف الأخرى سعر صرف الدولار الجمركي، البالغ 86,000 ليرة لبنانية مقابل الدولار، وهو يُستخدم لدفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة؛ وسعر صرف «صيرفة» البالغ حوالي 85,500 ليرة لبنانية مقابل الدولار، وتستخدمه البنوك التجارية وتجار العملات الأجنبية؛ وسعر السوق السوداء غير الرسمي البالغ حوالي 89,600 ليرة لبنانية مقابل الدولار اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023.

ويفسّر هذا السياق الانفصال بين سعر الصرف الرسمي (الذي تتوفر بشأنه سلسلة إحصائية) وتسارع التضخم (الشكل 4-4). ويبين الشكل 5-4 ديناميات التضخم وسعر برميل النفط في لبنان، مظهرًا تزامن الحركة بين المتغيّرين في الفترة من شباط/فبراير 2021 إلى منتصف عام 2022.

التضخم. ويبين الشكل 3-4 جيم أنّ الجمود التضخمي كان أخذاً في الانخفاض، ولكنه بقي كبيراً.

يبدو أن ديناميات التضخم في مصر مرتبطة جزئياً بطبيعة نظام أسعار الصرف العائمة. وهذا النظام أقل مرونة، إذ إنّ مصر تُبقي فعلياً على سعر صرف مرتبط بتقلبات الدولار.

(2) حالة لبنان

إنّ تحليل مسار التضخم في لبنان مثير للاهتمام. فوفقاً للشكل 4-4، لا علاقة بين التضخم واتجاهات سعر الصرف الإسمي الفعلي. وقد يبدو ذلك غير بديهي في هذا البلد الذي يعاني من تضخم مرتفع للغاية. ولكن، يجب دراسة سياق البلد، وسوق الصرف الأجنبي اللبناني غير النمطي، وأسعار الصرف المتعدّدة. فإضافة إلى سعر الصرف الرسمي المعدّل البالغ 15,000 ليرة

يُظهِرُ الشكْلان 6-4 و 6-4 جيم تأخُر رد فعل مستوى الأسعار على التغيُّرات في المصادر الرئيسية للتضخم في لبنان. فمستوى الأسعار يستجيب على الفور (شهر واحد) لأي تغيُّرات في المعروض النقدي (ممثلاً بـ M2). ويساهم الإنفاق العام في زيادة التضخم تدريجياً، أي بعد مرور ستة أشهر. ولا يسجّل التضخم أي شكل من أشكال الجمود، الذي يبدو أنه خاص بحالة لبنان. بعبارة أخرى، معدّلات التضخم في لبنان أقل اعتماداً على المعدّلات السابقة، إذ إنّ نسبة 11.58 في المائة فقط من التضخم الحالي تتأثر بالمعدّلات السابقة، كما هو مبين في الشكل 6-4 ب. ويشير ذلك إلى أن اتجاهات التضخم الحالية تتفاعل مع التضخم المتوقَّع أكثر من التضخم السابق. إضافة إلى ذلك، يعتمد التضخم الحالي بشكل متزايد على توقُّعات التضخم. وللحؤول دون ارتفاع مستويات التضخم ارتفاعاً كبيراً، تحدّد الجهات الاقتصادية الأسعار على أساس توقُّعات التضخم.

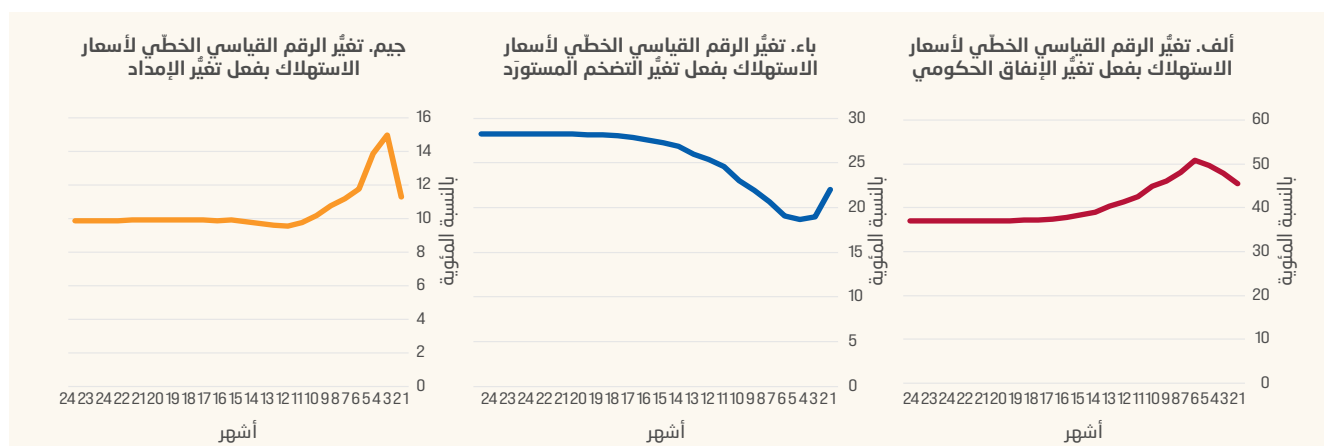
تشير مساهمات مختلف محرّكات التضخم إلى المصادر الرئيسية للتضخم في لبنان (الجدول 3-4). وعلى مدى 24 شهراً، تشمل هذه المصادر الإنفاق الحكومي (36.96 في المائة)، والتضخم المستورد (28.27 في المائة)، والأسعار العالمية للطاقة (10.21 في المائة)، والمعروض النقدي (9.87 في المائة). ويعود تدبّي مساهمة سعر الصرف الإسمي الفعلي (3.08 في المائة) في التضخم إلى مواصفات النموذج المقدّر، الذي يأخذ في الاعتبار سعر الصرف الرسمي فقط ولا يعكس القيمة السوقية لليرة اللبنانية (حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، كان سعر الصرف الرسمي يبلغ 1,507 ليرات لبنانية مقابل الدولار). كذلك، لا يشمل التقدير عام 2023 ولا يأخذ في الاعتبار قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية تخفيضاً حاداً إلى سعر رسمي جديد قدره 15,000 ليرة لبنانية مقابل الدولار. وينبغي مقارنة النتائج الواردة في الجدول 3-4 بشيء من الحذر. وبشكل عام، ساهم الإنفاق الحكومي والتضخم المستورد وعمليات طباعة النقود بقوة في تسارع التضخم.

الجدول 3-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في لبنان

ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستتان (بالنسبة المئوية)
49.65	46.06	38.31	36.96
13.87	10.72	9.79	9.87
5.68	3.92	3.16	3.08
2.52	6.63	9.52	10.21
18.62	21.95	27.24	28.27
9.65	10.70	11.95	11.58
الإنفاق الحكومي			
المعروض النقدي (M2)			
سعر الصرف الإسمي الفعلي (باليورو)			
الأسعار العالمية للطاقة (سعر برميل النفط)			
الرقم القياسي لأسعار الواردات			
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك			

المصدر: حسابات الإسكوا.

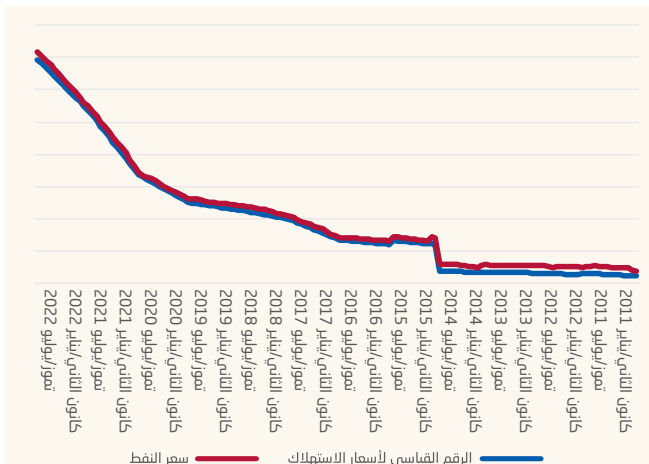
الشكل 6-4 تأخُر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في لبنان



وتُظهر مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم، على مدى فترة 24 شهراً، مساهمات الأسعار الدولية للطاقة والمعرض النقدي والتضخم المستورد وسعر الصرف الإسمي الفعلي في تعزيز التضخم، وهي تبلغ 22.19 في المائة و8.47 في المائة و8.20 في المائة و4.94 في المائة على التوالي (الجدول 4-4). ويسهم المعرض النقدي، حسب معادلة M2، مساهمةً كبيرة، حيث وصل إلى مستوى قياسي في حزيران/يونيو 2023 بلغ 11,218 مليون ريال يمّني مقابل 7,273 مليون ريال يمّني في حزيران/يونيو 2022، أي زيادة قدرها 55 في المائة. وفي اليمن، كما هو الحال في بلدان أخرى، يسهم التضخم السابق إلى حدّ بعيد في التضخم الحالي، وذلك بنسبة 55.4 في المائة، بسبب الجمود في تشكيل الأسعار. وتؤكد التجربة العملية المساهمة الكبيرة للأسعار العالمية للنفط، حيث يؤثّر ضعف إنتاج النفط على الأسعار المحلية. إضافة إلى ذلك، أدّت القدرة التصديرية المحدودة وانخفاض المعونة الدولية إلى نقص في النقد الأجنبي، وقد أثر هذا النقص على سعر الصرف الإسمي الفعلي والأسعار المحلية.

تُظهر الأشكال 4-9 ألف و4-9 باء و9.4 جيم ديناميات تكيف الأسعار كلّما تغيّرت محرّكات التضخم الرئيسية في اليمن. ويستجيب مستوى الأسعار على الفور (شهر واحد) لأي تغيّرات في الأسعار العالمية للنفط. ويتفاعل مستوى الأسعار مع بعض التأخير (خمسة أشهر) مع التغيّرات في المعرض النقدي وكذلك مع التغيّرات في التضخم المستورد. وأخيراً، يساهم سعر الصرف الإسمي الفعلي تدريجياً في ارتفاع التضخم (خمسة أشهر).

الشكل 8-4 اتجاهات أسعار النفط والتضخم في اليمن

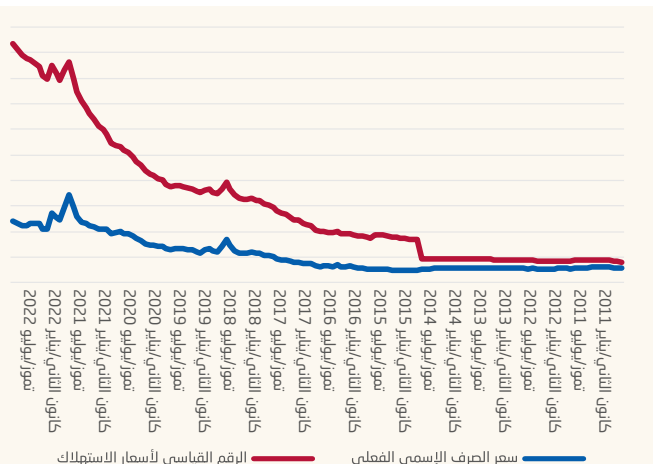


في وقت سابق من عام 2023، وصفت السلطات النقدية اللبنانية سعر الصرف الرسمي الجديد بأنه خطوة نحو توحيد الأسعار المتعدّدة التي بدأ العمل بها منذ عام 2019. في موازاة ذلك، ومع انهيار العملة اللبنانية، وصل معدّل تضخم الأسعار إلى رقم قياسي جديد، إذ سجّل زيادة قدرها 366 في المائة في الفترة بين آذار/مارس 2022 وآذار/مارس 2023. ويمكن أن يُعزى هذا التضخم المرتفع جداً إلى ارتفاع كلفة الطاقة بنسبة 2,068 في المائة خلال الفترة نفسها. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 320.3 في المائة، بسبب قرار «دولة» أسعار السلع الأساسية، استجابة لطلبات تجار التجزئة والمستوردين.

(3) حالة اليمن

يركّز تحليل التضخم في اليمن على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. وسعر الصرف هو محدّد رئيسي من محدّدات أسعار المواد الغذائية في اليمن، بفعل الاعتماد الكبير على الواردات. وكما هو مبين في الشكل 4-7، يتبع كلّ من التضخم وسعر الصرف الإسمي الفعلي مساراً مماثلاً، على الرغم من أن التضخم يتزايد بسرعة أكبر. ويتبع سعر الصرف الإسمي الفعلي اتجاهاً طويل الأجل نسبياً في سوق الصرف المحلية، ويتّسم هذا الاتجاه بالاستقرار. ومع ذلك، فقد أثر خفض قيمة العملة بنسبة 4 في المائة، الذي أعلنت عنه السلطة النقدية في كانون الثاني/يناير 2023 لتغطية الفجوات في الإيرادات الحكومية، على التضخم بشكل عام وعلى تضخم أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. وبيّن الشكل 4-8 تزامن حركة التضخم وأسعار الوقود مع مرور الوقت، مما يشير إلى أن سعر الطاقة هو أحد المصادر الرئيسية للتضخم. ويشكّل سعر الصرف الإسمي الفعلي المصدر الآخر.

الشكل 7-4 اتجاه سعر الصرف الإسمي والتضخم في اليمن

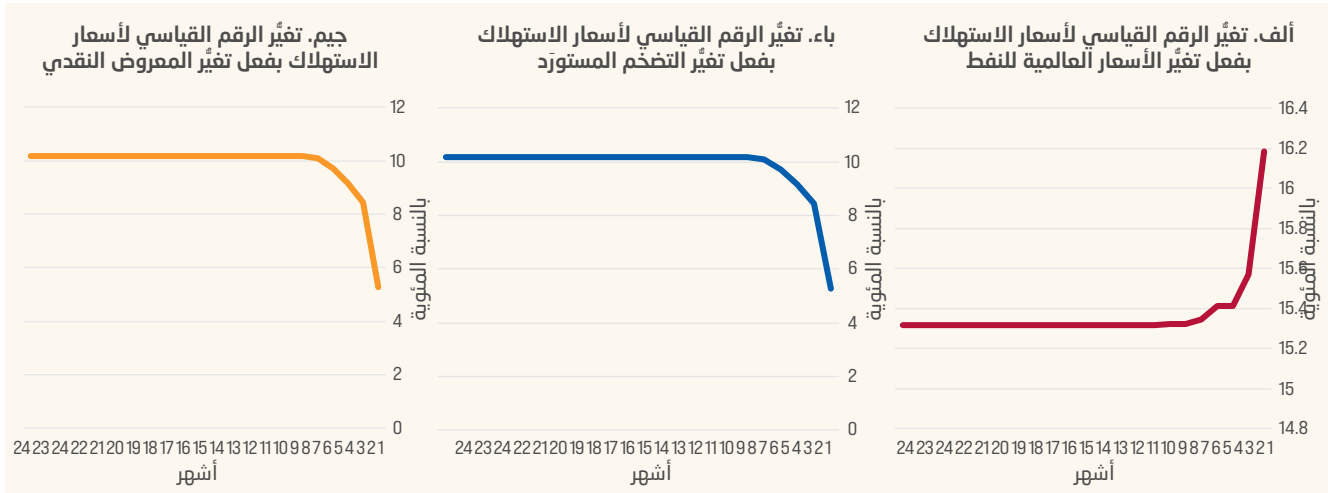


الجدول 4-4 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم في اليمن

سنتان (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)	
0.77	0.77	0.77	0.70	الإنفاق الحكومي
8.47	8.47	8.47	8.60	المعروض النقدي (M2)
4.94	4.94	4.92	4.33	سعر الصرف الإسمي الفعلي (باليورو)
8.20	8.20	8.20	7.83	الرقم القياسي لأسعار الواردات
22.19	22.19	22.19	22.33	الأسعار العالمية للطاقة (سعر برميل النفط)
55.40	55.40	55.41	56.18	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 9-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في اليمن



المصدر: حسابات الإسكوا.

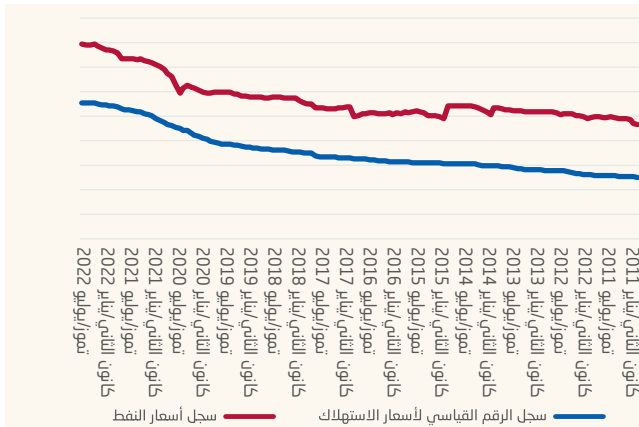
يشكّل سعر الصرف الإسمي الفعلي، والإنفاق الحكومي، والمعروض النقدي، والتضخم المستورد المحرّكات الأربعة للتضخم في السودان، وقد بلغت مساهمات كل من هذه المحرّكات في التضخم 33.26 في المائة و26.55 في المائة و6.53 في المائة و6.11 في المائة على التوالي (الجدول 4-5). ويبدو أن سعر الصرف الإسمي الفعلي والإنفاق الحكومي يساهمان بشكل أكبر في زيادة التضخم. في المقابل، يساهم التضخم المستورد والمعروض النقدي بالتساوي في ارتفاع التضخم. ويتأثر التضخم الحالي تأثراً بسيطاً بالتضخم السابق، مما يشير إلى انخفاض درجة الجمود التضخمي (26.59 في المائة)، وهو ما لوحظ أيضاً في البلدان ذات التضخم المرتفع مثل لبنان.

(4) حالة السودان

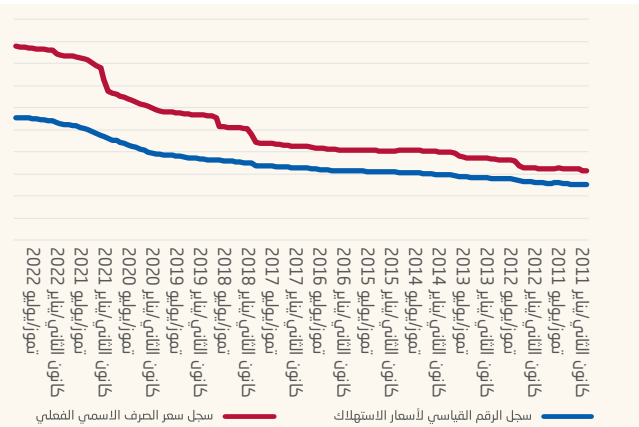
يبين الشكل 4-10 ديناميات التضخم وسعر الصرف الإسمي الفعلي في السودان، وبدلاً على تزامن في الحركة بينهما في الفترة بين عامي 2017 و2022. ومع ذلك، يبدو أن انخفاض قيمة العملة المحلية أسرع وأكبر من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

وقد اقترن انخفاض قيمة سعر الصرف الإسمي الفعلي بارتفاع سريع إلى حدّ ما في معدّلات التضخم. ويبين الشكل 4-11 تزامناً جزئياً في الحركة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وسعر برميل النفط.

الشكل 11-4 اتجاه أسعار النفط والتضخم في السودان

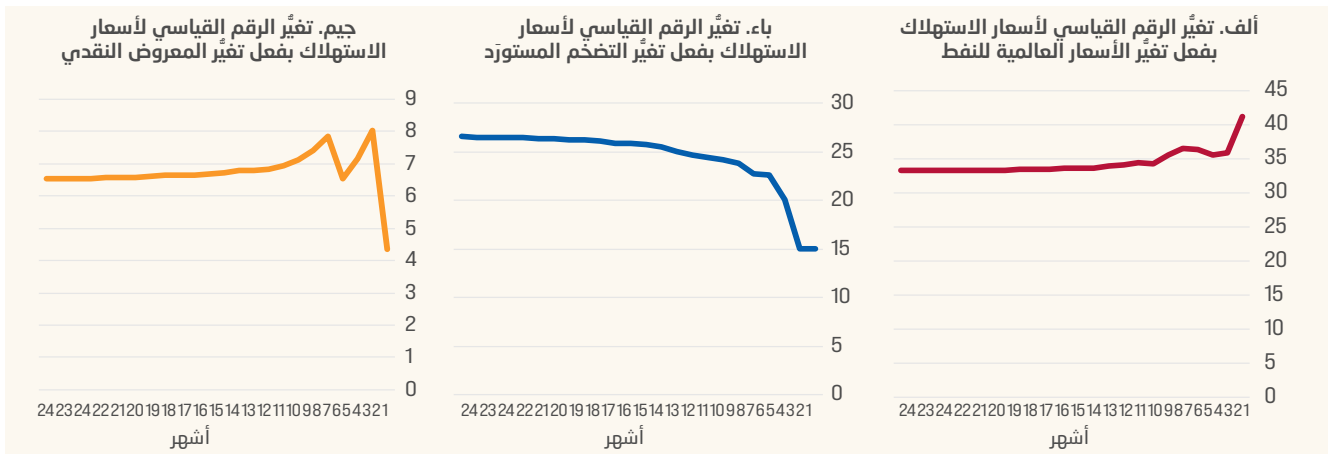


الشكل 10-4 اتجاه سعر الصرف الإسمي الفعلي والتضخم في السودان



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 12-4 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في السودان



المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 4-5 مساهمات المحركات المختلفة في التضخم في السودان

سنتان (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)	
26.55	25.70	23.78	20.13	الإنفاق الحكومي
6.53	6.71	7.41	7.16	المعروض النقدي (M2)
33.26	33.62	35.64	35.51	سعر الصرف الإسمي الفعلي (بالدولار)
6.11	6.47	6.51%	7.72	الرقم القياسي لأسعار الواردات
0.94	0.99	0.71	0.31	الأسعار العالمية للطاقة (سعر برميل النفط)
26.59	26.48	25.93	29.15	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

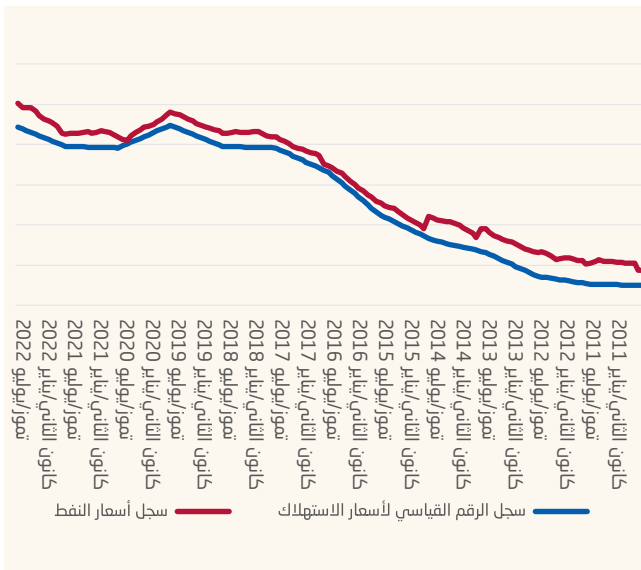
المصدر: حسابات الإسكوا.

يؤثر سلباً على التضخم في الجمهورية العربية السورية كبلد مستورد للأغذية والطاقة.

نظراً لعدم توفر بيانات إحصائية كافية، لا يتضمن النموذج المقدّر المعروض النقدي كمحرّك للتضخم. وينبغي توحي الحذر في تفسير التقديرات، وهي تشير إلى أن التضخم المستورد (12.01 في المائة) والإنفاق الحكومي (7.62 في المائة) وسعر الصرف الإسمي الفعلي (84 في المائة) هي المحرّكات الرئيسية الثلاثة للتضخم في الجمهورية العربية السورية على مدى 24 شهراً (الجدول 4-6). ونظراً إلى أنّ مساهمتها تبلغ 0.27 في المائة فقط خلال الفترة نفسها، تبدو الأسعار العالمية للطاقة عاملاً ضعيفاً نسبياً. وكما هو الحال في البلدان العربية الأخرى المستوردة الصافية للنفط، تعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع الإنفاق على دعم الطاقة. كذلك، يتأثر التضخم الحالي بشدة بالتضخم السابق على مدى 24 شهراً.

وفي ما يتعلق بزمن الاستجابة للتغيّرات في محرّكات التضخم، يستجيب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على الفور للتغيّرات في الإنفاق الحكومي، وذلك في أقل من شهر واحد. ويستغرق الأمر أربعة أشهر ليؤثر التضخم المستورد على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (الشكلان 4-15 و 4-15باء).

الشكل 4-14 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و أسعار النفط في الجمهورية العربية السورية

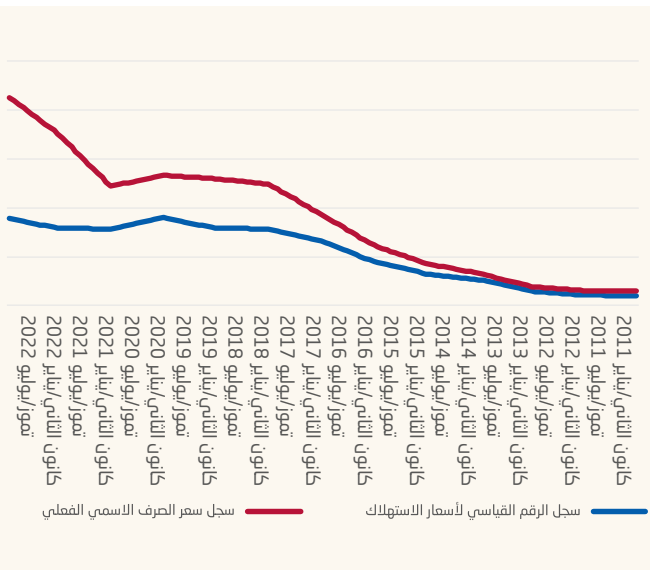


تبيّن الأشكال 4-12 ألف و 4-12 باء و 4-12 جيم زمن الاستجابة للتغيّرات في المحرّكات الرئيسية للتضخم. ويتفاعل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على الفور مع التغيّرات في سعر الصرف الإسمي الفعلي، لكن درجة التكيّف تصبح أقلّ بعد ثمانية أشهر. وعادة ما يكون تأثير سعر الصرف الإسمي الفعلي مستقراً ودائماً. وردّ فعل الأسعار هو نفسه تقريباً على أي تغيّر في الإنفاق الحكومي. وتكون درجة التكيّف أكبر بعد أربعة أشهر، عندما يتفاعل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على الفور مع المعروض النقدي.

(5) حالة الجمهورية العربية السورية

شهدت قيمة الليرة السورية انخفاضاً كبيراً منذ عام 2020، مما أثر على معدّل التضخم في البلد. وعلى الرغم من الارتباط القوي بين هذين المتغيّرين والتزامن في حركتهما، لا تنعكس التغيّرات في سعر الصرف بشكل كلي على التضخم، بل إنّ تقلّبات الأسعار تتأثر جزئياً فقط بتغيّرات سعر الصرف (الشكل 4-13). وبيّن الشكل 4-14 ديناميات التضخم وسعر برميل النفط، ويدلّ على تزامن مثالي في الحركة بين الاثنين. والوضع الاقتصادي العالمي في عام 2023 يشوبه عدم اليقين، ويمكن أن يدفع أسعار السلع إلى الارتفاع، مما

الشكل 4-13 اتجاهات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وسعر الصرف الإسمي الفعلي في الجمهورية العربية السورية

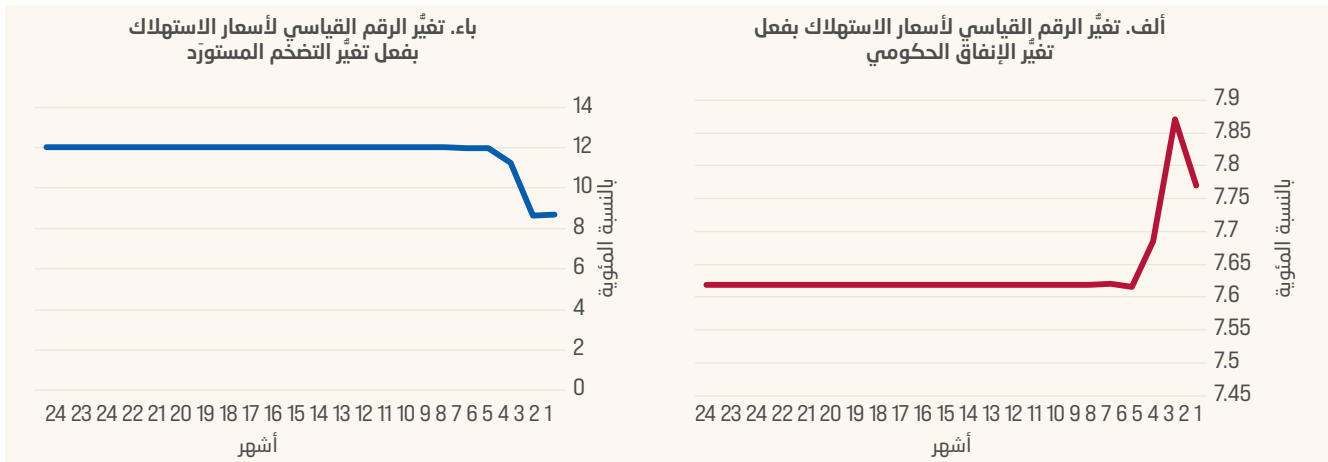


الجدول 4-6 مساهمات المحركات المختلفة في التضخم في الجمهورية العربية السورية

ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	ستان (بالنسبة المئوية)
7.68	7.62	7.61	7.62
--	--	--	--
3.83	3.84	3.84	3.84
11.24	12.01	12.00	12.01
0.24	0.27	0.27	0.27
76.99	76.25	76.26	76.25

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 4-15 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في الجمهورية العربية السورية



المصدر: حسابات الإسكوا.

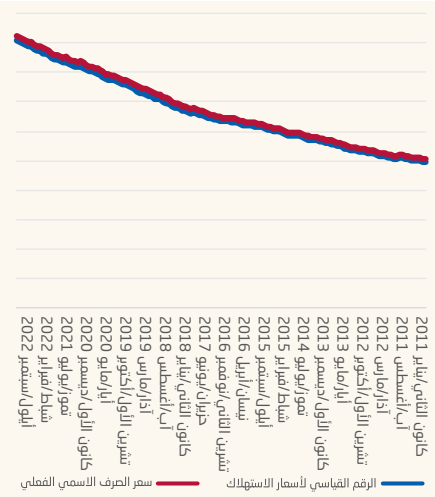
(6) حالة تونس

التنافسية غير السعرية لتونس. والعجز المالي هو السبب الرئيسي وراء فجوة الحساب الجاري وما يتصل بها من مبالغة في تقييم سعريّ الصرف الحقيقي والفعلي. غير أنه وفقاً لتقديرات الاقتصاد القياسي، فإن الإنفاق الحكومي والمعرض النقدي وسعر الصرف الإسمي الفعلي والتضخم المستورد هي المحركات الأربعة الرئيسية للتضخم في تونس، حيث تبلغ مساهمات كل منها، على مدى 24 شهراً، 12.02 في المائة و7.50 في المائة و7.32 في المائة و5.56 في المائة (الجدول 4-7) على التوالي. ويتأثر التضخم الحالي بشدة بالتضخم السابق، مما يشير إلى شدة الجمود التضخمي، كما هو الحال في العديد من البلدان العربية. ووفقاً لتقديرات الاقتصاد القياسي، فإن الأسعار العالمية للطاقة ليس لها تأثير على زيادات الأسعار، لأن دعم الطاقة يخفف من تداعيات تقلب الأسعار الدولية للطاقة على الأسعار المحلية. وبما أن التضخم في تونس يتأثر بعوامل متعددة، يجب اعتماد نهج متعدد الأبعاد للحد منه.

منذ عام 2011، تشهد قيمة الدينار التونسي انخفاضاً مستمراً (الشكل 4-6)، ويؤثر هذا الانخفاض على معدل التضخم. فهناك ارتباط قوي بين مساري تطوّر هذين المتغيّرين، إذ تتأثر الأسعار إلى حد بعيد بتقلبات سعر الصرف الإسمي الفعلي. من ناحية أخرى، يبيّن الشكل 4-17 ديناميات معدل التضخم وسعر برمبيل النفط. وقد خفّف الإنفاق العام على دعم الطاقة من تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مقارنة بمستويات الأسعار المحلية. ويؤدي هذا الدعم إلى زيادة الإنفاق الحكومي زيادةً كبيرة.

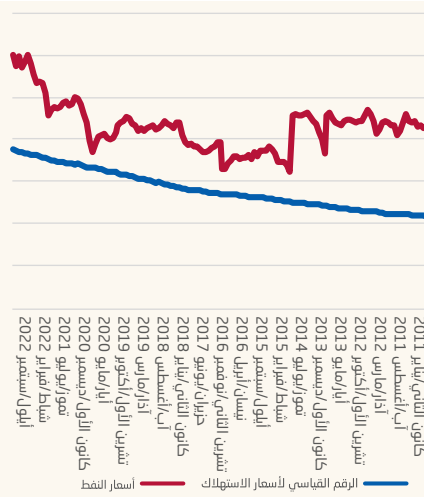
يبيّن الشكل 4-18 أنّ سعر الصرف الحقيقي والفعلي بدأ في الارتفاع منذ عام 2019. وقد ساهم ذلك في تعزيز القدرة

**الشكل 4-16 اتجاهات الرقم القياسي
لأسعار الاستهلاك وسعر الصرف الإسمي
الفعلي في تونس**

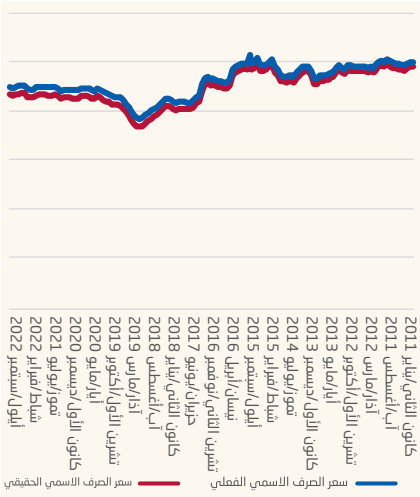


المصدر: حسابات الإسكوا.

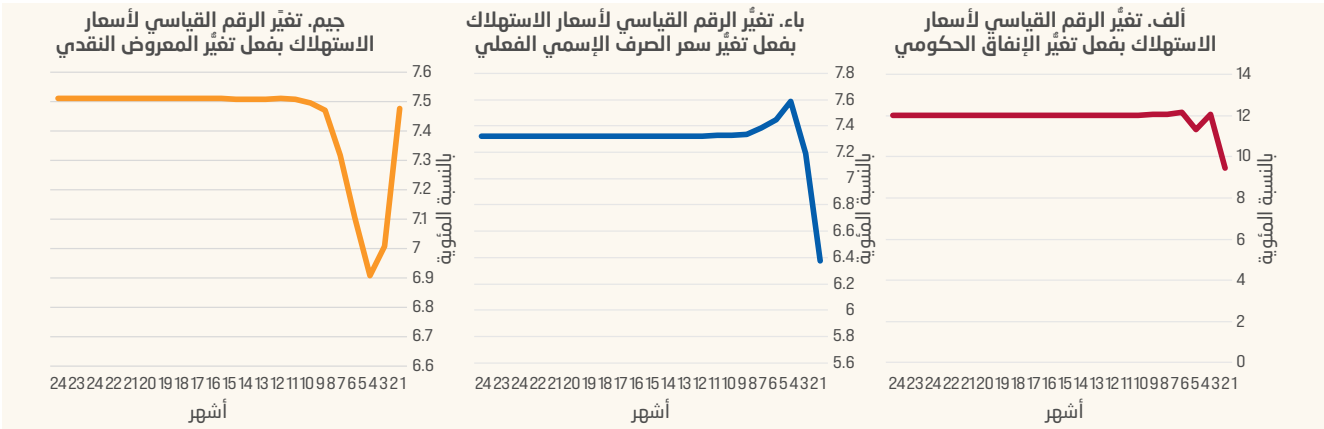
**الشكل 4-17 اتجاهات الرقم القياسي
لأسعار الاستهلاك وأسعار النفط
في تونس**



**الشكل 4-18 اتجاهات أسعار الصرف
الحقيقية والإسمية في تونس**



الشكل 4-19 تأخر رد فعل مستويات الأسعار على المصادر الرئيسية للتضخم في تونس



المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 4-7 مساهمات المحركات المختلفة في التضخم في تونس

سنتان (بالنسبة المئوية)	سنة واحدة (بالنسبة المئوية)	ستة أشهر (بالنسبة المئوية)	ثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية)
12.02	12.02	12.04	11.32
7.50	7.50	7.47	6.90
7.32	7.32	7.34	7.58
5.56	5.56	5.57	5.56
1.10	1.10	1.01	0.68
66.47	66.47	66.55	67.93

تونس، مساهمته منخفضة نسبياً، إذ تبلغ 7.32 في المائة. وفي بعض البلدان، مثل تونس ومصر، لا تشكّل التغيرات في الأسعار العالمية للنفط مصدراً هاماً للتضخم. ويمكن تفسير ذلك بسهولة بمستوى الإنفاق العام على دعم الطاقة في هذه البلدان. وفي اليمن، كانت للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط أعلى مساهمة في التضخم، وقدرها 22.19 في المائة، ثم في الجمهورية العربية السورية بنسبة 12.01 في المائة ولبنان بنسبة 10.21 في المائة.

والجمود التضخمي كبير في معظم البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضخم، باستثناء لبنان حيث يبلغ الجمود نسبة 11.58 في المائة، وأيضاً السودان بدرجة أقل، حيث يبلغ الجمود 26.59 في المائة. وتسجّل الجمهورية العربية السورية أعلى مستوى من الجمود التضخمي، وذلك بنسبة 76.25 في المائة، تليها تونس بنسبة 66.47 في المائة، ومصر بنسبة 53.11 في المائة، واليمن بنسبة 55.40 في المائة.

باختصار، المصادر الرئيسية للتضخم في البلدان العربية الستة ذات معدلات التضخم المرتفعة هي الإنفاق الحكومي والمعرض النقدي وسعر الصرف الإسمي الفعلي. وتشهد هذه البلدان جموداً تضخميّاً، مما يشير إلى درجة عالية من الثبات في هبوط الأسعار. وعند تنفيذ سياسات فعّالة للحد من التضخم، ينبغي أخذ محدّدات أهم محرّكات التضخم في كل بلد في الاعتبار، على النحو المحلّل أعلاه.

تبيّن الأشكال 4-19 ألف و4-19 باء و4-19 جيم زمن استجابة التضخم للتغيرات في محرّكاته. ويستجيب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على الفور للتغيرات في الإنفاق الحكومي والمعرض النقدي، وذلك في غضون ثلاثة أشهر. ويتفاعل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ببطء مع التغيرات في سعر الصرف الإسمي الفعلي، وذلك في غضون ستة أشهر. كما يؤثر كل من الأسعار العالمية للطاقة (سعر برميل النفط) والتضخم المستورد على التضخم بشكل بسيط، بعد مرور ستة أشهر.

(7) ملخص النتائج

يتناول الجدول 4-8 المحرّكات الرئيسية للتضخم المرتفع في البلدان الستة المختارة على مدى 24 شهراً. ويمثّل الإنفاق الحكومي المحرّك الأهمّ. فهو يقدّم أعلى مساهمة في التضخم في لبنان، وقدرها 36.96 في المائة، ثم في السودان بنسبة 26.55 في المائة وتونس بنسبة 12.02 في المائة. أما ثاني أهمّ محرّك للتضخم، فهو المعرض النقدي. وهو يقدّم أعلى مساهمة في التضخم في لبنان، وقدرها 9.87 في المائة، ثم في اليمن وتونس بنسبة 8.47 في المائة و7.50 في المائة على التوالي. وهذه المساهمة تتدنّى في السودان، حيث تبلغ 6.53 في المائة.

ويعدّ سعر الصرف الإسمي الفعلي مصدراً للتضخم في معظم البلدان، ولكن بدرجة أقل. وهو يسجّل أعلى مساهمة في السودان، بنسبة 33.26 في المائة، ثم في مصر بنسبة 29.51 في المائة. وفي

الجدول 4-8 مساهمات المحرّكات المختلفة في التضخم: ملخص النتائج الرئيسية على مدى 24 شهراً

متوسط البلدان العربية	اليمن	الجمهورية العربية السورية	السودان	لبنان	تونس	مصر	
17.85%	--	7.62%	26.55%	36.96%	12.02%	6.12%	الإنفاق الحكومي
7.97%	8.47%	--	6.53%	9.87%	7.50%	--	المعرض النقدي (M2)
23.36%	4.94%	--	33.26%	--	7.32%	29.51%	سعر الصرف الإسمي الفعلي (باليورو أو الدولار)
9.44%	22.19%	12.01%	6.11%	10.21%	--	--	الأسعار العالمية للطاقة (سعر برميل النفط)
28.27%	8.20%	--	--	28.27%	--	--	الرقم القياسي لأسعار الواردات
46.80%	55.40%	76.25%	26.59%	11.58%	66.47%	53.11%	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك
3	4	2	4	4	3	2	عدد محرّكات التضخم

المصدر: حسابات الإسكوا.

جيم. سياسات الحد من التضخم

ولا يتناول الجدول 4-9 سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية، مثل رفع أسعار الفائدة الرئيسية، التي تُستخدم للحد من التضخم عن طريق دعم العملة المحلية أو خفض الطلب المحلي الكلي. وإذا تجاوز التضخم المستوى المقرّر، تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الأساسية للحفاظ على مصداقيتها. والتحدّي الناجم عن اعتماد سياسة نقدية تقييدية لمكافحة التضخم هو أنه يؤدي في كل مرة إلى انخفاض الاستثمار وضعف النمو. وعند استخدام نموذج كينزي النقدي الجديد ووضع توقّعات واقعية، يُفترض أن تنخفض أسعار الفائدة خلال فترة تراجع التضخم، وهذا التنبؤ يتناقض مع السياسة النقدية المعتمدة⁵³.

يُعَدُّ نظام سعر الصرف المتقلّب ضمن النطاقات المتحرّكة، المُعلَن عنه مسبقاً، وسيلة قوية للغاية لتنفيذ سياسة مكافحة التضخم، وتهدئة التوقّعات التضخمية، من خلال تحديد نطاق لتقلّبات سعر الصرف⁵⁴. ومن مزايا هذا النظام القضاء على عدم اليقين بشأن انخفاض قيمة العملة، شرط كسب ثقة الجهات الاقتصادية.

وأثناء عملية خفض التضخم، يكمن السؤال الرئيسي في ما إذا كانت السياسة النقدية ذات مصداقية. ومن العناصر الأساسية لهذه المصداقية استقلالية البنك المركزي. فعلى الصعيدين المؤسسي والمالي، يجب تعزيز هذه الاستقلالية في البلدان العربية لتؤدي البنوك المركزية دورها، لا سيّما في إدارة السياسة النقدية وسعر الصرف.

ويشكّل التنسيق الوثيق بين السياسات المالية والنقدية، واعتماد مزيج من السياسات المتوافقة مع هدف خفض التضخم، شرطاً ضرورياً للحد من التضخم. وتشكّل المالية العامة غير المستقرة مصدر قلق، لأن تمويل عجز الميزانية عن طريق طباعة العملة يسهم في استمرار التضخم في القطاع الخاص.

التضخم هو مؤشر مهم من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وهو يؤثر على جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية، والأسر المعيشية، والمؤسسات. كما يمكنه أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلك عندما لا يتم ربط الأجور بالتغيّرات في الأسعار. والمجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر هي الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للتضخم. وينجم التضخم عن عدة أسباب قد تكون تراكمية، ومنها الزيادة الإجمالية في تكاليف الإنتاج، والزيادات السريعة في الطلب، وطباعة كميات كبيرة من النقد، وغياب المنافسة. وفي حين أنّ الارتفاع الحالي في التضخم كان مدفوعاً في البداية بالارتفاع المفاجئ في الطلب الكلي في أعقاب أزمة كوفيد-19، فقد شملت أسبابه الأخرى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

ويقدّم الجدول 4-9 لمحة عامة عن أنواع السياسات المطبّقة لاحتواء التضخم في البلدان العربية المستوردة للنفط منذ شباط/فبراير 2022⁵². ويتضمّن الجدول السياسات التي تستهدف أسواق المنتجات المحلية من خلال إدخال تغييرات على الإعانات الاستهلاكية والضرائب غير المباشرة (أو الضرائب على سلع أساسية محدّدة) ورسوم الاستيراد والضوابط على الأسعار، وتطبيق أسعار صرف خاصة بمنتجات محدّدة بهدف خفض كلفة واردات معيّنة. كما يعرض الجدول التعديلات التي أُدخلت على سياسات الحماية الاجتماعية، والتي تهدف إلى توفير الدعم المباشر للتجارة من دون التأثير على أداء أسواق المنتجات الوطنية. وبالتالي، يتضمّن الجدول ملخصاً نوعياً للسياسات التي يمكنها أن تحدّ من التضخم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه خلال الفترة نفسها، قام الأردن ولبنان ومصر برفع الأسعار المنظّمة وخفض الدعم، على الرغم من ارتفاع مستويات التضخم.

الجدول 4-9 التغيّرات في سوق المنتجات وسياسات التحويلات الاجتماعية في البلدان العربية في ظل ارتفاع التضخم منذ شباط/فبراير 2022

تونس	التدخّلات في سوق المنتجات			الحماية الاجتماعية المستهدفة				
	زيادة دعم الغذاء والوقود	فرض ضوابط جديدة على الأسعار	أنظمة تجارية	سعر الصرف الخاص بمنتج محدّد	خفض الدعم	تحويلات نقدية	دعم فواتير المرافق الحيوية والدعم المالي	تحسين الاستهداف
X	X	X	X	X	X	X	X	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X

المصدر: Gatti, Lederman, Islam and others, 2023.

دال. التداعيات الاجتماعية غير المرغوب فيها لسياسات خفض التضخم

ومن المرجح التوصل إلى الاستنتاج نفسه في حال توفّر إحصاءات عن الجمهورية العربية السورية والسودان.

ويُتوقَّع أن تكون مكاسب «الشمول» التي سيجنيها المغرب، حيث مستويات التضخم منخفضة ومعدّلات الفقر مرتفعة، من اعتماد سياسة الحدّ من التضخم أقلّ من المكاسب التي يجنيها الأردن وتونس ولبنان. وعلى المغرب تعزيز الشمول الاجتماعي في المناطق الريفية، من خلال زيادة الشمول المالي وتحسين البنى التحتية الأساسية التي تؤثر على التنمية البشرية، مثل الكهرباء والتعليم والمياه والنقل.

2. خفض التضخم والقطاع غير النظامي

يفترض بعض علماء الاقتصاد أن التضخم يمكن أن يؤثر على حجم القطاع غير النظامي، حيث ترتفع الأسعار بوتيرة معتدلة مقارنة بالأسعار في القطاع النظامي. وفي ظلّ التضخم البالغ رقمين، عادة ما يقوم الناس بشراء السلع الأرخص ثمناً، لا سيّما عندما يكون القطاعان النظامي وغير النظامي في حالة تنافس. ويبين الشكل التالي وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع غير النظامي ومستوى التضخم. بعبارة أخرى، تكون مستويات التضخم أعلى كلّما كان القطاع غير النظامي أكبر.⁵⁷

للتضخم تداعيات كثيرة. فهو يفاقم الفقر وعدم المساواة، ويزيد من حجم القطاع غير النظامي، ويضرّ بالمالية العامة.

1. خفض التضخم والفقر

يُعتبر الكثيرون أنّ التضخم هو ظاهرة تراجعية، خاصة عندما يكون ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة من محرّكاته الرئيسية⁵⁵. ويبين الشكل 4-20 وجود علاقة إيجابية بين التضخم ومستويات الفقر حسب البلد، استناداً إلى متوسط قيم التضخم ونسبة الفقر خلال فترة قريبة. ويفسر ذلك لماذا يقارب متوسط معدّل الفقر الصفر في لبنان، ولماذا يبلغ التضخم حوالي 5 في المائة خلال الفترة قيد الدراسة. فمعدّلات الفقر كانت مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بالتضخم حسب بيانات البلدان المختلفة⁵⁶.

واستناداً إلى هذه الروابط الإحصائية، من المرجح أن تؤدي سياسة خفض التضخم إلى عملية اقتصادية أكثر شمولاً، وإلى التخفيف من الآثار غير المرغوب فيها للتضخم على الفقر في البلدان العربية المتضررة بشدة من ارتفاع التضخم. وستكون مصر واليمن، حيث تبلغ معدّلات الفقر والتضخم أعلى مستوياتها، أول البلدان المستفيدة من سياسة خفض التضخم.

الشكل 4-20 التضخم ونسبة الفقر حسب البلد



المصادر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، حسابات الإسكوا.

ملاحظة: خط الفقر هو على أساس 6.85 دولار في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، بالنسبة المئوية من السكان.

الشكل 4-21 التضخم والقطاع غير النظامي



المصادر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، حسابات الإسكوا.

$$BOC_t = X_t - M_t, S_t = T_t - G_t E_t = Y_t - C_t - T_t$$

$$(3) BOC_t = E_t - I_t + S_t$$

تبيّن المعادلة رقم (3) أن تحسّن عجز الميزانية بسبب تراجع التضخم يساهم في تحسّن رصيد الحساب الجاري. فتراجع التضخم يخفّف من عجز الميزانية، إذ إنّ خسارة الدخل يقابلها انخفاض في رسوم الفائدة على الدين العام. وبدوره، يؤدي هذا الانخفاض في عجز الميزانية إلى خفض العجز في الحساب الجاري.

وفي ظلّ عدم كفاية مدخرات الأسر المعيشية، يتفاقم عجز الحساب الخارجي بالتأكد. وللحوّل دون قصور الحساب الجاري، من الضروري تقليص الاستهلاك العام. وعلى المدى الطويل، يبدو من المستحسن تخفيض عجز الميزانية تخفيضاً حاداً ومواصلة الإصلاح الهيكلي للمالية العامة.

4. خفض التضخم ونسبة التضحية بالناتج

تساعد نسبة التضحية بالناتج في قياس كلفة تراجع التضخم. وهي تعرّف بأنها الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن تراجع التضخم، ويعبّر عنها بـ«فجوة الناتج»، مقسومة على نسبة تراجع التضخم.

والطريقة المستخدمة عادةً لتقييم تكاليف تراجع التضخم هي تقدير منحني فيليبس وحساب نسب التضحية بالناتج. ويقوم التّهج غير المعياري، المستوحى من عمل Ball (1994)، على

3. خفض التضخم وعجز الميزانية

من المرجّح أن يؤدي خفض التضخم إلى التخفيف من عجز الميزانية، لأنّ خسارة الإيرادات نتيجةً لانخفاض التضخم تقابلها مكاسب تنجم عن انخفاض رسوم الفائدة على الدين العام. وبدوره، يساعد تحسّن الوضع المالي على تحقيق استقرار ميزان المدفوعات.

ومع تعافي عجز الميزانية، يتحسّن ميزان المدفوعات. وتفسّر الصلة بين عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات على وجه الخصوص بنّهج الادخار والاستثمار في الحساب الجاري⁵⁸.

نقطة البداية لهذا التّهج هي معادلة تحدّد الدخل القومي في التاريخ t كالتالي:

$$(1) Y_t = C_t + I_t + G_t + X_t - M_t$$

حيث تشير Y وC وG وX وM إلى الدخل القومي والاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق العام والصادرات والواردات، على التوالي. ومن خلال أخذ الإيرادات الضريبية (T) في الحسبان، يمكن إعادة كتابة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$(2) X_t - M_t = Y_t - C_t - T_t - I_t + T_t - G_t$$

ومن خلال تعريف رصيد الحساب الجاري على أنه $BOC_t = X_t - M_t$ ، باستثناء التحويلات؛ ورصيد الميزانية على أنه $S_t = T_t - G_t$ ؛ والمدخرات الخاصة على أنها $E_t = Y_t - C_t - T_t$ ، نصل إلى المعادلة التالية:

- النمو (تليه البطالة): المستوى المحتَمَل في بداية الفترة.
- عاد النمو (تليه البطالة) إلى مستواه المحتَمَل بعد نهاية فترة خفض التضخم بأربعة أرباع.
- بين هذين التاريخين، يزداد النمو بطريقة لوغاريتمية خطية.

ويمكن تفسير نسبة التضحية بالناتج بأنها كلفة فترة خفض التضخم (بين الذروة والقاع) من حيث نقاط النمو أو البطالة. وإذا تسارعت وتيرة تراجع التضخم، يعود الاقتصاد إلى مستواه المحتَمَل بسرعة أكبر، وبالتالي تنخفض نسبة التضحية بالناتج.

وبَسْط نسبة التضحية بالناتج هو الخسارة في النمو التراكمي بين تاريخ بدء فترة خفض التضخم (t_i) وتاريخ انتهاء هذه الفترة إضافة إلى أربعة أرباع (t_i+4). أما القاسم، فهو التغيُّر في التضخم بين تاريخ بدء فترة تراجع التضخم وتاريخ انتهائها:

$$RS = \frac{\sum_{t=t_i}^{t_i+4} y_t - y_t^*}{\pi_{t_f} - \pi_{t_i}}$$

بالنسبة لجميع البلدان العربية التي وصل فيها التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً، لا تتوفر بيانات الناتج إلا على أساس سنوي. وتم استخدام بيانات التضخم السنوية لحساب اتجاه التضخم وتحديد فترات تراجعه.

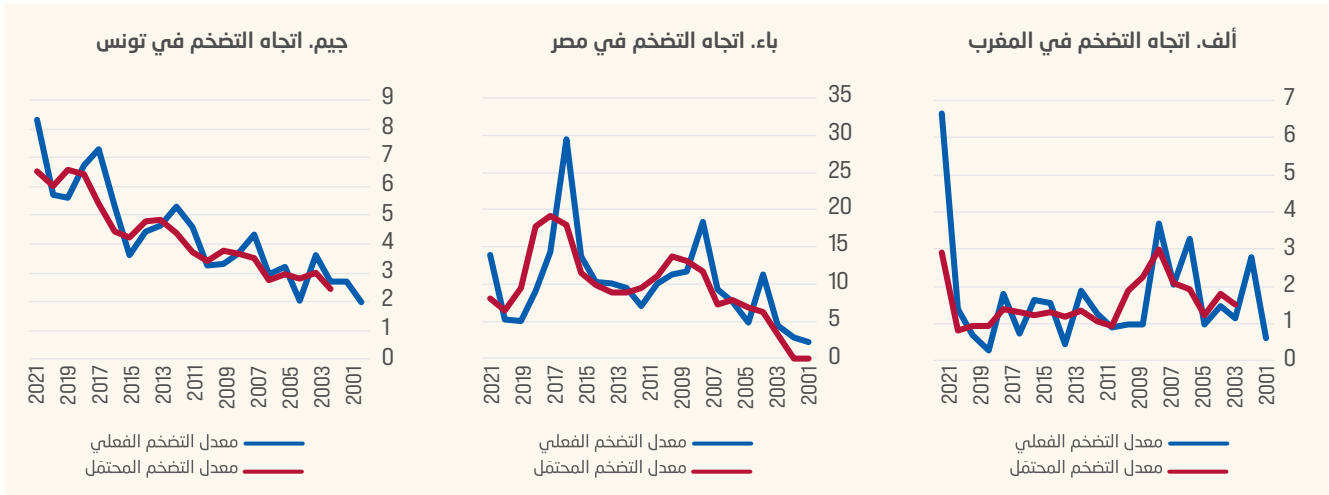
وتشير الأشكال 4-19 ألف و4-19 باء و4-19 جيم المتعلقة باتجاه التضخم، والمحسوبة على أساس المتوسط المتحرَّك من الدرجة الثالثة، إلى فترات تراجع التضخم في كل من تونس ومصر

تحديد الفترات الزمنية لتراجع التضخم. وتعرَّف نسبة التضحية بالناتج في فترة معيَّنة من فترات تراجع التضخم بأنها نسبة الخسائر التراكمية للنمو إلى الانخفاض الكلي في اتجاه التضخم على مدار تلك الفترة. ويفترض Ball (المرجع نفسه) أن اتجاه التضخم في الفترة t يساوي المتوسط المتحرَّك من الدرجة التاسعة، أي بعبارة أخرى المتوسط على مدى الأرباع الأربعة قبل التاريخ t وبعده.

ولتحديد فترات تراجع التضخم، تحدَّد أولاً «ذروات» و«قيعان» اتجاه التضخم. الذروة هي الربع الذي يكون فيه التضخم الأساسي أعلى مما هو عليه في الأرباع الأربعة السابقة والأرباع الأربعة المقبلة. أما المقابل المتماثل للذروة، فهو القاع. وتبدأ فترة التضخم بذروة، وتنتهي بقاع.

وفي ما يلي، يتم حساب نسبة تضحية الناتج في البلدان العربية المشمولة بالدراسة والتي شهدت ذروة في التضخم حسب Ball (المرجع نفسه). ويعرَّف اتجاه التضخم بأنه المتوسط المتحرَّك المركزي لتسعة أرباع سلسلة التضخم الخام. وتتوافق ذروة التضخم (يليه قاع التضخم) مع ربع يكون فيه التضخم الأساسي أعلى (ثم أقل) مما هو عليه في الأرباع الأربعة السابقة والأرباع الأربعة المقبلة. وتبدأ فترة تراجع التضخم بذروة التضخم، وتنتهي بقاع ينخفض خلاله التضخم الأساسي بمقدار 1.5 نقطة على الأقل. علاوة على ذلك، يتم النظر فقط في نسب التضحية بالناتج التي يقابلها ارتفاع في أسعار الفائدة. ولا يُجرى اختبار السببية. ويقوم حساب الخسارة في النمو خلال فترة تراجع التضخم على الافتراضات الثلاثة التالية:

الشكل 4-22 اتجاهات التضخم



الجدول 4-10 البيانات السنوية المتعلقة بتراجع التضخم

البلد	الفترة	المدة بالسنوات	التضخم الأولي	التغير في مستويات التضخم	نسبة التضحية بالنتاج
تونس	2016-2014	3	4.85	4.23	2.43
مصر	2021-2018	4	19.24	5.47	0.35
المغرب	2011-2008	4	3.01	0.95	0.5

المصادر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، حسابات الإسكوا.

المغرب خسر 0.5 في المائة من الناتج مقابل كل انخفاض في التضخم نسبته نقطة مئوية واحدة. وهذه النسبة معتدلة، مما يعني أن المغرب تكبد بعض الكلفة من حيث الإنتاج لخفض معدّل التضخم.

أما تونس، فشهدت فترة من التضخم استمرت لثلاث سنوات، من عام 2014 إلى عام 2016. وبلغ معدّل التضخم الأولي 4.85 في المائة، ثمّ انخفض بنسبة 4.23 نقطة مئوية ليصل إلى 0.62 في المائة. وبلغت نسبة التضحية بالنتاج 2.43 نقطة، مما يعني أن تونس خسرت 2.43 في المائة من الناتج مقابل كل انخفاض في التضخم قدره نقطة مئوية واحدة. وهذه النسبة مرتفعة جداً. فقد تكبدت تونس كلفة كبيرة على صعيد الإنتاج لخفض معدّل التضخم.

وتدلّ هذه النسبة على أنّ العواقب الاجتماعية لسياسة مكافحة التضخم تختلف من بلد عربي إلى آخر بسبب الخصائص الهيكلية المختلفة. وتُظهر النتائج المستخلصة من بلدان مختارة أن تونس ستكون هي الأكثر تضرراً من اعتماد سياسة للحدّ من التضخم. في المقابل، ستكون مصر البلد الأقل تضرراً. وعلى الرغم من أن المغرب تمكّن من إبقاء التضخم تحت السيطرة، مقارنة بتونس ومصر، فكلّفة خفض التضخم أعلى في المغرب منها في مصر. وهذه نتيجة غير متوقّعة، وينبغي تفسيرها بحذر نظراً إلى قلة تواتر جمع البيانات الإحصائية.

وأخيراً، تُظهرُ تقديرات نسبة التضحية بالنتاج أن كلفة سياسة خفض التضخم في البلدان الثلاثة المشمولة بالدراسة تتراوح بين 0.35 و2.43، مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تتراوح هذه النسبة بين 1.83 و3.3. وبشكل عام، فإن كلفة خفض التضخم منخفضة للغاية في مصر والمغرب، ولكنها مرتفعة نسبياً في تونس.

والمغرب. وتمّ اختيار المغرب للمقارنة مع تونس ومصر. والفترة طويلة إلى حدّ ما، إذ تمتد من عام 2000 إلى عام 2021. وفي المغرب، سجّلت فترة واحدة فقط من تراجع التضخم، في عام 2008، وهو ما يُعزى بشكل شبه مؤكد إلى قلة تواتر البيانات.

يلخّص الجدول 4-10 نسب تضحية الناتج في تونس ومصر والمغرب خلال فترات تراجع التضخم. وتراجع التضخم هو انخفاض في معدّل التضخم أو في المستوى العام للأسعار. ونسبة تضحية الناتج تقيس النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المفقودة مقابل كل انخفاض بنسبة 1 في المائة من التضخم. ويعني انخفاض نسبة تضحية الناتج أنه يمكن خفض التضخم مقابل كلفة أقل من حيث الإنتاج والتشغيل.

وفي مصر والمغرب، قيمة نسبة تضحية الناتج منخفضة نسبياً، مقارنة بمتوسط القيمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الذي حسبه Ball 1994)، وقدره 0.8 سنوياً. ويبدو أن البيانات السنوية لا تعكس كامل قيمة خسائر الناتج.

شهدت مصر فترة من التضخم استمرت لأربع سنوات، من عام 2018 إلى عام 2021. وبلغ معدّل التضخم الأولي 19.24 في المائة، ثمّ انخفض بنسبة 5.47 نقطة مئوية حتى بلغ 13.77 في المائة. وبلغت نسبة التضحية بالنتاج 0.35، ما يعني أن مصر خسرت 0.35 في المائة من الناتج مقابل كل انخفاض في التضخم بنسبة نقطة مئوية واحدة. ويشير الانخفاض النسبي لنسبة التضحية بالنتاج إلى أن مصر تمكنت من خفض معدّل التضخم بكلفة صغيرة من حيث الإنتاج.

وشهد المغرب فترة من التضخم استمرت لأربع سنوات، من عام 2008 إلى عام 2011. وبلغ معدّل التضخم الأولي 3.01 في المائة، ثمّ انخفض بنسبة 0.95 نقطة مئوية ليصل إلى 2.06 في المائة. وبلغت نسبة التضحية بالنتاج 0.5، مما يعني أن

هاء. استنتاجات وتوصيات

هذه النتيجة غير المتوقعة، نظراً إلى تواتر ومنهجية جمع البيانات الإحصائية.

وبشكل عام، لا يزال التضخم يشكّل مصدر قلق بالغ للمنطقة العربية، لا سيّما في البلدان الستة التي شهدت معدّلات تضخم مرتفعة على مدى السنوات الثلاث الماضية. فقد عجزت هذه البلدان عن السيطرة على التضخم وعجز الميزانية والحدّ من الاختلالات الخارجية الكبيرة التي تعاني منها. وكانت للصدّات الخارجية المتكررة الناجمة عن السياقات السياسية والأمنية تداعيات ضارة على كل من الإنتاج المحلي والتضخم. فقد تضررت اقتصادات الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن بشدّة من ارتفاع درجة عدم اليقين. وبينغي أن يكون احتواء التداعيات غير المرغوب فيها لارتفاع التضخم من أولى أولويات هذه البلدان. وفي هذا الصّدّد، يُقترح أن ينظر واضعو السياسات في ما يلي:

- الاستخدام الأمثل لنفقات المالية العامة، وخفض الدّين العام، لا سيّما من خلال التحكم في حجم تكاليف الأجور العامة، وخفض الدعم، وتجنّب زيادة خدمة الدّين.
- تعزيز استقلالية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات النقدية، من خلال تعزيز استقلالية البنوك المركزية في العديد من البلدان العربية، لما لذلك من أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على التضخم ضمن نطاق يتراوح بين 3 و3.5 في المائة. وبينغي تشجيع البنوك المركزية على ممارسة الاستقلالية التشغيلية عند تحديد أسعار الفائدة الرئيسية، وضمان فصل إجراءاتها عن المسارات السياسية والانتخابية. ويتعيّن على الحكومات أن تتحكّم في عجز الموازنة الذي يؤدي إلى ضغوط تضخمية قد تعرّض الاستقرار النقدي للخطر وتفرض ضغوطاً مفرطة على البنوك المركزية.
- قد لا يكون اعتماد نُظم أسعار صرف مرنة بالكامل خياراً حكيماً للتخفيف من حدّة التضخم. فبالنسبة لبعض البلدان، يجب الانتقال إلى نظام ربط أسعار الصرف حيث تطبّق درجة معيّنة من المرونة في إدارة أسعار الصرف. وبينغي أن يهدف هذا التحوّل إلى الحدّ من الاختلالات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وتثبيت مستويات التضخم. وحيث طُبقت هذه النُظم، شهدت أسعار الصرف استقراراً كبيراً. ويتطلب ضبط أوضاع المالية العامة تحسين الرقابة على الإنفاق، واتباع سياسة نقدية مستقلة، وحلّ النزاعات السياسية.

يُظهِر النقاش بشأن التضخم المتسارع في البلدان العربية أنّه يمكن لهذه البلدان، نتيجة لانفتاحها الاقتصادي، أن تكون عُرضة لعدم اليقين وأن تتأثّر بالتقلّبات المالية العالمية. ويمكن أن يؤدي هذا التعرّض إلى المخاطر إلى تصاعد معدّلات التضخم، مما يزيد من التكاليف المالية ويفاقم تقلّب أسعار الصرف، وحتى الأزمات الغذائية. وتسهم هذه المخاطر، خصوصاً، في استمرار المسار التصاعدي لمعدّلات التضخم في العديد من البلدان التي تعتمد على واردات النفط.

ولدى البلدان الستة ذات معدّلات التضخم المرتفعة، وهي تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن، ثلاثة محرّكات رئيسية للتضخم، هي الإنفاق الحكومي، والمعروض النقدي، وسعر الصرف الإسمي الفعلي. وعند تنفيذ سياسات فعّالة للحدّ من التضخم، ينبغي أخذ أهم محرّكات التضخم في كل بلد في الاعتبار. فالبلد الذي لا يتكّن من الحفاظ على الانضباط المالي، ويلجأ بشكل متكرر إلى طباعة العملة لتغطية العجز العام، على سبيل المثال، يتعرّض لخطر التضخم المرتفع. ويمكن أن يكون استخدام آلية لنظام سعر الصرف وسيلة فعّالة عندما تطبّق سياسة سليمة للاقتصاد الكلي وتكون البيئة السياسية مستقرة. وخلال عملية خفض التضخم، تنشأ مخاوف بشأن مصداقية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، اللتين قد يستدعي الأمر تعزيزهما مؤسسياً ومالياً.

وينبغي أن تكون سياسة خفض التضخم شاملة، وأن تخفّف من بعض الآثار التضخمية، لا سيّما على الفقراء. ومن المرجّح أن تكون مصر واليمن، حيث معدّلات الفقر والتضخم مرتفعة، البلدين المستفيدين الرئيسيين من هذا النهج، إلى جانب الجمهورية العربية السورية والسودان. ومقارنة بالأردن وتونس ولبنان، يُتوقّع أن تكون المكاسب التي يجنيها المغرب من اعتماد سياسة الحدّ من التضخم محدودة نسبياً على صعيد الشمول، نظراً إلى انخفاض التضخم وارتفاع مستويات الفقر.

وتُظهِر نسب التضحية بالناتج أنّ الآثار الاجتماعية لسياسات مكافحة التضخم تختلف بين البلدان العربية بسبب هيكلها الاقتصادية المختلفة. ومن بين البلدان المشمولة بالدراسة، من المرجّح أن تكون تونس الأكثر تأثراً بسياسة خفض التضخم، وأن تكون مصر الأقل تأثراً. والمثير للدهشة أنّه على الرغم من أن المغرب حافظ فعلياً على معدّلات تضخم منخفضة مقارنة بمصر وتونس، تبدو الكلفة الناجمة عن تراجع التضخم فيه أعلى ممّا هي عليه في مصر. وبينبغي توحيّ الحذر عند تفسير

ذلك ضرورياً، ولا سيما في فترات الأزمات. كذلك، ينبغي أن تستهدف الإعانات الفئات الضعيفة على نحو أفضل، من خلال تحديد هذه الفئات بمزيد من الدقة. وينبغي استخدام التحويلات النقدية لدعم القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض، وبالتالي التخفيف من الآثار غير المرغوب فيها لسياسات مكافحة التضخم. ويوصى أيضاً بتنفيذ برامج لشبكات الأمان الاجتماعي، وتصميمها جيداً، وتنفيذها بكفاءة وفعالية.

- يعود ارتفاع التضخم بآثار سلبية على الأسر الضعيفة، ولا سيما تلك التي تنفق الكثير على الغذاء. ويُفترض أن يسفر اعتماد سياسة لمكافحة التضخم وضبط أوضاع المالية العامة عن حماية ذوي الدخل المنخفض من ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة. ويتطلب تحقيق ذلك وضع آلية فعالة لتحديد الفئات المعرضة للمخاطر المؤهلة للحصول على المعونة والدعم.
- تخفيض الضرائب غير المباشرة المفروضة على بعض السلع، وتطبيق أسعار صرف تفضيلية على السلع الأساسية، باعتبار

- .Agenor, P.-R. (1998), "Stabilization Policies, Poverty, and the Labor Market". Washington, DC: IMF and World Bank
- AI-Monitor (2023). "Morocco Earthquake Damage Could Wipe Out as Much as 8% of GDP". Available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2023/09/morocco-earthquake-damage-could-wipe-out-much-8-gdp>
- Arab Monetary Fund (2023). Arab Economic Outlook. Eighteenth edition, May. Available at: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqyr-afaq-alagtsad-alrby/tqyr-afaq-alagtsad-alrby-mayw-2023>
- Auer, R. A., A. Levchenko and P. Sauré (2019). "International Inflation Spillovers Through Input Linkages". Review of Economic Statistics 101(3): 507-521
- Ball, L. (1994). "What Determines the Sacrifice Ratio?" In Monetary Policy, N. Mankiw, ed., pp. 155-193. Chicago, IL: The University of Chicago Press
- Birt, J. 2023. "20 In-Demand Skills for Today's Work Environment". Indeed.com. Available at: <https://www.indeed.com/career-advice/finding-a-job/in-demand-skills>
- .Ciccarelli, M., and B. Mojon (2010). "Global Inflation". Review of Economic Statistics 92(3): 524-535
- Dartmouth College (2023). "In Years After El Niño, Global Economy Loses Trillions". 18 May. Available at: <https://home.dartmouth.edu/news/2023/05/years-after-el-nino-global-economy-loses-trillions>
- EIA (Energy Information Administration, United States Department of Energy) (2023). "Short Term Energy Outlook". July
- ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) (2020). Arab Food Security: Vulnerabilities and Pathways. Beirut: ESCWA
- Counting the World's Poor: Back to Engel's Law. Beirut: ESCWA. Available at: <https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law> .(2022a) _____
- Obstructed Poverty Reduction: Growth Passthrough Analysis. Beirut: ESCWA. Available at: <https://www.unescwa.org/publications/obstructed-poverty-reduction-growth-passthrough-analysis> .(2022b) _____
- War on Gaza: An unprecedented and devastating impact. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief1. (2023) _____ Beirut: ESCWA
- _____ "Arab Poverty Report". Beirut: ESCWA.(2023a) _____
- FAO (Food and Agriculture Organization) (2023). Food Outlook: Biannual report on global food markets. Rome: FAO. <https://doi.org/10.4060/cc3020en>
- Fischer, S., R. Sahay and C. A. Végh (2002). "Modern Hyper- and High Inflation". Journal of Economic Literature vol. XL .(September): 837-880
- Gatti, R., D. Lederman, A. M. Islam and others (2023). "Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa". Middle East and North Africa Economic Update (April). Washington, DC: The World Bank
- Ha, J., A. Kose and F. L. Ohnsorge (2019). Global Inflation Synchronization. Policy Research Working Paper Series 8768. Washington, DC: The World Bank
- .Hagedorn, M. (2011). "Optimal Disinflation in New Keynesian Model". Journal of Monetary Economics 58(3): 248-261
- IATA (International Air Transport Association) (2023). "Global Outlook for Air Transport – Highly Resilient, Less Robust". June. Available at: <https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/global-outlook-for-air-transport---june-2023>
- IEA (International Energy Agency) (2023). "Gas Market Report Q2-2023". Available at: <https://www.iea.org/reports/gas-market-report-q2-2023>
- IFA (International Fertilizer Association) (2023). Medium-Term Fertilizer Outlook: 2023-2027. Available at: <https://www.fertilizer.org/resource/public-summary-medium-term-fertilizer-outlook-2023-2027>

IFRC (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies) [2023]. "2023 Morocco Earthquake Disaster Brief". Reliefweb, 11 September. Available at: <https://reliefweb.int/report/morocco/2023-morocco-earthquake-disaster-brief-glide-ndeg-eq-2023-000166-mar-mena-region-september-2023>

.ILO (International Labour Organization) [2023]. ILO Modelled Estimates database

IMF (International Monetary Fund) [2022]. "IMF Executive Board Approves 46-month US\$3 billion Extended Arrangement for Egypt". Press release, 16 December. Available at: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>

.Kamber, G., and B. Wong [2020]. "Global Factors and Trend Inflation". *Journal of International Economics* 122: 103265

Kingdom of Saudi Arabia [2021]. Public Investment Fund Program 2021-2025. Available at: <https://www.pif.gov.sa/VRP%202025%20Downloadables%20EN/PIFStrategy2021-2025-EN.pdf>

Knight, M., and F. Scacciavillani [1998]. "Current Accounts: What Is Their Relevance for Economic Policymaking?" IMF Working Paper No. 98/71. Washington, DC: IMF

.Kopits, G. [1995]. "Hungary's Preannounced Crawling Peg". *Acta Oeconomica* 47(3/4): 267-286

Krueger, T., and C. Cottarelli [1998], "The External Current Account and Net Foreign Assets: Longer-Run Equilibrium Perspectives". In *Hungary: Economic Policies for Sustainable Growth*, pp. 19-25. IMF Occasional Papers, February

Lederman, D., G. and Porto [2016]. "The Price Is Not Always Right: On the Impacts of Commodity Prices on Households (and Countries)". *The World Bank Research Observer* 31(1): 168-197

.OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) [2023]. "Libya: Flood Response". Humanitarian update as of 28 September

_____. 2023b. "Libya: Flood Response". Humanitarian update as of 10 October. <https://reliefweb.int/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-10-october-2023-enar/>

United Nations [2023a]. "New Temperature Records, Food Security Threats Likely as El Niño Looms". UN News, 3 May. Available at: <https://news.un.org/en/story/2023/05/1136312>

United Nations [2023b]. Reforms to the International Financial Architecture. Our Common Agenda Policy Brief 6. Available at: <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf>

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) [2023]. Global Trade Update. June. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/ditcinf2023d2_en.pdf

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs) [2023]. World Economic Situation and Prospects. Mid-year update. New York: UNDESA

.UNWTO (United Nations World Tourism Organization) [2023]. World Tourism Outlook

WFP (World Food Programme) [2023]. Egypt Country Strategic Plan (2023-2028). Available at: <https://executiveboard.wfp.org/document/download/WFP-0000148985>

The World Bank [2014]. *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: The World Bank. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/445141468275941540/pdf/Striving-for-better-jobs-the-challenge-of-informality-in-the-Middle-East-and-North-Africa.pdf>

.World Values Survey, 7th wave 2017 – 2022

_____. [2023a]. "GCC Economic Growth Expected to Slow to 2.5% in 2023". 17 May. Washington, DC: The World Bank. Available at: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/17/gcc-economic-growth-expected-to-slow-to-2-5-in-2023#:~:text=GCC%20Country%20outlooks&text=Growth%20in%20the%20hydrocarbon%20sector.the%20continuation%20of%20infrastructure%20projects>

_____. [2023b]. *Global Economic Perspectives*. Washington, DC: The World Bank.

_____. [2023c]. *Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-communicable Diseases in the GCC*. Washington, DC: The World Bank. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099540005112341051/pdf/IDU0dfad6e2f0791104fa80824b05cb6e69490c2.pdf>

WTO (World Trade Organization) [2023]. WTO STATS.

.United Nations, 2023a	1
منظمة التجارة العالمية, 2023.	2
.UNWTO, 2023	3
.IATA, 2023	4
.EIA, 2023	5
.IFA, 2023	6
.FAO, 2023	7
.United Nations, 2023b	8
.The World Bank, 2023a	9
المرجع نفسه.	10
.Kingdom of Saudi Arabia, 2021	11
.The World Bank, 2023a	12
المرجع نفسه.	13
المرجع نفسه.	14
المرجع نفسه.	15
.IMF, 2022	16
.IFRC, 2023	17
.Al-Monitor, 2023	18
.OCHA, 2023a	19
OCHA Daily Flash Update. https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-67	20
ESCWA, UNDP, "Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Preliminary estimations until 5 November 2023", E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1, https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine-english_3.pdf	21
.ESCWA, 2023b	22
ESCWA, UNDP, "Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Preliminary estimations until 5 November 2023", E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1, https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine-english_3.pdf	23
.ESCWA, 2022b	24
هذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان تداعيات حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 على غزة.	25
.ESCWA, 2022a	26
.ESCWA, 2023b	27
.See the UIS (UNESCO Institute for Statistics), UIS.Stat Bulk Data Download Service .Accessed 24 October 2022	28
.World Bank, 2021	29
تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.	30
المرجع نفسه.	31
بيانات منظمة العمل الدولية، في تموز/يوليو 2023.	32
.World Bank, 2014	33
تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.	34
.The World Bank, 2023c	35
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/LMS%20مأخوذ من: Q2_2022%20-%20EN_1.pdf	36
المعدل الوطني. مأخوذ من: https://www.qa.gov.psa/www/topicslisting/pages/statistics1/ar/qa.gov.psa/www/labourforce=child&social=parent?aspx	37
.ESCWA, 2023b	38
البنك الدولي في تونس: https://www.bankaladawli.org/overview/tunisia/country/ar	39
./National rate, retrieved from: https://www.ins.tn	40

	.WFP, 2023	41
	.Ibid	42
	.OCHA, 2023b	43
International Organization for Migration, Displacement Tracking Matrix, data on Libya, retrieved on 19 October		44
	.2023, https://dtm.iom.int/libya	
International Organization for Migration, Displacement Tracking Matrix, data on Sudan, retrieved on 15 October		45
	.2023	
	.report list master Iraq ,Migration for Organization International	46
Internal Displacement Monitoring Centre, Morocco Profile, https://www.internal-displacement.org/countries/morocco		47
IOM, Displacement Tracking Matrix MOBILITY <u>SNAPSHOT</u> - Round 13 "https://dtm.iom.int/reports/mobility-snap-		48
	.shot-round-12-23-11-2023" , 30 November 2023	
.International Organization for Migration, Displacement Tracking Matrix, Lebanon Mobility Snapshot, Round 6		49
	. https://dtm.iom.int/reports/dtm-lebanon-mobility-overview-round-6-23-october-2023?close=true	
	.2002 ,Végh and Sahay ,Fischer	50
Kamber and Wong, 2020; Auer, Levchenko and Sauré, 2019; Ha, Kose and Ohnsorge, 2019; Ciccarelli and Mojon,		51
	.2010	
	Gatti, Lederman, Islam and others, 2023.	52
	Hagedorn, 2011.	53
	Kopits, 1995.	54
	Lederman and Porto, 2016.	55
	Agenor, 1998.	56
تقديرات الناتج غير الرسمي، بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي الرسمي، حسب النموذج التطبيقي المتحرك للتوازن		57
	العام الديناميكي.	
	.1998 ,Scacciavillani and Knight ;1998 ,Cottarelli and Krueger	58



في نسخة 2022-2023 من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية عرض لمسار التعافي الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي بعد جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. التوقعات ملبّدة بالشكوك، فمخاطر الوقوع في حالة ركود ترتفع في البلدان المتقدمة التي تلجأ إلى زيادة أسعار الفائدة للتخفيف من ارتفاع التضخم. أما البلدان النامية فتعاني من زيادة تكاليف الاقتراض، وارتفاع التضخم، وعدم اليقين بشأن أسعار الطاقة والغذاء. وتواجه بعض البلدان العربية، بالإضافة إلى ما سلف من تحديات، انخفاض قيمة العملات المحلية، وتداعيات الكوارث الطبيعية، والحروب والاحتلال، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات الاقتصادية الهيكلية. وفيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة على غرار انتشار الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، والفجوة الكبيرة بين الجنسين.

يركز الفصل المواضيعي من مسح هذا العام على التضخم في البلدان العربية ويبحث في مصادره في ستة بلدان سجلت معدلات تضخم عالية في السنوات القليلة الماضية هي تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن. ويتناول سياسات الحد من التضخم المتاحة، ويقدم بعض التوصيات لمواصلة الطريق.

